جلال عبد الله معوض

العلاقات الاقتصادية
العربية - التركية

استراتيجية

راسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

جلال عبد الله معوض

العـــدد - 23 -

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712+
فاكس : 769944 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

فهرس الجـــداول

مقدمـة

قد يبدو من غير الملائم بحث تطورات العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا في وقت تزداد فيه مخاطر سياسة الأخيرة إزاء المنطقة العربية، ولاسيما في ظل تطور علاقات تعاونها وتحالفها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل، واتساع نطاق دورها في شمال العراق، وتحديداً بوصفها "قوة غازية"، وإعلانها في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1997 إقامة "منطقة أمنية" في شمال العراق بتعاون وتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ثبات موقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات وفق مبادئ القانون الدولي بما يضمن الحقوق التاريخية والقانونية السورية والعراقية في هذه المياه*.

رغم ذلك توجد صلة وثيقة بين المسألتين وتثير في حد ذاتها "مفارقة" بين استمرار وتطور هذه العلاقات الاقتصادية غير القابلة حالياً أو في المستقبل المنظور للمقارنة بعلاقات تركيا الاقتصادية مع إسرائيل، وبين مواصلة تركيا سياستها تلك رغم ما تلحقه من آثار سلبية آنية ومستقبلية بالمصالح وبالأمن القومي العربي عموماً. فهل تعكس هذه "المفارقة" نجاح تركيا وقدرتها على "تحييد" علاقاتها الاقتصادية مع العرب عما تثيره سياستها من توترات في العلاقات السياسية بين الجانبين؟ أم أنها تعكس بدرجة أكبر "قصور" و"عجز" الجانب العربي - في ظل غياب التضامن العربي - عن توظيف هذه العلاقات الاقتصادية وما تحققه تركيا في ظلها من مزايا كوسيلة للتأثير في سياستها بصدد قضايا مهمة ذات "حساسية" كبيرة للعرب؟

* عمدت تركيا في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1998 إلى افتعال أزمة مع سوريا بحجة دعمها لقيام حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان بعمليات عسكرية داخل الأراضي التركية، ووصل الأمر بالمسؤولين الأتراك إلى التهديد باجتياح سوريا. وقد تعاملت سوريا مع هذه الأزمة بعقلانية فلم تصدر عنها ردود أفعال متسرعة. وسارعت كل من مصر وإيران إلى القيام بمبادرة لنزع فتيل الأزمة. (المحرر)

تشكل محاولة الإجابة على هذا التساؤل بشقيه دافعاً رئيسياً لإعداد هذه الدراسة؛ التي تتناول تحليل عوامل تطور علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية ومجالاتها منذ منتصف السبعينيات، وبوجه خاص في ميادين التجارة والإنشاءات والعمالة والاستثمارات والتمويل والمشروعات المشتركة والطاقة و "المياه" والسياحة؛ وذلك بهدف تحديد سمات هذه العلاقات وطبيعتها في كل من هذه المجالات، وتقدير حجم المزايا المتحققة أو الممكن تحقيقها في إطارها للجانبين التركي والعربي، ومدى الاستمرارية والتغير في هذه العلاقات حتى الوقت الراهن، وتطوراتها المحتملة.

وتتناول الدراسة أيضاً بشيء من الإيجاز مقارنة هذه العلاقات بعلاقات تركيا الاقتصادية مع إسرائيل. وهذه مسألة مهمة؛ لأن هذه العلاقات الأخيرة - رغم ضعفها الراهن وفي المستقبل المنظور قياساً إلى العلاقات بين تركيا والعرب - يشكل تطورها المحتمل في مجالات مألوفة كالتجارة، وأخرى غير مألوفة كالمياه والتصنيع العسكري، تدعيماً للتحالف الاستراتيجي الإسرائيلي ـ التركي، وتقوية لإسرائيل التي ستظل إلى أمد غير منظور المهدد الرئيسي للأمن القومي العربي، أو على الأقل لعدد من الدول العربية مثل سوريا والعراق ومصر، حتى في حالة تسوية صراعها مع العرب على أساس انسحابها من الأراضي المحتلة كافة وقيام السلام على تعاقدات والتزامات متبادلة، وذلك في ظل استراتيجيتها العسكرية القائمة على أساس الاحتفاظ بالتفوق العسكري وما يسمى "بالرادع الاستراتيجي/ النووي"[1]، فضلاً عن أن تخطيطها لمرحلة ما بعد السلام مع العرب يقوم على أساس مواصلة تنفيذ خططها الخاصة بتطوير قدراتها العسكرية وتوسيع الفجوة العسكرية بينها وبين "أعدائها" وهي الدول العربية الثلاث سالفة الذكر[2].

أولاً: العلاقات التجارية العربية - التركية

بدأ اهتمام تركيا بتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عموماً مع الدول العربية عقب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتفاقم المشكلة القبرصية وتداعياتها، وفتور علاقات تركيا مع الجماعة الأوربية، ومن ثم انضمامها إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976 وتراجع تحويلات عمالها في أوربا، حيث أبرزت هذه العوامل وغيرها أهمية الدول العربية بالنسبة إلى تركيا؛ كمصدر رئيسي لتزويدها بالنفط وسوق لصادراتها ولتشغيل عمالها وشركاتها العاملة في قطاعات الإنشاءات والمقاولات توفر لها ما يلزمها من عملات صعبة، سواء لتغطية تكلفة وارداتها النفطية التي ارتفعت من 300 مليون دولار عام 1972 إلى ملياري دولار عام 1974، أو لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها في الدول الأوربية، أو لشراء قطع غيار لأسلحتها الأمريكية، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على تسليح تركيا بعد تدخلها في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص عام 1974[(3)].

واستمر هذا التطور في الثمانينيات، وساعدت على ذلك عوامل أخرى كان من أبرزها بدء تحول تركيا إلى الاقتصاد الحر من خلال تبني إجراءات التثبيت الاقتصادي في 24 كانون الثاني/ يناير 1980. وتدعم هذا التحول بعد العودة إلى الحكم المدني عام 1983؛ مما أدى إلى انتعاش حركة الصادرات التركية خلال هذا العقد، ولاسيما باتجاه الدول العربية؛ للاستفادة من القرب الجغرافي النسبي وكذا استجابة للاعتبارات المتعلقة بالنفط وغيره. ومن ناحية أخرى شكل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية

عاملاً مهماً في هذا التطور، حيث شهدت سنواتها الثماني (1980 ـ 1988) زيادة كبيرة في تجارة تركيا مع العراق الذي أضحى شريكاً تجارياً مهماً لها سواء في مجال الصادرات أو الواردات.

وتواصل في التسعينيات تطور هذه العلاقات التجارية، وإن كان بدرجة أقل نسبياً مقارنة بالعقد السابق. وفي ضوء البيانات الواردة في الجداول من (1) إلى (10) ومصادر أخرى وتحليلها، نتابع فيما يلي أهم سمات تطور هذه العلاقات، وكذا إطارها السياسي، خلال هذين العقدين.

1. العلاقات التجارية العربية - التركية في الثمانينيات

مثَّل هذا العقد نتيجة للعوامل والاعتبارات سالفة الذكر "ذروة" تطور التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية، حيث بلغت حصة الأخيرة 25.4٪ من إجمالي صادرات تركيا و21.4٪ من إجمالي وارداتها في الفترة 1980 ـ 1989، وذلك على النحو المبين بجدولي (1) و(2). وسجل ميزان تجارة تركيا مع هذه الدول إبان تلك الفترة عجزاً قدره 4998.3 مليون دولار بنسبة 13.4٪ من إجمالي العجز التجاري لتركيا البالغ آنذاك 37298.9 مليون دولار على النحو المبين بجدول (3).

ويعزى هذا العجز بالأساس إلى زيادة واردات تركيا من النفط العربي في تلك الفترة، وخصوصاً من العراق الذي كان يمثل أكبر مصدِّري النفط إليها. ففي الفترة من كانون الثاني/ يناير حتى أيلول/ سبتمبر 1987 بلغ إجمالي واردات تركيا النفطية 13.7 مليون طن قيمتها 1884 مليون دولار منها 5.122 ملايين طن من العراق قيمتها 678 مليون دولار، مما يعني أن الأخير زودها خلال تلك الفترة بـ 37.4٪ من إجمالي هذه الواردات(4).

ولهذا كان العراق في الثمانينيات أكبر شريك تجاري لتركيا في المنطقة العربية، حيث بلغت نسبته 33.9٪ من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية و51.1٪ من إجمالي وارداتها من هذه الدول، وتلته بفارق ليس بضئيل المملكة العربية السعودية 17.1٪ و10.5٪ على التوالي، ثم ليبيا 9.7٪ و22.8٪ على التوالي، وذلك على النحو المبين بجدولي (4) و(5).

ويثير الانتباه بهذا الصدد أمران ظلا ملازمين للتجارة التركية مع المنطقة العربية في التسعينيات، وأمر ثالث ميز العلاقات السياسية بين الجانبين في الثمانينيات، وتضاءل بدرجة كبيرة في العقد الحالي؛ وهذه الأمور هي:

أ. اتساع نطاق هذه التجارة، مما يعني نجاح تركيا في إقامة علاقات تجارية مع معظم الدول العربية تقريباً (20 دولة)، رغم ما بين الأخيرة من خلافات وتوترات سياسية، على نحو لم تحققه حتى الآن أي دولة عربية، وإن اختلفت هذه الدول من حيث أهميتها التجارية لتركيا. وترتبط هذه المسألة على الصعيد العربي بمشكلة ضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية البينية وتأثرها في كثير من الحالات بهذه الخلافات. وتشير دراسة تركية في هذا الخصوص إلى زيادة عدد الدول العربية المستوردة للسلع التركية من 15 دولة عام 1980 إلى 20 دولة عام 1990، وكذا ارتفاع عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا من 14 إلى 20 دولة خلال الفترة نفسها[5].

ب. "الاختلال النوعي" في التكوين السلعي لهذه التجارة لصالح تركيا، بمعنى أن نسبة كبيرة من صادرات الأخيرة إلى الدول العربية عبارة عن سلع متنوعة صناعية وغذائية وغيرها، مقابل تركز وارداتها من هذه الدول في عدد محدود من السلع تشمل بالأساس النفط الخام وبعض المواد الخام

الأخرى والسلع الصناعية المحدودة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التطور النسبي للقطاع الصناعي في تركيا وارتفاع حصته في ناتجها المحلي الإجمالي وفي إجمالي صادراتها؛ فعلى سبيل المثال صدرت تركيا في عام 1988 نحو 850 سلعة صناعية متنوعة إلى الدول العربية، في حين شكل النفط والمواد الزراعية الخام 95٪ من إجمالي صادرات هذه الدول إلى تركيا[6]. وفي النصف الأول من العام نفسه غطت تركيا 67.5٪ من إجمالي وارداتها النفطية البالغة قيمتها 1495 مليون دولار؛ فقد استوردت من العراق نفطاً بقيمة 867.5 مليوناً، ومن المملكة العربية السعودية بقيمة 59.1 مليوناً، ومن الجزائر بقيمة 49.8 مليوناً، ومن ليبيا بقيمة 30.9 مليوناً[7]. وفي كانون الثاني/ يناير 1989 ارتفعت هذه النسبة إلى 79.7٪، حيث بلغت قيمة هذه الواردات الإجمالية 223.237 مليون دولار منها 113.017 مليوناً من العراق و33.345 مليوناً من ليبيا و16.813 مليوناً من المملكة العربية السعودية و14.613 مليوناً من الجزائر[8].

ج. غلبة الطابع الإيجابي على العلاقات السياسية العربية ـ التركية في الثمانينيات، بالرغم من بعض التوترات "الكامنة" في علاقات تركيا ببعض الدول العربية كالعراق وسوريا، ولاسيما بصدد قضية مياه نهر الفرات المرتبطة من وجهة النظر التركية بمشكلتها الكردية الداخلية[9]. فخلال ذلك العقد بدت تركيا كأنها دولة صديقة للعرب تدعم قضاياهم ولو على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكان من أبرز مؤشرات ذلك: إعلان تركيا عام 1980 عدم الاعتراف بقرار إسرائيل بشأن اتخاذ "القدس" عاصمة للدولة العبرية، وخفض تمثيلها في سفارتها بـ "تل أبيب" إلى مستوى القائم بالأعمال، وتنديدها بقصف

إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو 1981، وقيامها عام 1982 بخفض تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى سكرتير ثان وبوقف رحلات خطوطها الجوية إلى الأخيرة، وسرعة اعترافها بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، واعترافها قبل ذلك بسنوات بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1974، وسماحها بافتتاح مكتب للمنظمة في أنقرة عام 1979، وإصدارها أكثر من بيان رسمي لإدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية، فضلاً عن قيامها عام 1980 بالتعبير صراحة للولايات المتحدة عن عدم استعدادها لاستخدام قواعدها في إطار قوات "التدخل السريع" الأمريكية وعدم إمكانية استخدام عضويتها في حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) في عمليات عسكرية بمنطقة الشرق الأوسط تتعارض مع تطور علاقاتها مع دول المنطقة[10].

2. العلاقات التجارية العربية - التركية في التسعينيات

تتصف هذه العلاقات في العقد الحالي بسمات معينة، بعضها يعبر عن استمرارية والآخر يعبر عن تغير ما قياساً إلى خصائصها في العقد السابق، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود سمات معينة تجمع بين عنصري الاستمرارية والتغير في آن واحد؛ وتتمثل هذه السمات عموماً في ما يلي:

أ. اتساع نطاق المعاملات التجارية بين تركيا والدول العربية كامتداد للسمة نفسها في الثمانينيات، مع اختلاف درجة تركز التجارة التركية مع هذه الدول، بمعنى تغير الوزن النسبي لهذه الدول في التجارة مع تركيا، ولاسيما

مع تراجع دولة العراق إلى مرتبة "متدنية" بين شركائها التجاريين في المنطقة العربية، مقارنة بمرتبة بغداد قبل أزمة الخليج الثانية، وظهور دول عربية أخرى أكثر أهمية في المجال التجاري، من أبرزها المملكة العربية السعودية وليبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر.

ويتضح من متابعة بيانات الجدولين (4) و(5) أن المملكة العربية السعودية استأثرت عام 1992 بنسبة 22.6٪ من إجمالي صادرات تركيا إلى الدول العربية و58.3٪ من إجمالي واردات الأخيرة، ووصلت هاتان النسبتان عام 1994 إلى 23.6٪ و49.8٪ على التوالي. وبلغت هاتان النسبتان لليبيا 11.4٪ و15.6٪ على التوالي عام 1992، ولمصر 7.5٪ و5٪ على التوالي عام 1994. وزادت النسبة الثانية لدولة الإمارات العربية المتحدة من 12.4٪ عام 1992 إلى 12.5٪ عام 1993 و13.7٪ عام 1994. وأصبحت المملكة العربية السعودية أيضاً من أكبر عشرة شركاء لتركيا في المجال التجاري على الصعيد العالمي؛ حيث وصلت حصتها عام 1995 إلى 2.4٪ من إجمالي صادرات تركيا، واحتلت بذلك المرتبة الثامنة بين هؤلاء الشركاء وتلتها الصين وإيران، وبلغ نصيبها في العام نفسه 3.9٪ من إجمالي الواردات التركية، لتشغل بذلك المرتبة السادسة متقدمة على بريطانيا وهولندا وإيران[11].

ب. استمرار اختلال التكوين السلعي للتجارة التركية ـ العربية، والتحسن المستمر في الميزان التجاري لصالح تركيا. بالنسبة إلى السمة الأولى المستمرة منذ منتصف السبعينيات وطوال الثمانينيات فتعبر عنها طبيعة السلع المتبادلة بين تركيا ومعظم الدول العربية، التي يهيمن النفط والمواد

الخام على صادراتها إلى تركيا؛ حتى إنه في عام 1994 شكل النفط 83٪ من إجمالي هذه الصادرات[12].

وبالرغم من وجود دول عربية أخرى - بخلاف مصر - ذات علاقات تجارية أكبر حجماً مع تركيا، فإن التجارة بين مصر وتركيا تقدم نموذجاً واضحاً لهذا الاختلال تنبع أهميته وخطورته من كون مصر من أكبر الدول العربية، فضلاً عن التقارب النسبي بين البلدين في المستوى الاقتصادي والصناعي، وبالتالي يصبح هذا الاختلال أكثر حدَّة في حالة الدول العربية الأخرى. فكما يتضح من الجداول (6) و(7) و(8)، وصلت نسبة السلع الصناعية والآلات والمعدات المتنوعة من إجمالي صادرات تركيا إلى مصر عام 1992 إلى 64.4٪، بينما بلغت في العام نفسه نسبة السلع الصناعية 25.9٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى تركيا، واقتصرت على أنواع محدودة نسبياً من المنتجات؛ كالمصنوعات القطنية بنسبة 23.3٪ من الإجمالي، وارتفعت نسبة النفط ومنتجاته إلى 43.4٪ من إجمالي هذه الصادرات المصرية. وفي عام 1996 شكل النفط الخام 70.16٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى تركيا، وارتفعت هذه النسبة إلى 78.76٪ في النصف الأول من عام 1997. جدير بالذكر أن إجمالي الصادرات المصرية إلى دول العالم عام 1991 توزع بنسبة 40٪ للوقود والمعادن والفلزات و20٪ للسلع الأولية الأخرى و40٪ للسلع الصناعية[13]. بينما شكلت السلع الصناعية 77.9٪ من إجمالي الصادرات التركية عام 1991 وزادت إلى 82.8٪ عام 1992 و87.4٪ عام 1995 وبلغت 85.1٪ في كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1996 على النحو المبين بالجدول (9).

أما تحسن وضع ميزان تركيا التجاري مع الدول العربية في التسعينيات فيعبر عن تغير بالقياس إلى العقد السابق؛ فمقارنة بعجز تجاري لتركيا مع هذه الدول في الفترة 1980 ـ 1989 قدره 4998.3 مليون دولار بنسبة 13.4٪ من إجمالي عجز الميزان التجاري التركي، انخفض الأول من 1355.1 مليون دولار بنسبة 14.5٪ من الإجمالي عام 1990 إلى 704 ملايين دولار بنسبة 8.8٪ من الإجمالي عام 1992 و217 مليوناً بنسبة 1.6٪ من الإجمالي عام 1993، وتحول عام 1994 إلى فائض قدره 117 مليون دولار مقارناً بعجز إجمالي قدره 4880 مليون دولار. ومن الضروري النظر إلى هذا التطور عام 1994 في إطار ما شهده ذلك العام من انخفاض ملموس في العجز التجاري التركي الإجمالي بنسبة 64.7٪ مقارناً بعام 1993 الذي وصل فيه هذا العجز إلى 13818 مليون دولار بنسبة 38.8٪ مقارناً بعام 1992، وبلغ فيه 7981.5 مليون دولار بنسبة 47.8٪ مقارناً بعام 1990 وبلغ فيه هذا العجز 9342.8 مليون دولار. وتزايد هذا العجز مجدداً بعد عام 1994 ليصل إلى 14109 ملايين دولار عام 1995 على النحو المبين بالجدول (3)، وبالرغم من عدم توافر بيانات عن صافي تجارة تركيا مع الدول العربية بعد عام 1994، فإن ذلك يعني – على الأرجح – عودة ظهور عجز تجاري لتركيا في معاملاتها مع هذه الدول خصوصاً مع تزايد وارداتها النفطية منها. فكما يتضح من الجدول نفسه، سجلت تركيا عجزاً في تجارتها مع المملكة العربية السعودية عام 1995 قدره 915 مليون دولار مقارناً بـ 620 مليون دولار عام 1994، وإن كان هذا العجز أقل مما كان عليه عام 1992، حيث بلغ آنذاك 1179 مليون دولار. وسجلت تركيا بتجارتها مع مصر في النصف الأول من عام 1997 عجزاً قدره 15.31 مليون دولار مقارنة بفائض قدره 43.6 مليوناً عام 1996.

جدير بالذكر أن إجمالي العجز التجاري لتركيا عام 1996 بلغ 19382 مليون دولار، حيث وصلت وارداتها CIF* إلى 42465 مليون دولار وصادراتها FOB** إلى 23083 مليون دولار، وبلغ هذا العجز 4132 مليون دولار في الربع الأول من عام 1997 مع وصول الواردات إلى 9963 مليون دولار والصادرات إلى 5831 مليون دولار[14].

ج. التراجع النسبي لأهمية الدول العربية في التجارة الخارجية التركية، حيث انخفضت حصة هذه الدول ضمن إجمالي الصادرات التركية من 25.4٪ في الفترة 1980 ـ 1989 إلى 13.4٪ عام 1990، وارتفعت قليلاً من 14.5٪ إلى 14.7٪ بين عامي 1992 و1993 لتنخفض مجدداً إلى 14.04٪ عام 1994، وبلغ مجموعها خلال هذه السنوات الأربع الأخيرة 8769.3 مليون دولار بنسبة 14.2٪ من إجمالي هذه الصادرات البالغ 61849.3 مليون دولار. وانخفض نصيب هذه البلدان من إجمالي الواردات التركية من 21.4٪ في الفترة 1980 ـ 1989 إلى 13.9٪ عام 1990 و12.5٪ عام 1992 و8.5٪ عام 1993 و10.6٪ عام 1994، وبلغ في الأعوام الأربعة الأخيرة 10928.4 مليون دولار بنسبة 11.2٪ من الإجمالي البالغ 97871.6 مليون دولار، وذلك على النحو الموضح بالجدولين (1) و(2).

جدير بالذكر أن الثمانينيات لم تشهد في أي سنة من سنواتها انخفاض النصيب العربي من إجمالي الصادرات التركية إلى ما دون 18٪، حيث بلغ

---

* الثمن والتأمين وأجر الشحن متضمنة في السعر المحدد Cost Insurance and Freight (included in the price quoted) (المورد).

** التسليم على ظهر السفينة أو الباخرة Free on Board (المورد).

19.3٪ عام 1980 و36.2٪ عام 1981 و32.8٪ عام 1982 و26.1٪ عام 1983 و29.9٪ عام 1984 و26.6٪ عام 1985 و25.7٪ عام 1986 و24.2٪ عام 1987 و23٪ عام 1988 و18٪ عام 1989، كما لم تقل الحصة العربية من إجمالي الواردات التركية في أي من هذه السنوات العشر عن 14.6٪ حيث بلغت خلالها 30.8٪ و33.8٪ و34٪ و26.1٪ و21.3٪ و20.9٪ و16.3٪ و14.6٪ و14.8٪ و16٪ على التوالي[15].

ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في أهمية المنطقة العربية للتجارة التركية في التسعينيات في ضوء تحولات اقتصادية بالأساس، ارتبطت بأحداث وتطورات سياسية كبرى كان لها تأثيرات اقتصادية في الجانبين العربي والتركي أو أحدهما، ولكنها لم تقترن بتوترات معينة في العلاقات السياسية بين الجانبين؛ ومن أبرزها ما يلي:

(1) آثار أزمة الخليج الثانية سواء من حيث فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق الذي كان أكبر شريك تجاري لتركيا في المنطقة العربية قبل الأزمة، أو من حيث الأثر "الانكماشي" لهذه الأزمة على الاقتصادات العربية بوجه عام واقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه خاص، حيث قدرت الأعباء المالية لهذه الأزمة على دول المجلس الست بحوالي 125 مليار دولار منها 72 ملياراً على دولة الكويت و45 ملياراً على المملكة العربية السعودية و7.5 مليارات دولار على دولة الإمارات العربية المتحدة، وانتقل رصيد المدفوعات الجارية في الدول الست من فائض قدره 5 مليارات دولار عام 1989 إلى عجز يفوق 35 مليار دولار عام 1991[16].

وتظهر هذه الآثار من متابعة البيانات المتعلقة بوجه خاص بالصادرات التركية إلى الدول العربية والواردة في الجدول (1)، حيث انخفضت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي الصادرات التركية لدول العالم كافة من 6.3٪ في الفترة 1980 ـ 1989 إلى 4.3٪ عام 1991 و3.8٪عام 1992، وتناقصت حصة العراق من هذا الإجمالي خلال الفترة نفسها من 8.6٪ إلى 0.9٪ و1.4٪ على التوالي. وفي عام 1994 بلغ نصيب المملكة العربية السعودية من هذا الإجمالي 3.4٪ مقارناً بـ 0.7٪ فقط للعراق، بل إن نصيب الأولى من هذه الصادرات في الفترة 1990 ـ 1995 والبالغ 3039.8 مليون دولار لم تتجاوز نسبته 3.13٪ من هذا الإجمالي بما يقل عن ثلث نسبة الثاني من هذا الإجمالي في النصف الأول من الثمانينيات، وبما يقل عن نصف هذه النسبة في النصف الثاني من ذاك العقد. جدير بالذكر أن مجموع صادرات تركيا إلى العراق في الفترة 1980 ـ 1984 والبالغ 2858.17 مليون دولار شكَّل نسبة 10.9٪ من إجمالي صادراتها، كما وصل هذا المجموع في الفترة 1985 ـ 1989 إلى 3591.33 مليون دولار بنسبة 7.35٪ من الإجمالي(17).

(2) آثار انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تزايد اهتمام تركيا بدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الجمهوريات الجديدة التي تشكَّلت بعد زواله، وخصوصاً الجمهوريات الإسلامية الست في آسيا الوسطى والقوقاز، أو ما تسميه المصادر التركية "بالجمهوريات التركية"، فضلاً عن استفادة تركيا من عقد اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوربي في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1995، وبدأ سريانه اعتباراً من 1 كانون الثاني/ يناير 1996 في زيادة حجم تجارتها مع دول الاتحاد. ولعل هذا يفسر

- ضمن عوامل أخرى - ما يظهره الجدول (10) من تزايد تجارة تركيا، خصوصاً في مجال الصادرات مع دول الاتحاد الأوربي وكومنولث الدول المستقلة؛ وخصوصاً الجمهوريات الإسلامية منذ منتصف التسعينيات، حتى إنه في الفترة من كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1995 إلى الفترة نفسها عام 1996 بلغت نسبة زيادة هذه الصادرات 8.6٪ إلى الدول الإسلامية، ومن ضمنها الدول العربية مقارنة بـ 50.9٪ إلى كومنولث الدول المستقلة و50.8٪ إلى الجمهوريات الإسلامية و5.2٪ إلى دول الاتحاد الأوربي، مع ملاحظة أن الأخيرة استأثرت بـ 51.3٪ من إجمالي صادرات تركيا و47.2٪ من إجمالي وارداتها عام 1995.

د. استمرار اهتمام تركيا بتطوير علاقاتها التجارية مع الدول العربية، هذه السمة التي تبدو "متناقضة" مع السمة السابقة يبررها أمران هما:

(1) أثر الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا في تعدد دوائر تحركاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية ما بين الدائرة الأوربية والدائرة الآسيوية (آسيا الوسطى والقوقاز) ودائرة البحر الأسود والبلقان والدائرة "الشرق أوسطية" بما فيها المنطقة العربية والدائرة "الإسلامية" الأوسع وغيرها. وإن كان هذا التعدد لا يتعارض مع تقدير صانعي القرار في تركيا الذين يعتقدون أن الاندماج في دائرة الاتحاد الأوربي يشكل الهدف النهائي الأعلى لتركيا بالرغم من المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو سياسية كتلك المتعلقة بالمشكلات التركية ـ اليونانية.

(2) تمتع المنطقة العربية بأهمية خاصة لتركيا سواء في تزويدها بنسبة كبيرة من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي أو في تصريف منتجاتها الزراعية

والصناعية، وذلك بالاستفادة من عنصر القرب الجغرافي وخبرة شركاتها التجارية في أسواق المنطقة.

وقبل عرض بعض مؤشرات هذا الاهتمام، تنبغي الإشارة إلى أنه - وكذا الاستجابة العربية له - يعبران عن عدم تأثر هذه العلاقات التجارية كثيراً بما طرأ من تحولات على سياسة تركيا إزاء المنطقة العربية منذ أزمة الخليج الثانية وما بعدها، ولاسيما بصدد دورها في شمال العراق وتحالفها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل؛ ومن هذه المؤشرات ما يلي:

(أ) تطور العلاقات التجارية بين تركيا ومصر: بالرغم من انتقادات المسؤولين المصريين للسياسة التركية بصدد المسألتين سالفتي الذكر، أو بالأحرى التزامهم موقف "المتابعة الحذرة" إزاء الأخيرة، فإن العلاقات التجارية والاقتصادية عموماً بين البلدين آخذة في التطور سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، ويتضح ذلك من الآتي:

- وقع البلدان في ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين بالقاهرة في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 اتفاقية تنص على زيادة حجم التجارة بينهما من 457 مليون دولار عام 1995 إلى ملياري دولار عام 1997، واتفاقية أخرى لتشجيع المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص في البلدين وفي دول ثالثة[18]. وكان رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري قد صرح بعد اجتماعه مع نظيره التركي نجم الدين أربكان في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 «أن أربكان اقترح خلال اجتماعات اللجنة إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء الإسكندرونة لتصدير المنتجات المصرية إلى دول

آسيا الوسطى»[19]. وتعزز المسألة الأخيرة وضع تركيا بوصفها "بوابة للتعامل مع الجمهوريات الإسلامية"، وتعزز من هذا المنطلق تعاونها مع مصر ودول عربية أخرى، وهو ما سبق أن أشار إليه الرئيس التركي سليمان دميريل في 6 أيار/ مايو 1994 بقوله: «إن تركيا بوابة الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوجد بها إمكانات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، والفرصة الآن متاحة أمام البلدين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات»[20]. ويثير الانتباه أن دميريل صدَّر تصريحه السابق بوصف مصر بأنها «بوابة البلاد العربية وأفريقيا»[21]، وذلك بالرغم من أن تركيا لا تحتاج حقيقة إلى مصر في التعامل التجاري والاقتصادي عموماً مع الدول العربية الأخرى، التي تكاد تكون علاقات الأولى معها أقوى من علاقات الثانية، وإن كان هذا الوصف قد ينطبق بدرجة ما على أفريقيا.

- اهتم البلدان خلال انعقاد اللجنة العليا المشتركة بأنقرة في 17 ـ 18 تموز/ يوليو 1994 بمناقشة تدابير وسبل تدعيم التبادل التجاري بينهما، ولاسيما إبرام اتفاقية جديدة للنقل البري للركاب والبضائع بين البلدين، وتشغيل خط ملاحي منتظم بين الإسكندرية وإسطنبول عن طريق شركة مصرية وأخرى تركية، وبحث اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني لوضع أسس تبادل السلع المطلوبة في كلا البلدين[22]. ولتحقيق هذا الهدف، خصوصاً بعد إبرام اتفاقيتي تشرين الأول/ أكتوبر 1996 سالفتي الذكر، تزداد أيضاً الزيارات والاتصالات المتبادلة بين رجال الأعمال في البلدين

ويجمعهم مجلس مشترك؛ ففي الفترة 20ـ23 آذار/ مارس 1997 زار مصر وفد ضم 22 من رجال الأعمال الأتراك لإجراء اتصالات مع نظرائهم المصريين بغرض تنشيط التبادل التجاري بين البلدين؛ خاصة في المنتجات النسيجية ومنتجات وآلات صناعة الأحذية وتدعيم العلاقات بين دوائر القطاع الخاص في البلدين[23]. وللغرض نفسه وأغراض أخرى زار تركيا في تموز/ يوليو 1997 وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين، حيث شاركوا أيضاً في اجتماع الدورة الرابعة لمجلس رجال الأعمال المصري ـ التركي في 6ـ8 تموز/ يوليو 1997 [24].

(ب) تركيا ومصر ومجموعة الثماني للتنمية واحتمالات توسيعها: كان رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان صاحب مبادرة تأسيس هذه المجموعة باسم "مجموعة الثماني الإسلامية"، وراعى في اختيار بلدانها (تركيا وإيران ومصر وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش ونيجيريا) أن تكون من أكبر الدول الإسلامية الآسيوية والأفريقية سكاناً واقتصاداً. وقد شاركت مصر في اجتماعات المجموعة كافة؛ ابتداء باجتماع لجنة خبرائها في أنقرة في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 الذي افتتحه أربكان، مروراً باجتماع وزراء خارجيتها بإسطنبول في كانون الثاني/ يناير 1997 واجتماع خبرائها بأنطاليا في 13ـ14 آذار/ مارس 1997 واجتماع لجانها الفنية بأنقرة في 2ـ3 أيار/ مايو 1997 واجتماع مجموعة خبراء قطاع التجارة بالقاهرة في 4ـ5 حزيران/ يونيو 1997 باعتبار مصر منسقة المجموعة في هذا القطاع، وانتهاء بقمتها الأولى في إسطنبول في 15 حزيران/ يونيو 1997 وصدر في ختامها "إعلان إسطنبول" وأهم ما تضمنه ما يلي[25]:

- إعلان تأسيس المجموعة رسمياً وإقرار ميثاقها تحت اسم " مجموعة الثماني للتنمية " (D8)، وهدفها الرئيسي «التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مبادئ السلام والحوار والتعاون والعدالة والمساواة والديمقراطية، وتدعيم التعاون بين دولها في كافة المجالات الاقتصادية المتعلقة بالتبادل التجاري والصناعة والزراعة والطاقة والبيئة وتنمية الموارد البشرية والاتصالات والمعلومات والتمويل والمصارف والخصخصة والتنمية والعلم والتقنية والسياحة وغيرها، وكذا في المجالات السياسية والتشاور في المحافل الدولية»، وتعد المجموعة من حيث طبيعتها «منتدى عالمياً عضويته مفتوحة أمام الدول النامية الأخرى التي تشارك دول المجموعة الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة».

- البدء في تنفيذ ستة مشروعات كبرى لدعم التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة من بين 55 مشروعاً تقدمت بها هذه الدول. ومن هذه المشروعات الستة، مشروع مصري خاص بإنشاء " الشركة الدولية للتسويق " بغرض زيادة التجارة فيما بين هذه الدول، وبينها وبين العالم الخارجي.

- تشجيع تأسيس مجالس أعمال مشتركة من خلال غرف التجارة والصناعة والأجهزة المعنية في الدول الأعضاء.

- اختيار مدينة إسطنبول مقراً للأمانة العامة للمنظمة، والاتفاق على عقد قمتها الثانية في بنجلاديش في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.

ويلاحظ في هذا السياق ما يلي :

- أن التحديد الجديد لطبيعة المجموعة - بعيداً عن صفتها "الإسلامية" الأولى - عَبَّر في جانب كبير منه عن الصراع القائم آنذاك بين رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان والمؤسسة العسكرية في تركيا، حيث رأت الأخيرة وغيرها من القوى "العلمانية" أن هذا التحديد مطلوب حتى لا تبدو المجموعة في صيغتها الأولى "خياراً إسلامياً" يتعارض - وكذا عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي - مع "الخيار الغربي" المتمثل في الاندماج اقتصادياً وسياسياً في الاتحاد الأوربي. وعَبَّر هذا التحديد أيضاً عن حرص تركيا على توسيع المجموعة مستقبلاً لتشمل دولاً أخرى على رأسها الجمهوريات الآسيوية الإسلامية. ولهذا كان تصريح وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم في 2 آب/ أغسطس 1997 «إن تركيا ستواصل عضويتها في مجموعة الثماني، ولكن يجب توسيعها لتشمل الجمهوريات التركية»[26] بمنزلة رد على تصريح نائب رئيس الوزراء بولنت أجاويد في 2 تموز/ يوليو 1997 «إن تركيا قد تفكر في إلغاء هذه المجموعة في حالة تأكدها من عدم جديتها وعدم احتياجها إليها. وإذا قررت الحكومة التركية الاستمرار فيها، فستدعو هذه الجمهوريات للمشاركة فيها»[27]. ومن ناحية أخرى يثور احتمال انضمام دول عربية أخرى إلى المجموعة مستقبلاً، حيث فسرت بعض الأوساط الغربية تأكيد وزير الدولة التركي السابق عبدالله جول في كانون الثاني/ يناير 1997 «أن دولاً أخرى ستنضم في الوقت

المناسب إلى مجموعة الثماني» بأنه بمنزلة «رد على انتقادات الأقطار العربية بعدم اشتمال المجموعة إلا على دولة عربية واحدة»[28].

- تبدو مصر مهتمة بدرجة كبيرة بتفعيل هذه المجموعة، وخصوصاً في القطاع التجاري الذي تتولى مهمة تنسيقه؛ فإضافة إلى استضافة القاهرة اجتماع مجموعة العمل الخاصة بهذا القطاع في 4 ـ 5 حزيران/ يونيو 1997، الذي تم خلاله الاتفاق على التركيز على المشروع المصري بإنشاء "الشركة الدولية للتسويق" من بين خمسة مشروعات تقدمت بها دول المجموعة الأخرى[29]، اهتمت مصر منذ إقرار هذا المشروع في قمة إسطنبول باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه؛ ففي 27 تموز/ يوليو 1997 بدأ اتحاد الغرف التجارية في مصر يتلقّى طلبات رجال الأعمال الذين سيشاركون في إقامة هذه الشركة، والتي ستكون القاهرة مقرها الرئيسي، كما سيكون لها فروع في بقية الدول[30].

(ج) العلاقات التجارية بين تركيا والعراق: تتطور هذه العلاقات بشكل لا يتفق وتزايد احتجاجات العراق على العمليات العسكرية التركية المتكررة التي تستهدف المناطق الشمالية من العراق منذ تموز/ يوليو 1991 وإعلانها في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 إقامة "حزام أمني" في هذه المناطق ودورها فيما يسمى "بمراقبة منطقة الحظر الجوي بشمال العراق" باعتبار ذلك يشكل انتهاكاً سافراً لسيادته وسلامته ووحدة أراضيه. وإن كان العراق في هذا الخصوص وفي إطار الحظر الدولي المفروض عليه منذ آب/ أغسطس 1990، "مضطراً" بدرجة كبيرة لقبول هذا التطور، ولاسيما أن تركيا

تشكل قناته الرئيسية سواء في تصدير نفطه عبر الأنبوب المزدوج الممتد من كركوك إلى يامورتاليك على البحر المتوسط* أو في الحصول على معظم وارداته من السلع الأساسية في إطار اتفاق "النفط مقابل الغذاء" . ومن المؤشرات المعبرة عن هذا التطور :

- استفادة تركيا من تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء" ، الذي يسمح للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر؛ يُخصص منها 1.3 مليار دولار لتمويل وارداته من الأغذية والأدوية (والباقي لتمويل تعويضات الحرب وعمليات الأمم المتحدة في العراق)** . فإضافة إلى حصول تركيا على 140 مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير نفط العراق عبر أنبوبي كركوك - يامورتاليك في المرحلة الأولى من تطبيق هذا الاتفاق في الفترة من 10 كانون الأول/ ديسمبر 1996 إلى 7 حزيران/ يونيو 1997 [(31)] ، أدت صادرات النفط العراقية إلى تركيا مقابل واردات متنوعة من الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة بين الدولتين إلى ما يتراوح بين 300 - 500 مليون دولار خلال هذه المرحلة طبقاً لتقدير وزارة التجارة التركية في نهاية كانون الثاني/ يناير 1997 [(32)] . وبلغ مجموع ما صدَّره العراق من نفط إبان هذه المرحلة 120 مليون برميل[(33)]؛ منها 18.61 مليون برميل بنسبة 15.5٪ من الإجمالي استوردته تركيا عبر شركة تكرير النفط الحكومية "توبراش" (TOPRAS) مقابل تزويد

* لهذا الأنبوب أهمية حيوية لاقتصاد تركيا عموماً ومنطقة الأناضول خصوصاً، كما أنه يتحكم إلى حد بعيد في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وكانت الرسوم التي تتقاضاها تركيا نظير نقل وتصدير نفط العراق عبره قبل أزمة الخليج الثانية تتجاوز 400 مليون دولار سنوياً .

** ارتفعت قيمة هذا الاتفاق إلى 5 مليارات دولار في 1998 بمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي . (المحرر)

العراق بأغذية وأدوية[34]. ووصلت تعاقدات هذه الشركة مع العراق بموجب المرحلة الثانية لهذا الاتفاق منذ الموافقة عليها في 11 آب/ أغسطس 1997 وحتى يوم 20 من الشهر ذاته إلى 15.3 مليون برميل[35].

- اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة والزيارات والمعارض، حيث وقعت الدولتان في ختام اجتماع الدورة الحادية عشرة لهذه اللجنة بأنقرة في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1996 اتفاقاً للتعاون الثنائي وتطويره في المجالات التجارية والصناعية والاقتصادية، وزار تركيا بموجب هذا الاتفاق في 27 نيسان/ إبريل 1997 وفد تجاري عراقي لبحث سبل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين[36]، وافتُتح في بغداد في 6 أيار/ مايو 1997 معرض تجاري تركي بمشاركة 43 شركة تركية في قطاعات صناعات الأغذية والأدوية والتعدين والسيارات وغيرها؛ بغرض تشجيع التجارة مع العراق[37]، فضلاً عن زيارة وزير النفط العراقي لتركيا في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1996 وزيارة وزير الطاقة التركي للعراق في أيار/ مايو 1997، وتم خلالهما بحث سبل زيادة وتنويع تجارة الحدود بين الدولتين، بما في ذلك تصدير المنتجات النفطية العراقية إلى تركيا، واستيراد العراق الأغذية والأدوية من الأخيرة، كما تم خلال تلك الزيارة توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع مد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا[38]. ويتوقع في حالة تنفيذ هذا المشروع - الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً - أن يؤدي إلى مزيد من التطور في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين.

(د) العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
تولي تركيا اهتماماً ملحوظاً بدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، خصوصاً وأن علاقة تركيا الاقتصادية مع هذه الدول منذ نهاية أزمة الخليج الثانية تعوضها بدرجة ما في مجالات التجارة والإنشاءات وغيرها عن خسارتها للسوق العراقية، ويعبر عن هذا الاهتمام تعدد زيارات المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك إلى هذه الدول. ومن ذلك زيارة الرئيس التركي سليمان دميريل لدولة الكويت في 6-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1997 والتي بحث خلالها مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت عدة مسائل؛ كان من بينها «العلاقات الثنائية بين البلدين وتقوية أواصرها في جميع الميادين»[39]. وفي حزيران/ يونيو 1995 زار دولة الكويت وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة ياليم إريز (Y. Erez)* رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية آنذاك، ووقع أريز خلال تلك الزيارة مع رئيس غرفة الصناعة والتجارة بدولة الكويت على بروتوكول لتعزيز إسهام رجال الأعمال بالدولتين في دعم العلاقات الاقتصادية في مجالات التجارة والتعمير والاستثمار والسياحة وغيرها، وإعادتها إلى مستواها الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية، وأجرى الوفد أيضاً مباحثات مع وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير التجارة والصناعة الكويتيين[40].

* يتولى منصب وزير الصناعة والتجارة في حكومة مسعود يلمظ الائتلافية المشكلة في 29 حزيران/ يونيو 1997، وكان يتولى المنصب نفسه عن حزب الطريق القويم في حكومة نجم الدين أربكان السابقة قبل استقالته من الحكومة والحزب وتحوله إلى مستقل.

ثانياً: شركات الإنشاءات والعمالة التركية في الدول العربية

تشكل شركات الإنشاءات والمقاولات التركية والعمالة التركية في الدول العربية منذ منتصف السبعينيات مجالين مهمين للعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية، تحققت فيهما وماتزال منافع متبادلة للجانبين؛ وبصفة خاصة للجانب التركي، وهما مجالان مترابطان بالنظر إلى دور هذه الشركات في توفير فرص عمل في هذه الدول للعديد من العمال الأتراك.

1. شركات المقاولات التركية ونشاطاتها في الدول العربية وإسهامها في دعم الاقتصاد التركي

بدأت هذه الشركات في البحث عن أسواق خارجية لنشاطاتها في منتصف السبعينيات بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية داخل تركيا، وصعوبات قطاع البناء فيها، والتي تزايدت في نهاية السبعينيات؛ فوجدت هذه الأسواق في الدول العربية المنتجة للنفط نظراً لانتعاش حركة الإنشاءات بها، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد عوائدها المالية، وتوجيه نسبة كبيرة منها إلى الاستثمار في مشروعات البنى الأساسية وغيرها.

وكان أول عقد نالته هذه الشركات في الخارج في ليبيا عام 1976، وامتدت نشاطاتها منها إلى دول عربية أخرى. ووفرت سوق الإنشاءات في ليبيا - خصوصاً في الفترة 1980 ـ 1983 - ظروفاً مشجعة لرجال الأعمال الأتراك، حتى إن بعضهم ممن لم تكن لديه خبرة سابقة بالإنشاءات لجأ إلى تأسيس شركات في هذا القطاع لدخول هذه السوق.

ولهذا وصل عدد هذه الشركات في ليبيا إلى 105 شركات في نهاية عام 1983 . ومع اكتمال المشروعات التي نفذتها هذه الشركات في ليبيا، وحصولها على رأس المال والخبرة، طورت هذه الشركات نشاطاتها في دول عربية أخرى؛ كان من أبرزها المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والأردن وغيرها[41] .

ويقدم الجدولان (11) و(12) بعض البيانات ذات الأهمية في دراسة تطور نشاطات هذه الشركات في الدول العربية، ويبين أهمية هذه الدول ضمن النشاطات الخارجية لتلك الشركات؛ فمن ناحية يلاحظ اتساع النطاق الجغرافي لهذه النشاطات في المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، ليشمل ما يزيد على 10 دول عربية مقارنة بخمس دول فقط عام 1978 . ويلاحظ من ناحية ثانية أن هذه المنطقة شكلت خلال هذه الفترة السوق الرئيسية الخارجية لنشاطات هذه الشركات، حيث بلغت حصتها من إجمالي قيمة عقود الأخيرة الخارجية 100٪ عام 1980 وما يزيد على 98٪ في الأعوام اللاحقة حتى نهاية 1987 و97.8٪ في حزيران/ يونيو 1988، ووصل إجمالي هذه العقود في التاريخ الأخير إلى 17.276 مليار دولار؛ منها 16.897 مليار دولار في الدول العربية؛ وأهمها ليبيا 9.422 مليارات والمملكة العربية السعودية 4.959 مليارات والعراق 2.098 مليار وبدرجة أقل الأردن 185 مليون دولار واليمن 111 مليوناً ثم دولة الإمارات العربية المتحدة 51 مليوناً والجزائر 37 مليوناً ودولة الكويت 17 مليوناً ومصر 16 مليوناً وأخيراً دولة البحرين إذ بلغت عقودها مليوناً واحداً. ويلاحظ من ناحية ثالثة أن أعلى معدل لزيادة قيمة هذه العقود في الفترة من عام 1980 إلى منتصف 1988 تحقق في المملكة العربية السعودية

682.2٪، تلتها ليبيا 302.6٪ والأردن 158.2٪ ودولة الكويت 54.5٪ ودولة الإمارات العربية المتحدة 45.7٪ والعراق 38.9٪.

وللملاحظة الأخيرة أهمية خاصة في تفسير استئثار المملكة العربية السعودية وبدرجة أقل ليبيا والعراق (قبل أزمة الخليج الثانية) بأكبر عدد من العمال الأتراك في الدول العربية، وكذا في تفسير ارتفاع عدد هذه الشركات في كل من هذه الدول الثلاث بوجه خاص. فمن مجموع 298 شركة تركية بالدول العربية في منتصف 1988، بلغ عددها بالأولى 124 شركة وبالثانية 113 شركة وبالأخيرة 37 شركة. وبرغم انخفاض هذا المجموع عام 1989 إلى 76 شركة، ظلت الدول الثلاث - وإن اختلف ترتيبها وفقاً لهذا المعيار - مركز تجمع أكبر عدد من هذه الشركات بواقع 42 شركة في ليبيا و25 شركة في المملكة العربية السعودية و5 شركات في العراق. ويلاحظ في السياق نفسه أن الدول العربية رغم الانخفاض الأخير ظلت حتى نهاية الثمانينيات، ومازال بدرجة أو بأخرى، السوق الرئيسية لنشاطات هذه الشركات، حيث بلغت نسبة الشركات التركية العاملة في هذه الدول عام 1989 ما يزيد على 85٪ من إجمالي عدد هذه الشركات العاملة في الخارج مقارنة بـ 94.6٪ في منتصف عام 1988.

ساهمت هذه الشركات ومازال في تنفيذ عدة مشروعات في الدول العربية؛ لا تقتصر على تشييد وحدات سكنية فحسب، وإنما تشمل أيضاً مشروعات أكبر كإنشاء الموانيء والمحطات الحرارية والمصانع وغيرها، بل إن بعضها نال في فترة ما بين حربي الخليج الأولى والثانية عقداً ضخماً قيمته 3 مليارات دولار لبناء سد "بخمى" بالعراق، وهو ما اعتبره الأتراك «اعترافاً بالخبرة التركية المتزايدة في مجال الإنشاءات والأعمال الهندسية»[42]. رغم

ذلك كانت القيمة المضافة إلى الاقتصاد التركي ومازال بفضل نشاطات هذه الشركات أكبر من تلك المتحققة للدول العربية . وتظهر استفادة تركيا الاقتصادية من هذه الشركات في عدة مجالات منها[43] :

أ. توفير فرص عمل لقُرابة 200 ألف عامل تركي في الدول العربية التي تشكل المجال الرئيسي لنشاطات هذه الشركات ، علماً بأن تكلفة توفير فرصة عمل جديدة في تركيا كانت تقدر عام 1989 بـ 50 مليون ليرة ؛ أي ما يعادل 23574 دولاراً ، حيث سجل سعر صرف الليرة في ذلك العام 2120.78 ليرة للدولار[44] . وتؤدي هذه الشركات بذلك دوراً مهماً في التخفيف من حدة مشكلة البطالة في تركيا ، ولاسيما في ضوء ارتفاع معدل البطالة ؛ خصوصاً في القطاعات غير الزراعية من ناحية ، واستيعاب قطاع الإنشاءات نسبة كبيرة من إجمالي العمالة التركية من ناحية أخرى ؛ ويمكن توضيح ذلك بالآتي :

(1) وصل معدل البطالة في تركيا عام 1984 إلى 16.1٪ حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2,904,800 فرد منهم 2,239,800 فرد في القطاعات غير الزراعية ، وفي عام 1988 بلغ هذا المعدل 15.3٪ حيث بلغ هذان العددان 2.393 مليون فرد و1.581 مليون فرد على التوالي[45] ، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1989 بلغ المعدل 8.3٪ وبلغ العدد الأول 1.663 مليون فرد . واستمرت معاناة الاقتصاد التركي من البطالة في التسعينيات ، فبلغ معدلها 8.2٪ وبلغ عدد من يعانون منها 1.636 مليون فرد في نيسان/ إبريل 1990 [46] ، و7.5٪ و1.619 مليون فرد عام 1991 ، و8.1٪ و1.724 مليون فرد عام 1992 ، و7.5٪ و1.607 مليون فرد عام 1993 ، و8.4٪ و1.864 مليون فرد عام 1994 ، و7.2٪ و1.613 مليون فرد عام 1995 [47] .

(2) بلغ عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من إجمالي القوى العاملة في تركيا 605.6 آلاف عامل ونسبتهم 3.4٪ عام 1984، و657.7 ألف عامل بنسبة 3.6٪ عام 1986، و698 ألف عامل بنسبة 3.7٪ عام 1987، و710 آلاف عامل بنسبة 3.7٪ عام 1988 [48]، و893 ألف عامل بنسبة 4.4٪ في نيسان/ إبريل 1989، و835 ألف عامل بنسبة 4.1٪ في نيسان/ إبريل 1990 [49]، و1.046 مليون عامل بنسبة 5.2٪ عام 1992، و1.172 مليون عامل بنسبة 5.8٪ عام 1993، و1.045 مليون عامل بنسبة 5٪ عام 1994 [50].

ب. توفير مصدر مهم للعملات الأجنبية المدعمة للاقتصاد التركي، ويتم ذلك عبر مسالك متنوعة منها:

(1) قيام شركات المقاولات التركية بتحويل أرباحها وعوائدها من مشروعاتها في الدول العربية إلى مراكز إدارتها بتركيا ولتمويل مشترياتها من الشركات التجارية التركية ولتغطية نفقاتها المصرفية؛ وعلى سبيل المثال وصل ما حولته هذه الشركات إلى تركيا من ليبيا وحدها في عامي 1986 و1987 إلى أكثر من 475 مليون دولار[51]. وتقدر دراسة تركية أن 50٪ تقريباً من إجمالي قيمة عقود هذه الشركات في هذه الدول يتم تحويله إلى تركيا[52].

(2) تحويل العمال الأتراك بهذه الشركات لنسبة كبيرة من أجورهم إلى تركيا تقدر بـ 85٪ من إجمالي هذه الأجور، علماً بأن ما يقرب من ثلث قيمة تعاقدات الشركات يتم تخصيصه لتكلفة عنصر العمل، وأن أجر العامل التركي في الدول العربية يزيد على ثلاثة أمثال أجره في تركيا؛ مما يعكس ضخامة تحويلات هؤلاء العمال إلى بلادهم[53].

ويمكن بالاعتماد على التقدير الأول سالف الذكر، وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول (11)، تقدير ما حولته هذه الشركات إلى تركيا من إجمالي قيمة تعاقداتها في الدول العربية خلال ثمانية أعوام ونصف منذ عام 1980 وحتى حزيران/ يونيو 1988 بنحو 8449 مليون دولار بنسبة 50٪ من الإجمالي، أي بمتوسط سنوي قدره 994 مليون دولار؛ منها 4711 مليون دولار من ليبيا بمتوسط سنوي قدره 554.2 مليوناً، و2479.5 مليون دولار من المملكة العربية السعودية بمتوسط 291.7 مليون دولار سنوياً، و1049 مليون دولار من العراق بمتوسط 123.4 مليون دولار سنوياً.

ج. زيادة الصادرات التركية إلى الدول العربية في الثمانينيات؛ وذلك بفضل استخدام المقاولين الأتراك السلع التركية من الأغذية والرخام والإسمنت ومواد البناء الأخرى وآلاته والأجهزة الكهربائية وغيرها في مشروعاتهم، كما أن ذلك الاستخدام خلق أسواقاً رائجة لهذه المنتجات في هذه الدول[54].

د. تصدير الخدمات التقنية التركية، حيث ساعد الأداء الفعال لشركات المقاولات التركية في الدول العربية على تمكين الخبرات الفنية التركية من إعداد مشروعات مختلفة وتقديم خدمات استشارية في هذه الدول وغيرها[55]. وتشير دراسة تركية إلى أن نصف الصادرات التركية التقنية – أي الصادرات ذات الصلة بالتركيبات والإنشاءات وتراخيص الإنتاج والخدمات الاستشارية والفنية والسلع الرأسمالية – اتجه في الثمانينيات إلى الدول العربية؛ فقد استأثرت بـ 25 عقداً من مجموع 50 عقداً لتصديرها؛ منها 8 عقود لمصر ومثلها للعراق، وعقدان للأردن ومثلهما لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعقد واحد لكل من المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت وسوريا والمغرب[56].

هـ. تطوير النظام المصرفي التركي؛ وذلك بفضل حصول المصارف التجارية على عمولات بالعملات الأجنبية نظير إصدار خطابات ضمان للشركات التركية العاملة في مجال المقاولات في الخارج، كما زادت في المصارف الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية وتحويلاتها، بفضل نشاطات هذه الشركات[57].

2. العمالة التركية في الدول العربية ومشكلات شركات المقاولات التركية في التسعينيات

ساعد ازدهار نشاطات شركات المقاولات التركية في الدول العربية منذ النصف الثاني من السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات على فتح سوق جديدة في هذه الدول للعمالة التركية التي كانت تنتشر تقليدياً في دول أوربا الغربية. ومما يؤكد هذا الارتباط أن أكثر الدول العربية جذباً لهذه الشركات، وهي المملكة العربية السعودية وليبيا والعراق، شكلت أيضاً أكثر الدول العربية جذباً لهذه العمالة؛ فكما يتضح من متابعة بيانات الجدول (13) قدر إجمالي هذه العمالة في الدول العربية عام 1981 بنحو 135 ألف عامل منهم 130 ألفاً (بنسبة 96.3٪ من الإجمالي) في الدول الثلاث المذكورة؛ ففي ليبيا 80 ألفاً وفي المملكة العربية السعودية 35 ألفاً وفي العراق 15 ألفاً. ومع بدء ظهور بعض المشكلات أمام هذه الشركات في ليبيا في الفترة اللاحقة لعام 1983، وما واكب ذلك من تزايد اهتمام هذه الشركات بالسوق السعودية التي زاد فيها عددها منذ ذلك العام مقارنة بعددها في السوق الليبيبة على النحو المبين بالجدول (12). وبالرغم من استمرار تفوق الثانية على الأولى من حيث حجم التعاقدات على النحو المبين بالجدول (11)، حلت السعودية محل ليبيا في احتلال المرتبة الأولى

بين الدول العربية المستقبلة للعمال الأتراك الذين بلغ عددهم فيها 150 ألفاً مقارناً بـ 23 ألفاً في ليبيا و4194 في العراق عام 1987، وفي نيسان/ إبريل 1989 شكل الأتراك العاملون بالسعودية وعددهم 105 آلاف عامل نسبة 73.4٪ من إجمالي عدد الأتراك العاملين بالدول العربية (المقدر آنذاك بـ 142,987 عاملاً) مقارناً بـ 22 ألفاً في ليبيا و3290 في العراق، و3 آلاف في دولة الكويت، وذلك على النحو الوارد في الجدول (13).

ويؤكد هذا الارتباط أيضاً ما يظهره تحليل بيانات الجدول (14) من ارتفاع نصيب السعودية وليبيا والعراق من عدد الأتراك المهاجرين سنوياً بغرض العمل في الفترة 1981 - 1988 إلى ما يتجاوز 94٪ من عدد الأتراك العاملين في الدول العربية في هذه السنوات عدا عام 1984 الذي بلغت فيه هذه النسبة 88.6٪، وبلغ متوسط من استقبلتهم الدول الثلاث من هؤلاء العمال خلال هذه الفترة 45873 عاملاً سنوياً مقارناً بـ 1114 ألفاً فقط لدول غرب أوربا، والتي يبدو أنها بوصولها إلى مرحلة "التشبع" بالعمالة التركية لم تعد تجذب المزيد منهم بعد بلوغهم فيها 886,027 عاملاً، ويزدادون باحتساب أسرهم المصاحبة لهم إلى 2,110,210 أفراد في نيسان/ إبريل 1989 على النحو المبين بالجدول (13).

وتتمتع تحويلات العمال الأتراك في الخارج عموماً بأهمية كبيرة لاقتصاد تركيا؛ حيث تشكل أحد المصادر الرئيسية للحصول على العملات الأجنبية، بل إنها أنقذت هذا الاقتصاد من "الانهيار" في بعض السنوات، خصوصاً حتى عام 1983، حيث كانت قيمتها تكاد تعادل قيمة الصادرات التي بلغت نسبتها 94٪ عام 1975. ورغم انخفاض أهميتها النسبية في

السنوات اللاحقة كعنصر حيوي في ميزان المدفوعات التركي نتيجة زيادة عوائد الصادرات والخدمات، ماتزال لهذه التحويلات أهمية اقتصادية لتركيا[58].

وبتحليل البيانات الواردة بالجدول (15) المتضمنة إجمالي هذه التحويلات في الفترة 1983 ـ 1995 وتقدير حجمها من الدول العربية (وتم اللجوء إلى هذا التقدير بالنظر إلى عدم توافر بيانات محددة بهذا الصدد، باستثناء تقدير دراسة منشورة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982، وقد أشرت إليها ضمن مصادر الجدول) يتبيَّن أن متوسط تحويلات العامل التركي في الدول العربية إلى بلاده يبلغ 6 آلاف دولار سنوياً مقارناً بـ 1800 دولار سنوياً محوَّلة من نظيره في الدول الأوربية؛ وبذلك يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية بشأن هذه التحويلات، وكذا بشأن واقع ومشكلات وآفاق العمالة التركية وشركات المقاولات التركية في المنطقة العربية:

أ. الطبيعة "المتذبذبة" لتحويلات العمال الأتراك في الخارج في الثمانينيات وثباتها النسبي في التسعينيات. تتصف هذه التحويلات عموماً بالتذبذب من عام إلى آخر؛ نتيجة عوامل عديدة كتلك المتعلقة بتغير أعداد هؤلاء العمال في الدول المضيفة بحسب فرص العمل المتاحة واختلاف قدراتهم على الادخار والتحويل من عام إلى آخر حسب ظروفهم الاجتماعية. وكان هذا التذبذب أكثر وضوحاً في الثمانينيات مقارناً بالعقد اللاحق؛ فرغم زيادة هذه التحويلات بين عامي 1983 و1989 بنسبة 102٪ من 1553.6 مليون دولار إلى 3138 مليوناً، إلا أنها كانت إبان تلك الفترة دائمة "التأرجح" بين الزيادة والنقصان، حيث سجلت زيادة بنسبة 21.1٪

بين عـامي 1983 و1984 وانخـفـاضـاً بنسبـة 5.7٪ بين عـامي 1984 و1985 وانخفاضاً آخر بنسبة 4.4٪ بين عامي 1985-1986 وارتفاعاً بنسبة 23.9٪ بين عـامي 1986 و1987. تلاه انخـفـاض بنسـبـة 11.3٪ بين عـامي 1987 و1988 ثم ارتفاع بنسبة كبيرة بلغت 68.3٪ بين عامي 1988 و1989.

واتسمت هذه التحويلات منذ بداية التسعينيات بدرجة أقل من التذبذب؛ حيث زادت بين عـامي 1990 و1995 بنسـبـة 5.2٪ من 3325 مليـون دولار إلى 3500 مليـون، وانخـفـضت إبان أزمـة الخليج الثـانيـة بين عـامي 1990 و1991 بنسـبـة 15.2٪، وارتفـعت بين عـامي 1991 و1992 بنسـبـة 6.7٪، وانخفضت بين عـامي 1992 و1993 بنسبة 2.9٪ وبين عامي 1993 و1994 بنسبة 10٪، وزادت بين عامي 1994 و1995 بنسبة 33.2٪.

ب. تحويلات العمـال الأتراك في الدول العربية في الثمـانينيات. شكلت هذه التـحـويلات في ذلك العـقـد نسـبـة لا تقل عن ربع إجـمـالي هذه التحويلات، حيث قدر مجموع هذه التحويلات من الدول العربية عام 1989 بحوالي 857.922 مليون دولار بنسبة 27.3٪ من الإجمـالي؛ منها 630 مليـوناً من المملكة العربية السـعـودية و132 مليـوناً من ليـبـيـا و19.74 مليوناً من العراق و18 مليوناً من الكويت، محققاً بذلك زيادة نسبتها 5.9٪ مقارناً بما كان عليه عام 1981 وهو 810 ملايين دولار، وإن كان عام 1989 قد سجَّل انخفاضاً بنسبة 19.3٪ مقارناً بتحويلات هؤلاء العمال في الدول الثلاث الأولى وحدها عـام 1987 والبـالغ مجـمـوعـهـا 1063.164 مليون دولار؛ وذلك على النحو المبين بالجدول (15).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض عدد العمـال الأتراك في الدول العربية على النحو الوارد في الجدول (13)، وكذا التراجع النسبي في أنشطة

شركات المقاولات التركية في هذه الدول في نهاية ذلك العقد؛ بسبب تناقص عدد هذه الشركات - وبالتالي ما توفره من فرص عمل للأتراك - إلى 76 شركة في عام 1989 مقارنة بـ296 شركة في كل من عامي 1986 و1987، و298 شركة في حزيران/ يونيو 1988 على النحو المبين بالجدول (12). وإن كان هذا الانخفاض الأخير يمكن أن يعزى إلى انسحاب معظم الشركات الصغرى أو الأقل خبرة من سوق المقاولات في هذه الدول، تاركة المجال أمام شركات كبرى أعلى تقنية وأقل استخداماً لعنصر العمل.

ج. حجم العمالة التركية ونشاطات شركات المقاولات التركية ومشكلاتها وآفاقها في المنطقة العربية في التسعينيات. إن ارتفاع إجمالي تحويلات العمال الأتراك في الخارج عام 1995 إلى مستوى لم يتحقق منذ بداية الثمانينيات على النحو المبين بالجدول (15) يثير أكثر من تساؤل؛ هل يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أعداد هؤلاء العمال في دول أوربا ودول المنطقة العربية ودول أخرى اتجهت إليها مؤخراً هجرة هؤلاء العمال، وإلى نشاطات شركات المقاولات التركية، ولاسيما في دول الاتحاد السوفيتي السابق؟ أو أن هذا الارتفاع يتحقق بفضل فرص عمل جديدة متاحة في الأخيرة لتعويض انخفاض أو على الأقل ثبات أعداد هؤلاء العمال في الدول الأوربية والدول العربية؟ أو أن مرده إلى زيادة الميل إلى الادخار لدى هؤلاء العمال، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في أعدادهم بهذه الدول؟

لا توجد بيانات محددة يمكن الاستناد إليها في محاولة الإجابة على مثل هذه التساؤلات، خصوصاً في ظل الافتقار إلى بيانات حديثة يعتمد

عليها سواء تعلقت بعدد هؤلاء العمال في الدول العربية أو تعلقت بحجم نشاطات هذه الشركات في هذه الدول منذ مطلع العقد الحالي. والبيانات القليلة المتاحة في هذا الخصوص أقرب إلى "التخمين" ويصعب قبولها. وعلى سبيل المثال؛ قدرت دراسة تركية منشورة عام 1993 حجم هذه العمالة في بداية التسعينيات بما يتراوح بين 250 و350 ألف عامل[59]، ويعتقد الباحث أن هذا التقدير "مبالغ فيه" كثيراً، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

(1) إن الحجم المشار إليه يتجاوز بكثير، حتى في حده الأدنى، مجموع هذه العمالة طبقاً للبيانات الموثوق بصحتها والواردة بالجدول (13) وتحديداً في نيسان/ إبريل 1989 حيث بلغ هذا المجموع 142,987 عاملاً أو 151,860 فرداً بإضافة أعضاء أسرهم إليهم، ولا يعقل زيادة الأول في غضون ثمانية أشهر بأكثر من 100 ألف عامل ليصل إلى الحد الأدنى لهذا الحجم المقدر.

(2) إن متابعة بيانات الجدول نفسه (13) تؤكد اتجاه حجم هذه العمالة إلى الانخفاض في نهاية الثمانينيات، كما أن متابعة بيانات الجدول (12) تؤكد الاتجاه نفسه بصدد عدد شركات المقاولات التركية في الدول العربية والتي تمثل قوة دافعة لزيادة العمالة التركية في هذه الدول. ويعود هذا الانخفاض بشقيه - والذي تدعم منذ عام 1990 - إلى عدة أسباب منها: انخفاض أسعار النفط وعوائد الدول العربية المصدرة له، واستكمال مشروعات البنية التحتية بهذه الدول، وتأثير أزمة الخليج الثانية في الاقتصادات الخليجية، وتأثير الحظر المفروض على العراق منذ عام 1990 والحظر الجزئي على ليبيا منذ عام 1992، فضلاً عن تبني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسات هدفها زيادة إسهام العمالة المحلية في القوة العاملة وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة عموماً، ما لم يكن هناك تمييز أو

تفضيل في هذا الخصوص لعمال تركيا لاعتبارات معينة "سياسية" على سبيل "المكافأة" لموقف بلادهم إزاء العراق خلال هذه الأزمة وما بعدها!

وبالرغم من أن هذه المسألة الأخيرة قد تكون مثارة بالفعل، وخصوصاً من جانب دولة الكويت، فإنه لا يتوقع أن يكون ذلك "التفضيل" لعمال تركيا وشركاتها قد أدى إلى زيادة يعتد بها في حجم العمالة التركية في الدول العربية عموماً، والذي يعتقد الباحث بإمكانية تقديره حالياً بما يتراوح بين 145 ـ 160 ألف عامل.

ويلاحظ أنه حتى قبل نشوب أزمة الخليج الثانية، كانت دراسة تركية متخصصة قد أشارت إلى أن شركات المقاولات التركية في الدول العربية بدأت منذ نهاية الثمانينيات، رغم استكمالها ما يقرب من 75٪ من إجمالي تعاقداتها في هذه الدول، تواجه تراجعاً في نشاطاتها نتيجة انخفاض أسعار وعوائد النفط وأثر ذلك في تناقص الاستثمارات في قطاع الإنشاءات وغيره في هذه الدول، مما يفسر لجوء معظم هذه الشركات إلى البحث عن حلول للتغلب على صعوبات التمويل من قبيل التعاقد لتنفيذ مشروعات مقابل سلع كالنفط وغيره (الصفقات المتكافئة) والحصول على قروض طويلة الأجل للدول المضيفة لنشاطاتها من المصارف والمؤسسات التمويلية الدولية، أو استخدام العلاقات الحكومية المباشرة لتذليل هذه الصعوبات.

وكان من ضمن ما أشارت إليه هذه الدراسة - بشأن مشكلات هذه الشركات - صغر حجم معظمها مقارناً بالشركات الأجنبية الأخرى، ومشكلة الحصول على خطابات الضمان من المصارف التركية، خصوصاً

مع توقف بعض الدول العربية عن الاعتراف بهذه الخطابات أو قبولها؛ مثل ليبيا التي حالت هذه المشكلة بينها وبين منح هذه الشركات الموافقة على الشروع في تنفيذ تعاقدات قيمتها 3.5 مليارات دولار نالتها بين نهاية عام 1988 ونهاية أيار/ مايو 1989، ومشكلة محدودية تقنية هذه الشركات في الأعوام الأخيرة نتيجة عدم قيامها بمشروعات ضخمة باستخدام تقنيات متطورة، أو اقتصار معظمها على العمل في مقاولات فرعية في بعض القطاعات. وأضافت هذه الدراسة أن هذه المشكلات تقلل إلى حد ما من مزايا تتمتع بها هذه الشركات؛ كتلك المرتبطة بأثر القرب الجغرافي لتركيا من الدول العربية في خفض التكلفة نتيجة سهولة النقل، والعلاقات التاريخية والثقافية المشتركة، واحتياج تركيا إلى النفط وأثره في إمكانية حصول شركاتها على مستحقاتها في شكل نفط، فضلاً عن انخفاض تكلفة أجور العمال والمهندسين والفنيين الأتراك مقارنة بنظرائهم الأوربيين[60].

رغم ذلك يتوقع أن يشهد المستقبل المنظور استمرار اهتمام تركيا بالمنطقة العربية كسوق رئيسية للعمالة والمقاولات، وذلك امتداداً لاهتمام تبديه تركيا بالفعل منذ بداية التسعينيات بهذه السوق من ناحية، ولأن اهتمامها بأسواق أخرى كدول الاتحاد السوفيتي السابق لا يمكن أن يعوضها كثيراً عن السوق العربية من ناحية أخرى. عبرت عن هذا الاهتمام عدة مؤشرات؛ منها:

(أ) مواصلة المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك منذ نهاية حرب الخليج الثانية جهودهم الرامية إلى الفوز بنصيب معين من مشروعات التنمية والتعمير في دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأخرى، سواء قامت الشركات التركية بتنفيذ بعض المشروعات بمفردها أو بالتعاون مع الشركات الأمريكية والغربية الأخرى؛ لتعهد إليها ببعض المقاولات الفرعية في المشروعات الكبرى التي تفوز بها الأولى في هذه الدول. وفي هذا الإطار كانت زيارة رئيس الوزراء التركي الأسبق يلدرم أق بولوط للكويت في 3 نيسان/ إبريل 1991، التي بحث خلالها إمكانات مشاركة الشركات التركية في مشروعات إعادة البناء والفرص المتاحة للعمالة التركية في دولة الكويت، وأشارت آنذاك مصادر تركية إلى حصول أق بولوط خلال تلك الزيارة على وعود من الحكومة الكويتية بمنح بلاده عقوداً قيمتها 3 مليارات دولار لتنفيذ مشروعات متنوعة في الكويت. وبفضل اتصالات جرت في نيويورك في حزيران/ يونيو 1991 بين مسؤولين ورجال أعمال أتراك وممثلي شركات أمريكية كبرى، وافقت هذه الشركات في الشهر اللاحق على مشاركة شركات مقاولات تركية في مقاولات فرعية في إطار 17 مشروعاً قيمتها 1.2 مليار دولار لإعادة بناء المرافق الأساسية في الكويت وتتولى تنفيذها 6 شركات أمريكية كبرى[61]. ويندرج في الإطار نفسه ما سبق ذكره بشأن زيارة وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية لدولة الكويت في حزيران/ يونيو 1995 وزيارة الرئيس التركي سليمان دميريل للكويت في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

(ب) محاولات المسؤولين الأتراك حل المشكلات "المعلقة" مع ليبيا بشأن المستحقات المتأخرة لشركات المقاولات التركية لدى الأخيرة؛ وكان من أبرزها مؤخراً زيارة رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان لليبيا في 5

تشرين الأول/ أكتوبر 1996، والتي استهدفت دعم العلاقات التجارية بين الدولتين، وتسوية مشكلة هذه المستحقات التي تتجاوز 300 مليون دولار[62].

ويلاحظ في هذا السياق أن جهود تركيا في هذا الخصوص أكثر تحقيقاً لأهدافها المنشودة على صعيد دولة الكويت ودول عربية خليجية أخرى مقارنة بجهودها على صعيد ليبيا في ظل تزايد التوترات السياسية بين الدولتين منذ عام 1996، خاصة مع انتقادات طرابلس المستمرة للسياسة التركية سواء بصدد التعامل مع الأكراد أو بصدد دور تركيا بوصفها "قوة غازية" في شمال العراق وتحالفها مع إسرائيل[63].

أما اهتمام تركيا بالتحرك اقتصادياً في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق كسوق لعمالتها وشركات مقاولاتها، فيلاحظ بشأنه ما يلي:

(أ) أن هذا الاهتمام جاء في وقت سابق لانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991؛ ففي مجال المقاولات، وكما يتضح من الجدول (11) بدأت نشاطات هذه الشركات في الاتحاد السوفيتي عام 1988 بالحصول على عقود تنفيذ مشروعات قيمتها 188 مليون دولار، وكانت في معظمها مقابل استيراد الغاز الطبيعي. وزاد هذا الاهتمام بعد انهيار وتفكك هذه الدولة، في مواكبة استقرار "وثبات" عدد العمال الأتراك المهاجرين وأسرهم في ألمانيا وغيرها من دول أوربا عند مستوى مليوني نسمة، وتباطؤ معدلات الهجرة إلى الدول العربية النفطية، حيث بدأت عملية هجرة جديدة للعمالة التركية باتجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة، ويعمل معظم هؤلاء العمال لدى شركات المقاولات التركية، وقدر عددهم لديها حتى نهاية عام 1996 في روسيا وحدها بـ 30 ألف عامل[64].

ويلاحظ أن هذا العدد الأخير، وكذا ما وفرته هذه الشركات من فرص عمل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى، خصوصاً الجمهوريات الإسلامية الست بآسيا الوسطى والقوقاز، وأهمها بالنسبة إلى تركيا أذربيجان، يظل غير قابل للمقارنة بما سبق ذكره بشأن توفير هذه الشركات 200 ألف فرصة عمل للعمال الأتراك في الدول العربية في الفترة من عام 1980 حتى حزيران/ يونيو 1988.

جدير بالذكر أن هذه الشركات حصلت على بعض العقود المهمة من هذه الجمهوريات، ولاسيما أذربيجان؛ ففي الفترة من 12 نيسان/ إبريل 1994 وحتى 13 حزيران/ يونيو 1997 نفذت شركة تكفين (TEKFIN) التركية للمقاولات 20 مشروعاً من مشروعات مد أنابيب نقل نفط أذربيجان، وفازت هذه الشركة في 13 حزيران/ يونيو 1997 بالعقد الأخير لاستكمال خط الأنابيب الغربي الذي يربط بين حقول نفط أذربيجان وميناء سوبسا بجمهورية جورجيا المطلة على البحر الأسود، وإن كانت تركيا قد عبرت آنذاك - على لسان سفيرها في باكو - عن الاستياء بسبب استخدام هذا الميناء في تصدير هذا النفط بدلاً من مد خط أنابيب جديد لتصديره عبر ميناء جيهان التركي* المطل على البحر المتوسط[65].

* صرح تشارلز بيتمان رئيس شركة "أموكو يوراشيا" أن شركات النفط الدولية العاملة في أذربيجان قررت إرجاء إعلان توصيتها بشأن مسار خط أنابيب لنقل صادرات النفط الخام الأذربيجاني المستخرج من بحر قزوين حتى أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1998 (**الخليج**، 9/ 11/ 1998). ويتعرض كونسورتيوم شركات النفط الدولية العاملة في أذربيجان لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار المسار الباهظ التكاليف لنقل النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، في حين تعارض روسيا إنشاء هذا الخط؛ كما تقدم إيران عروضاً مغرية جداً لنقل نفط خام بحر قزوين عبر أراضيها لتصديره انطلاقاً من الخليج العربي. ولكن العروض الإيرانية تلقى معارضة أمريكية شديدة. (المحرر).

وهذا الهدف التركي، رغم الدعم الأمريكي لتركيا بشأنه، لن يتحقق على الأرجح في المستقبل المنظور نظراً لقرب استكمال الخط الغربي لنقل نفط أذربيجان عبر ميناء سوبسا، فضلاً عن قرب تشغيل الخط الشمالي عبر روسيا مع اتفاق الأخيرة والشيشان في 9 أيلول/ سبتمبر 1997 على بدء تشغيله في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 لنقل 200 ألف طن سنوياً من هذا النفط عبر أراضي الشيشان إلى ميناء نوفور سيسك الروسي على البحر الأسود[66].

(ب) أن هناك عدة عوامل وصعوبات تحول دون إمكان اعتبار أسواق هذه الجمهوريات وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة بمنزلة البديل لعمال تركيا وشركاتها - في الأجلين المتوسط والبعيد - عن أسواق الدول العربية؛ فإضافة إلى محدودية فرص العمل والنشاط في الأولى مقارنة بالثانية، وكذا اختلاف القدرات المالية للطرفين، تبرز مشكلات أخرى كتلك المتعلقة بمعارضة روسيا للتحركات التركية في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي ماتزال تعتبرها ضمن "نطاقها الحيوي" أو على الأقل بمنزلة "منطقة عازلة حضارياً واستراتيجياً"، مما يفسر معارضة موسكو لأي محاولة تركية لاختراق هذه الجمهوريات، وتصديها بالوسائل كافة للمشروعات التركية ومن أهمها مشروع "وحدة الشعوب ذات الأصول التركية في القوقاز وآسيا الوسطى"[67].

وفي ضوء هذه العوامل وغيرها، تبدو درجة كبيرة من المبالغة في إشارة إحدى الدراسات الغربية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1996 إلى «أن شركات المقاولات التركية عوضت خسارتها الناشئة عن تقلص مشروعاتها في دول الشرق الأوسط وخاصة في ليبيا والعراق والمملكة العربية

السعودية منذ عام 1991 عن طريق الفوز بعقود مهمة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث يكتسب عنصر العمل أهمية كبيرة لتركيا؛ لأن معظم عمال هذه الشركات هم من الأتراك الذين يحولون نسبة كبيرة من أجورهم إلى تركيا، كما أن العمل هناك يخلق طلباً خارجياً متزايداً على مواد البناء التركية "[68].

ثالثاً: الاستثمارات والتمويل والمشروعات المشتركة بين تركيا والدول العربية

تشكل هذه المجالات الثلاثة ميادين مهمة للعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية. وبالرغم من تحقيقها مزايا متبادلة للجانبين، فإن تركيا أكثر استفادة منها مقارنة بالجانب العربي.

1. الاستثمارات العربية في تركيا

تزداد قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا منذ تحولها إلى الاقتصاد الحر بدءاً بإجراءات كانون الثاني/ يناير 1980 وما تبعها - خصوصاً بعد العودة إلى الحكم المدني عام 1983 - من إصدار قوانين جديدة لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات؛ فخلال الفترة 1960 ـ 1979 بلغت القيمة المتراكمة لهذه الاستثمارات في تركيا 228.5 مليون دولار، بينما زادت قيمتها السنوية منذ عام 1980 من 97 مليون دولار في ذلك العام إلى 337.5 مليوناً عام 1981، و824.5 مليوناً عام 1989، و1470.5 مليوناً عام 1989[69]، وواصلت في التسعينيات هذا التزايد، وإن واكبه تقلب أو تذبذب في قيمتها من عام إلى آخر، حيث بلغت 1784.3 مليون دولار عام 1990،

و1909.4 مليوناً عام 1991، و1819.9 مليوناً عام 1992[70]، و2271 مليوناً عام 1993، و1485 مليوناً عام 1994[71]، ثم انخفضت إلى 772 مليوناً عام 1995، وإلى 612 مليوناً عام 1996[72].

تعرض الجداول (16) و(17) و(18) أهم البيانات المتاحة عن الاستثمارات العربية في تركيا، وفي ضوء هذه البيانات وغيرها يلاحظ ما يلي:

أ. أن هذه الاستثمارات تشكل نسبة غير ضئيلة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا، وإن كانت تتغير من عام إلى آخر بحسب تغير حجم هذه الاستثمارات، وكذا إسهام شركات الدول الأخرى غير العربية في هذا الإجمالي. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات، حيث بلغت في عام 1986 نسبة مرتفعة 23.14٪ من الإجمالي لم يقدر لها بلوغها في الفترة 1990 ـ 1992، حيث بلغت 5.85٪ في عام 1992 بالرغم من وصول قيمتها في ذلك العام إلى 106.5 ملايين دولار بزيادة نسبتها 26.47٪ عن قيمتها عام 1986 والبالغة 84.21 مليون دولار، وذلك على النحو المبين بجدول (16). ويتضح من الجدول اللاحق (17) أن القيمة المتراكمة لهذه الاستثمارات في الفترة 1985 ـ 1992 بلغت 464.25 مليون دولار بنسبة 5.19٪ من إجمالي القيمة المتراكمة للاستثمارات الأجنبية في تركيا.

ب. أن هذه الاستثمارات – رغم زيادتها عامي 1991 و1992 بنسبة 17.2٪ من 90.5 مليون دولار إلى 106.5 ملايين على النحو المبين بجدول (16) – ماتزال دون الحجم المأمول من جانب تركيا والتي سادتها توقعات كبيرة عقب نهاية حرب الخليج الثانية بشأن تحويل مدينة إسطنبول إلى «العاصمة

المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية؛ وتحديداً الخليجية منها»، وذلك بالاستفادة من تطور علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية، وخصوصاً الخليجية منها، والتسهيلات والمزايا المقررة فيها للاستثمارات الأجنبية، والتطور النسبي لقطاعها المصرفي منذ عام 1983 في إطار السياسة الاقتصادية الليبرالية، وتحرير التجارة الخارجية، وخصخصة المشروعات العامة، وإطلاق حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة، وتشجيع أنشطة المصارف الأجنبية، وتطوير بورصة إسطنبول ومناطق التجارة الحرة[73]. ولهذا تتواصل الجهود والمحاولات المبذولة من المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك لزيادة هذه الاستثمارات، وفي هذا السياق حرص وفد رجال الأعمال الأتراك برئاسة رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية إبان زيارته لدولة الكويت في حزيران/ يونيو 1995 على طرح إمكانية قيام رجال أعمال الدولتين بمشروعات مشتركة، ودعوة رجال المال والأعمال الكويتيين إلى الاستثمار في تركيا، خصوصاً في مشروعات برنامج الخصخصة[74].

ج. أن صورة توزيع هذه الاستثمارات من حيث دول المستثمرين العرب في الفترة 1985 ـ 1992 والواردة بجدول (17) جعلت المملكة العربية السعودية في المقدمة بقيمة 180.22 مليون دولار بنسبة 38.82٪ من مجموع الاستثمارات العربية وبنسبة 2.02٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتراكمة بتركيا خلال الفترة نفسها، تلتها دولة البحرين 69.12 مليوناً بنسبة 14.89٪ من المجموع العربي، وكان صعودها إلى هذه المرتبة راجعاً إلى زيادة استثماراتها عام 1992 إلى 49.7 مليون دولار مقارنة بـ 6.4 ملايين في عام 1991. واحتلت المرتبة الثالثة ليبيا 46.94 مليوناً بنسبة 10.11٪ من

المجموع العربي، وتبعها العراق 44.05 مليوناً بنسبة 5.19٪ ولبنان 32.69 مليوناً بنسبة 7.04٪ وسوريا 30.69 مليوناً بنسبة 6.61٪ من المجموع. ويتضح من الجدول نفسه أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عدا سلطنة عُمان التي لا تتوافر عنها بيانات، ذات أهمية كبيرة في هذا الخصوص، حيث بلغت قيمة استثمارات تلك الدول المتراكمة في تركيا خلال الفترة ذاتها 284.35 مليون دولار بنسبة 61.25٪ من مجموع الاستثمارات العربية وبنسبة 3.18٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

د. أن الملاحظة الأخيرة يؤكدها أيضاً ورود أسماء ستة مشروعات متنوعة يساهم فيها مستثمرون خليجيون من المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ضمن قائمة نشرت في نهاية عام 1995 تضم أكبر 175 شركة أجنبية عاملة في تركيا. وينطبق التوزيع الوارد في جدول (18) لنشاطات هذه الشركات بدرجة كبيرة على التوزيع القطاعي لنشاطات الاستثمارات العربية عموماً في تركيا، حيث تتركز هذه الاستثمارات في التجارة والصناعة والنشاط المصرفي والخدمات.

2. الاستثمارات التركية في الدول العربية

يتصف حجم هذه الاستثمارات بالانخفاض مقارناً بحجم الاستثمارات العربية في تركيا؛ فكما يتضح من جدول (19) لم يتجاوز الأول حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1989 مبلغ 16,959,236 دولاراً؛ منها 15 مليون دولار في دولة البحرين (قطاع مصرفي) و1,292,570 دولاراً في الأردن (صناعة الزجاج) و166 ألف دولار في المملكة العربية السعودية (مقاولات) و500 ألف دولار في تونس، منها 100 ألف (صناعات جلدية) و400 ألف

(قطاع مصرفي). وبمقارنة هذا الحجم المتراكم لهذه الاستثمارات حتى نهاية عام 1989 بحجم الاستثمارات العربية في تركيا خلال العام نفسه والمبين في جدول (16) وقدره 61.40 مليون دولار، يتضح أن الأول شكل نسبة 27.62٪ فقط من الثاني. وتنخفض هذه النسبة إلى 5.81٪ من مجموع الاستثمارات العربية المتراكمة في تركيا منذ عام 1985 وحتى نهاية 1989 والبالغ 291.75 مليون دولار طبقاً لما هو مبين بالجدول نفسه.

ولم تطرأ زيادة كبيرة على هذه الاستثمارات التركية خلال السنوات المنصرمة من التسعينيات، وذلك رغم ظهور بعض المشروعات المشتركة الجديدة بين شركات تركية وأخرى عربية داخل بعض الدول العربية، ومنها مشروع مشترك منذ 1991 ـ 1992 بين شركة توفاش (TOFAS) التركية وشركة "النصر" المصرية للسيارات لإنتاج ـ تجميع وتسويق سيارات "دغونان وشاهين" في السوق المصرية، وكذلك قيام شركة "مصر لتجارة السيارات" منذ عام 1994 بعرض وتسويق حافلات "مرسيدس" تركية الصنع في مصر[75].

3. الشركات القابضة والمشروعات المشتركة التركية - العربية

يعبر عن تطور الاستثمارات العربية في تركيا إنشاء شركات قابضة متنوعة النشاطات برأس مال مشترك؛ وكانت أولاها "الشركة التركية ـ السعودية القابضة للاستثمار" التي تأسست عام 1987 برأسمال مدفوع قدره 100 مليون دولار ويتوقع وصوله إلى 500 مليون دولار، وينصب نشاطها أساساً على مجالات السياحة وتصنيع المنتجات الزراعية والتجارة. وأنشئت في العام نفسه "شركة الأناضول للاستثمار" برأس مال

أولي قدره 40 مليون دولار منها 80٪ لصندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية والنسبة الباقية لشركاء أتراك، وتركز نشاطها في مجال السياحة، وتأمل في زيادة رأسمالها إلى 150 مليون دولار لتتمكن من ممارسة أنشطة أخرى صناعية وتجارية. وفي نهاية الثمانينيات ساهمت الجزائر وتركيا في إنشاء شركة "أق دنيز: البحر الأبيض المتوسط" القابضة، ويقتصر نشاطها على مجال السياحة[76].

جدير بالذكر أن بروتوكول الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية التركية-المصرية المشتركة المنعقدة بالقاهرة في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 تضمن «الموافقة على إنشاء شركة استثمارية قابضة مصرية-تركية لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية المشتركة»[77]. وفي ختام انعقاد مجلس الأعمال المصري-التركي بتركيا في تموز/ يوليو 1997 بمشاركة وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين، تم الاتفاق على تأسيس شركة مشتركة للمقاولات تعمل في دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول البحر الأسود والدول العربية والدول الأفريقية[78].

ومن بين المشروعات المشتركة التي تجمع بين تركيا وأكثر من دولة عربية، مشروع كويتي-تونسي-تركي مشترك لإنشاء مصنع للأسمدة في الإسكندرونة باستخدام 800 ألف طن سنوياً من الفوسفات التونسي، وكان رئيس الوزراء التركي آنذاك تورجوت أوزال قد بحث خلال زيارته لتونس في أيار/ مايو 1989 الإجراءات الكفيلة بسرعة تنفيذ هذا المشروع باستخدام قرض قيمته 200 مليون دولار من مصارف فرنسية ويابانية بضمان مصارف كويتية[79].

4. التمويل العربي للمشروعات التركية

تُسهم الدول العربية في تمويل المشروعات التركية عن طريق عدة مسالك؛ فإضافة إلى دور الشركات المشتركة القابضة والاستثمارات العربية الخاصة في تركيا، تشمل هذه المسالك أيضاً الدور التمويلي للمصارف المشتركة وفروع بعض المصارف العربية في تركيا، والقروض المقدمة إلى الأخيرة من البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وكذا من صناديق التنمية العربية، فضلاً عن القروض الثنائية:

أ. المصارف المشتركة وفروع المصارف العربية في تركيا: تولي تركيا اهتماماً خاصاً لإنشاء مصارف مشتركة مع الدول العربية بغرض تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين، وكذا الإسهام في تمويل المشروعات بتركيا. وتمثلت الخطوة الأولى بهذا الصدد في إنشاء المصرف العربي ـ التركي (Arab Turk Bank) عام 1977 بمساهمة كل من تركيا وليبيا ودولة الكويت. وتم في السياق نفسه افتتاح فروع لبعض المصارف العربية أو العربية ـ الغربية في تركيا؛ مثل البنك السعودي ـ الأمريكي (Saudi American Bank) عام 1985، وبنك البحرين ـ الكويت عام 1986[80].

وتؤدي مؤسسات التمويل الإسلامية أيضاً دوراً مهماً في هذا الخصوص، وقد صدر قانون للسماح بإنشائها في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1983، وبموجبه تأسست عام 1984 مؤسستان بمشاركة المملكة العربية السعودية؛ وهما "مؤسسة فيصل للتمويل" (Faisal Finance) وللمملكة العربية للسعودية 90٪ من رأس مالها و"دار البركة التركية" (Al-Barak Turk) وحصة

السعودية في رأس مالها 80٪. ولحقت بهما في نهاية عام 1988 "شركة الأوقاف المالية الكويتية ـ التركية" (Kuveyet-Turk Evkaf Finans Kurumu) وتساهم دولة الكويت بنسبة 61٪ من رأس مالها. وتقع المراكز الرئيسية للمؤسسات الثلاث في إسطنبول، مع وجود فروع تابعة لها في عدة مدن ومحافظات تركية بلغ عددها 15 فرعاً حتى كانون الثاني/ يناير 1990، وعلى خلاف نظام سعر الفائدة الثابت، تقدم هذه المؤسسات للمودعين عائداً متغيراً وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة، وتستثمر الودائع في قروض تمنحها إلى مشروعات وشركات تسدد أصول القروض، إضافة إلى نسبة من "الأرباح الإسلامية"، وتحتفظ لديها بنسبة 20٪ من هذه الأرباح وتوزع الباقي على المودعين.

وتتمتع هذه المؤسسات بأهمية خاصة في النظام المصرفي التركي، إذ إنها بأساليب عملها "اللاربوية" نجحت في سد ثغرة كان يعاني منها هذا النظام نتيجة إحجام قطاع من السكان "المتدينين" عن التعامل مع المصارف القائمة. وتتمتع هذه المؤسسات بوضع متميز نسبياً عن المصارف الأخرى بموجب القانون المنشئ لها عام 1983، كانخفاض معدلات الاحتياطي لديها إلى 1٪ من قيمة الودائع مقارنة بـ 13٪ للمصارف الأخرى، وانخفاض معدلات السيولة لديها إلى 20٪ من قيمة الودائع موزعة مناصفة بين هذه المؤسسات والبنك المركزي التركي مقارنة بـ 30٪ للمصارف الأخرى. وتعني هذه المزايا خفض تكلفة التمويل لدى هذه المؤسسات، مما يفسر ارتفاع معدلات نمو أرباحها رغم أنها توزع نسبة 80٪ من إجمالي أرباحها كعوائد للمودعين(81).

وتحقق هذه المؤسسات تطوراً ملموساً في مجالات الإيداع والاستثمار؛ فخلال الفترة من 31 كانون الأول/ ديسمبر 1985 إلى 30 حزيران/ يونيو 1987 زاد إجمالي الودائع لدى "دار البركة التركية" بنسبة 423.5٪ من 12.572 مليار ليرة إلى 53.252 مليار ليرة، ومن الأخيرة ما قيمته 20.193 مليار ليرة ودائع بالعملات الأجنبية مقارنة بـ 4.753 مليارات في بداية الفترة، وزاد إجمالي استثماراتها بنسبة 266.3٪ من 24.899 مليار ليرة إلى 66.298 ملياراً ومن الأخيرة ما قيمته 13.763 مليار ليرة استثمارات بعملات أجنبية مقارنة بـ 9.266 مليارات في بداية الفترة. وفي نهاية عام 1987 بلغ إجمالي الودائع لدى هذه المؤسسة ومؤسسة فيصل 161 مليار ليرة بنسبة 1.81٪ من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي. وفي نهاية عام 1989 وصل إجمالي الودائع لدى المؤسسات الثلاث إلى 538.2 مليار ليرة بنسبة 1.3٪ من الإجمالي، وذلك على النحو المبين في الجدول (20).

ب. القروض المقدمة لتركيا من البنك الإسلامي للتنمية (التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي): وتشكل قروضاً متعددة الأطراف للمشروعات التركية من جانب الدول الإسلامية؛ ولاسيما العربية النفطية منها. فإذا كانت تركيا بوصفها دولة مؤسسة للبنك مع 21 دولة أخرى قد رفعت حصتها في رأس ماله من 10 ملايين دينار إسلامي عام 1975 إلى 63.1 مليوناً عام 1981 مع زيادة رأس مال البنك إلى ملياري دينار، ثم زادتها إلى 160 مليون دينار عام 1985 لتصبح خامس أكبر الدول الأعضاء حصةً وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس إدارته التنفيذي مع وصول حصتها عام 1990 إلى 8.16٪ من الإجمالي، إلا أنها تعد في الوقت نفسه من أكثر الدول

الأعضاء استفادة من القروض والتسهيلات المقدمة من البنك، حتى إنها حصلت في الفترة 1976 ـ 1990 على قروض وائتمانات قدرها 1116.4 مليون دولار بنسبة 12.5٪ من إجمالي قروض البنك؛ ومنها 865.8 مليون دولار لتمويل الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة و250.6 مليوناً لتمويل 31 مشروعاً متنوعاً[82].

جدير بالذكر أن إجمالي القروض المقدمة إلى تركيا من البنك الإسلامي للتنمية في الفترة 1982 ـ 1987 بلغ 684 مليون دولار منها 353 مليوناً في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل و331 مليوناً قروض قصيرة الأجل[83].

ج. قروض صناديق التنمية العربية لتركيا: وتعد قناة مهمة للإسهام العربي في تمويل مشروعات متنوعة في تركيا في مجالات البنية التحتية والصناعة والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية وغيرها. وتفيد البيانات المتاحة بشأن هذه القروض في الفترة 1980 ـ 1989 والمدرجة في الجدول (21) أن هذه الصناديق ساهمت عبر هذه القروض البالغة قيمتها 368.68 مليون دولار في تمويل 13 مشروعاً من تلك المشروعات؛ منها 5 مشروعات مولها الصندوق السعودي بقروض قيمتها 192.13 مليون دولار و6 مشروعات مولت بقروض قيمتها 112.41 مليون دولار من الصندوق الكويتي، فضلاً عن مشروع موله صندوق أبوظبي بـ 27 مليون دولار.

د. القروض الثنائية / الحكومية العربية لتركيا: بالرغم من عدم توافر بيانات محددة عن حجم هذه القروض ووزنها النسبي ضمن القروض العربية المقدمة إلى تركيا وماهية حكومات الدول العربية المقدِّمة لها، فإن نسبة كبيرة - على الأرجح - مما يرد في المصادر التركية المعنية تحت بند "قروض

ثنائية متوسطة وطويلة الأجل نالتها تركيا من دول منظمة الأوبك " قدمتها الدول العربية النفطية الأعضاء بالمنظمة، ويشير مصدر منها إلى أن مجموع هذه القروض في الفترة 1982 ـ 1987 بلغ 4501 مليون دولار بواقع 587 مليوناً عام 1982 و535 مليوناً عام 1983 و603 ملايين دولار عام 1984 و640 مليوناً عام 1985 و1027 مليوناً عام 1986 و1118 مليوناً عام 1987[(84)].

5. المنح والمعونات العربية لتركيا

بغية تعويضها عن خسائرها الاقتصادية الناشئة عن أزمة الخليج الثانية وفرض الحظر الاقتصادي على العراق منذ آب/ أغسطس 1990[(85)]؛ نالت تركيا معونات في أشكال متنوعة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية واليابان ودول عربية خليجية أهمها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي[(86)]:

أ. أن الدول الخليجية قدمت معظم المنح والهبات التي حصلت عليها تركيا في إطار هذه المعونات، وتصدرتها دولة الكويت التي قدمت حكومتها للأخيرة بعد شهرين من نشوب الأزمة منحة قدرها 300 مليون دولار بغرض تعويض خسائرها الناجمة عن الأزمة، واتبعتها في 12 آذار/ مارس 1991 بتقديم منحة أخرى إلى تركيا للغرض نفسه قيمتها الإجمالية 900 مليون دولار على 9 أقساط شهرية متساوية[(87)]. ووصلت قيمة المنح المقدمة من السعودية لتركيا للغرض ذاته في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1991 إلى 272 مليون دولار مقارنة بـ 40 مليون دولار هي قيمة منحة أمريكية و7 ملايين دولار منحة هولندية[(88)].

ب. أن نسبة كبيرة من المعونات والمنح الخليجية لتركيا منذ نشوب هذه الأزمة وحتى نهاية 1991 اتخذت شكل "معونات نفطية"؛ بمعنى تزويد تركيا بجزء كبير من احتياجاتها النفطية مجاناً على صورة هبة أو بأقل من أسعار السوق العالمية، وانطبق ذلك بوجه خاص على المملكة العربية السعودية التي وافقت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 - قبل شهرين من اندلاع الحرب - على تصدير 8.5 ملايين طن من النفط الخام إلى تركيا خلال عام 1991 بأقل من الأسعار الدولية، وشكلت هذه الكمية 44.7٪ من إجمالي واردات تركيا النفطية في ذلك العام، والبالغة 19 مليون طن[89]. وإبان زيارته أنقرة في صيف عام 1991 عرض وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل دعم برنامج الصناعات الدفاعية التركية بملياري دولار في شكل نفط خام مجاني، وتوجيه هذا الدعم بشكل خاص لصالح مشروع إنتاج طائرات F-16. وكانت مصادر تركية (غير رسمية) قد أشارت في 23 تموز/ يوليو 1991 إلى «نجاح جهود الإدارة الأمريكية في إقناع الحلفاء الخليجيين بتقديم 3.5 مليارات دولار لدعم هذا المشروع؛ منها 2 مليار دولار من المملكة العربية السعودية ومليار دولار من دولة الكويت و500 مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة»[90].

رابعاً: الطاقة والمياه في العلاقات العربية - التركية

1. الارتباط بين الطاقة والمياه (التعاون مقابل الصراع)

يبدو للوهلة الأولى أنه لا يوجد رابط ما بين هذين المجالين (الطاقة والمياه) يبرر بحثهما سوياً؛ وذلك بالنظر إلى اعتبارات تبدو معقولة وموضوعية من قبيل:

أ. اختلاف قدرات الجانبين العربي والتركي في هذين المجالين: ويقصد بذلك أنه في مقابل وفرة مصادر الطاقة وإنتاجها في المنطقة العربية وتحديداً النفط، ومعاناة دولها من عجز مائي مرشح للتفاقم مستقبلاً، تتمتع تركيا بوفرة مائية كبيرة مصحوبة بفقر في الطاقة باستثناء الطاقة الكهربائية؛ فهل يعني ذلك إمكانية قيام تعاون أو اعتماد متبادل بين الجانبين في هذين المجالين؟ يلاحظ أن هذا التعاون مطلوب بإلحاح من الجانب التركي، ولاسيما في إطار المقايضة بين النفط والمياه، ولكنه لاعتبارات عديدة موضع رفض من الجانب العربي لما سينطوي عليه من مخاطر عديدة، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

وعودة إلى المقابلة سالفة الذكر، وتحديداً في مجال المياه، حيث يلاحظ أن عوامل عديدة تدعم توقع تحول العجز المائي العربي إلى أزمة حادة في المستقبل، كتلك المرتبطة بتزايد السكان واستهلاك المياه وارتفاع مستويات التصحر وغيرها، فضلاً عن خطورة ورود أكثر من 65٪ من الموارد المائية العربية من مصادر غير عربية - من بينها تركيا - وهي الكمية التي تمثل الجريان السطحي للمياه في الأنهار الأساسية بالمنطقة العربية. ويتوقع وصول هذا العجز إلى 30 مليار م^3 سنوياً عام 2000، و66 ملياراً عام 2010، و155 ملياراً عام 2020، و282 ملياراً عام 2030، بافتراض استغلال هذه الموارد إلى أقصى درجة ممكنة، مع توقع وصول إجمالي السكان في العام الأخير إلى حوالي 620 مليون نسمة نصيب الفرد منهم من المياه لن يتجاوز 361 م^3 سنوياً[91]، وهي كمية بالغة الانخفاض وغير كافية وفقاً للمعايير الدولية، علماً بأنها لم تتجاوز أيضاً 1436 م^3 سنوياً عام 1994[92].

أما تركيا فتعد "منطقة وفرة مائية ضخمة"، حيث يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية الوطنية ومياه الأنهار الدولية النابعة منها كنهري الفرات ودجلة بـ 186 مليار م^3 سنوياً، وحجم مياهها الجوفية بـ 10 مليارات م^3، بينما يبلغ إجمالي السحب الآمن من المياه السطحية 95 مليار م^3 سنوياً ومن المياه الجوفية 9 مليارات، وفي عام 1992 لم يتجاوز استهلاكها الفعلي 55 مليار م^3 سنوياً من المياه السطحية و5.4 مليارات من المياه الجوفية، ولن تتجاوز احتياجاتها الفعلية - حسب التخطيط التركي - في حدها الأقصى 58 مليار م^3 سنوياً من المياه عام 2000[(93)].

ويظهر هذا الاختلاف أيضاً في مجال الطاقة على النحو الوارد في الجداول (22) و(23) و(24)؛ ففي الفترة 1991 ـ 1995 بلغت الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها في تركيا 112.1 مليون طن من مكافئات النفط، وبلغت وارداتها 121.9 مليون طن (جدول 22)، وزادت قيمة وارداتها النفطية من 1807.3 ملايين دولار عام 1986 إلى 3290.5 مليوناً عام 1995 (جدول 23). بينما بلغ معدل حصة الدول العربية 61.59٪ من إجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة في نهاية عام 1994، و27.89٪ من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي عام 1994، و37٪ من إجمالي الصادرات النفطية العالمية عام 1994، ووصلت عوائدها النفطية في العام نفسه إلى 86.6 مليار دولار، كما وصل نصيبها من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم في نهاية عام 1994 إلى 20.1٪ ومن إجمالي إنتاج الغاز في العالم في عام 1993 إلى 11.67٪ ومن إجمالي صادراته العالمية في عام 1993 إلى 12.9٪ على النحو المبين في جدول (24).

ب . اختلاف طبيعة العلاقات التركية ـ العربية في مجالي الطاقة والمياه: ويقصد بذلك أن هذه العلاقات في مجال الطاقة ذات طبيعة تعاونية، معبرة عن نوع من الاعتماد المتبادل والمصالح المتبادلة سواء في إطار الأوضاع والمشروعات القائمة ضمن هذه العلاقات كنقل وتصدير نفط العراق عبر تركيا، واستيراد الأخيرة النفط والغاز الطبيعي من الدول العربية، أو في إطار مشروعات مستقبلية يجري العمل حالياً في تنفيذها؛ كتصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا، ومشروع الربط الكهربائي بين الأخيرة ودول المشرق العربي، وسيتم لاحقاً عرض هذين المشروعين الأخيرين ومشروعات أخرى مماثلة.

أما العلاقات المائية التركية ـ العربية فتغلب عليها الطبيعة الصراعية، سواء ارتبطت بعلاقات ومشكلات قائمة بالفعل كتلك المثارة بين تركيا وسوريا والعراق بشأن مياه الفرات، أو ارتبطت مستقبلاً بمشروع "مياه السلام" التركي. ودون الخوض في تفاصيل تطورات مشكلة مياه نهر الفرات في ارتباطها بمشروع "جاب" (GAP) التركي على نهري الفرات ودجلة ورفض تركيا إبرام اتفاقية ثلاثية لتحديد حصص المياه للدول الثلاث[94]، يلاحظ أن الفترة الأخيرة شهدت عدة تطورات مهمة لهذه المشكلة وللموقف التركي تجاهها، وتؤكد جميعها صعوبة أو بالأحرى استحالة التوصل في المستقبل القريب إلى تسويتها بشكل يضمن المصالح المائية والحقوق القانونية الثابتة لسوريا والعراق، ومنها[95]:

(1) صدور جملة من التصريحات الرسمية التركية المؤكدة لحرص تركيا على عدم تغيير موقفها إزاء هذه المشكلة وحرصها على مواصلة مشروع

"جاب" لاستكمال بناء سدوده ووحداته قبل عام 2002 دون اهتمام حقيقي بآثاره السلبية الآنية والبعيدة المدى على تدفق المياه إلى سوريا والعراق، ومن ذلك تشديد الرئيس التركي سليمان دميريل في 15 أيلول/ سبتمبر 1997 على «عدم قبول تركيا إصرار هذين البلدين على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاثة أنصبة متساوية، وتمسكها بالخطة ثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه في النهرين. . . »[96].

(2) رفض تركيا الاستجابة للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه (لم تجتمع منذ نهاية عام 1992) وبالتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل، لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه نهر الفرات بموجب مبادئ القانون الدولي، وهي مطالب عبر عنها رئيسا وفدي الدولتين في ندوة ممثلي البرلمانات العربية حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي» التي عقدت في آذار/ مارس 1997، ووزير الري السوري في 5 أيار/ مايو 1997 ورئيس الوزراء السوري في 29 أيلول/ سبتمبر 1997، وبيان للخارجية العراقية للرد على تصريحات دميريل سالفة الذكر في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، كما عبر عنها البيان الختامي الصادر عن اجتماع اللجنة السورية ـ العراقية الخاصة بالمياه في دمشق في 22 ـ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1997 .

(3) رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيار/ مايو 1997، تقديراً منها لسلبيات الالتزام

بمبادئها على مصالحها في الإبقاء على الوضع الحالي لنهري الفرات ودجلة كي تتمكن دون أي قيود من استكمال مشروع "جاب"؛ إذ إن من أهم هذه المبادئ «الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن، ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته، والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون، والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها، أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى، وهو ما ينطبق بوجه خاص على مشروعات دول المنابع»[97].

(4) استضافة مدينة إسطنبول في 29ـ30 أيلول/ سبتمبر 1997 مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل»، وانعقد بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة **هيرالد تريبيون** *(Herald Tribune)* الأمريكية وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوربية والكندية وإسرائيل وبعض الدول العربية – منها الأردن والعراق – وبعض الدول الإسلامية وبعض دول أمريكا اللاتينية، وقاطعته دول عربية أبرزها سوريا ومصر. وطرحت تركيا في هذا المؤتمر، رغم نفيها الرسمي، مسألة "السوق الدولية للمياه"[98]، أو بعبارة أخرى "بيع المياه" والتي قد تشمل «بيع مياه الفرات ودجلة، باعتبارهما من وجهة نظر تركيا من أنهارها الوطنية حتى آخر نقطة على حدودها». وكانت هذه المسألة الأخيرة قد أثيرت في الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر 1997 مع قيام وزير تركي بإصدار بيان ذكر فيه «أنه يجب على تركيا أن تبيع مياهاً من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب»، مما أثار ردود فعل معارضة من جانب العراق

وسوريا، حيث عقدت الحكومة العراقية اجتماعاً في 15 أيلول/ سبتمبر 1997 لمناقشة هذا البيان ونددت بهذه الدعوة[99]، فيما دعت سوريا الدول العربية إلى مقاطعة هذا المؤتمر لمخاطره على سوريا والمشرق العربي بأكمله «لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، ويعتبرون مياه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية» على حد قول رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي في 28 أيلول/ سبتمبر 1997[100]. وبشأن ما كان يتردد آنذاك عن «عقد مؤتمر في تركيا لوضع نظام جديد بشأن بيع المياه إلى الدول الأخرى» قال الرئيس التركي دميريل في 15 أيلول/ سبتمبر 1997: «ليست مسألة بيع مياه. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنه (أي البيع) لن يكون من دجلة أو الفرات»[101].

واستهدفت تركيا أيضاً من مبادرتها بتنظيم هذا المؤتمر جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشروع "جاب"، ويلاحظ أن مسألة "بيع مياه من الفرات ودجلة"، رغم نفي دميريل، تشكل تطوراً جديداً في السياسة المائية التركية لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن في مجال بيع المياه على أنهار وطنية تركية كنهري سيهان وجيهان في إطار مشروع "مياه السلام"، ونهر مانوجات في إطار اتفاق المياه التركي-الإسرائيلي الجاري بحث تفاصيله منذ منتصف عام 1990. كما أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية لضغط تركيا على سوريا والعراق لقبول الوضع القائم، أو في أحسن الأحوال قبول شروط تسويتها الفنية المقترحة لمشكلة المياه، وهو هدف يخدمه أيضاً شروع تركيا وإسرائيل في التعاون بشأن مشروع "جاب" على النحو المبين في جدول (30).

ويلاحظ في هذا السياق أن يشكل انعقاد هذا المؤتمر، وما حظي به من دعم واهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، بداية تحرك في المستقبل القريب من جانب تركيا مدعومة من الأخيرة وكذا من إسرائيل "للترويج" مجدداً لمشروع "مياه السلام"، والذي يعرض جدول (25) أهم جوانبه الفنية والمالية، ويلاحظ بشأنه ما يلي[102]:

(أ) أن الفترة الممتدة بين الإعلان الرسمي عن هذا المشروع في 25 حزيران/ يونيو 1987 وبين نشوب أزمة الخليج الثانية شهدت جهوداً تركية مكثفة لإقناع الدول العربية المعنية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسوريا والأردن) وخصوصاً الخليجية منها بأهمية هذا المشروع ومزاياه الاقتصادية، وللحصول على موافقتها على إعداد دراسة الجدوى النهائية الخاصة به، والمتوقع أن تجريها شركة "براون أند روت" (Brown & Root Co.) الأمريكية بتكلفة قدرها 2.7 مليون دولار؛ تغطي منها أمريكا 1.2 مليون وتركيا 800 ألف وبريطانيا 700 ألف. وكان من تلك الجهود سلسلة زيارات قام بها إلى هذه الدول وفد حكومي تركي وممثلون لهذه الشركة في نيسان/ إبريل 1988، كما كان هذا المشروع محل بحث خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية ـ السعودية المشتركة في أنقرة في كانون الثاني/ يناير 1989 واجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية ـ الإماراتية المشتركة في أنقرة في آذار/ مارس 1989. بيد أن هذه الجهود لم تسفر عن حصول تركيا على الاستجابة العربية، في ظل تزايد الشكوك والمخاوف العربية المثارة بشأن المشروع، والتي كان – ومايزال – من أبرزها ما يتعلق بالآتي:

- خشية الدول العربية – ولاسيما الخليجية منها – أن يؤدي اعتمادها على "شراء المياه" من تركيا في إطار هذا المشروع إلى غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية أو بإزالة ملوحة مياه البحر، خاصة وأن دول مجلس التعاون أنفقت الكثير على إنشاء محطات تحلية المياه المالحة التي وصل عددها في عام 1990 إلى 52 محطة؛ بلغ إنتاجها السنوي 1413.5 مليون متر مكعب، فضلاً عن 6 محطات أخرى قيد الإنشاء على النحو المبين في جدول (26).

- تقدير الدول العربية المعنية مخاطر هذا المشروع على أمنها القومي في بُعده المائي؛ من حيث الاعتماد على دولة (هي تركيا) قد تلجأ مستقبلاً إلى الضغط عليها باستخدام "سلاح" التهديد بقطع إمدادات المياه عنها أو حتى وقفها تماماً. وفي مثل تلك الحالة، سواء لجأت تركيا إلى هذا الأسلوب بإرادتها المنفردة أو رضوخاً لضغوط وتأثيرات خارجية (أمريكية وإسرائيلية تحديداً)، لن تعدم تركيا آنذاك أي غطاء قانوني لتسويغ ذلك التصرف على نحو ما حدث خلال أزمة الخليج الثانية عندما أغلقت أنبوبي تصدير النفط العراقي عبر أراضيها.

- معارضة الدول العربية المعنية مشاركة إسرائيل في المشروع، وكذلك تقديرها ما يمكن أن تسببه الأخيرة من مشكلات في حالة تنفيذه دون وصول المياه إلى فلسطين المحتلة.

ويلاحظ بخصوص هذه المسألة أن القيادة التركية (وعلى رأسها الرئيس تورجوت أوزال) في بداية تسويق المشروع والحصول على

الدعم الأمريكي له، كانت تخطط لإشراك إسرائيل فيه عن طريق مد الأنبوب الغربي حتى الضفة الغربية لنهر الأردن، ولكنها تخلت - مرحلياً - عن هذه الفكرة نتيجة معارضة الدول العربية المعنية. ومن الاحتمالات الواردة في حالة موافقة هذه الدول على المشروع باستبعاد إسرائيل منه، أن تلجأ الأخيرة إلى ممارسة أسلوب الضغط والابتزاز للحصول على مقابل معين من هذه الدول سواء في شكل مالي أو في شكل مزيد من التنازلات العربية لها، نظير تعهدها صراحة أو ضمناً بعدم ضرب المشروع. ويتبادر إلى الذهن في هذا الخصوص دور إسرائيل في إجهاض مشروع مد أنبوب لنقل وتصدير جزء من النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وبافتراض قبول الدول العربية تنفيذ المشروع التركي بمشاركة إسرائيل، وهذا احتمال بالغ الضعف، خصوصاً في ظل معارضة سوريا التي يجب أن يمر أنبوباه بأراضيها، فضلاً عن المفارقة بين تزويد سوريا بمياه تركية ولو بأسعار مخفضة في إطار هذا المشروع وبين حرمانها والعراق من حقوقهما المشروعة في مياه الفرات بسبب سدود "جاب" التركية، فإن ذلك سوف يشكل قوة دافعة لتطور سلبي للعالم العربي من حيث جره من نظامه الإقليمي العربي القومي - رغم مشكلاته القائمة - إلى نظام آخر مرفقي "شرق أوسطي" ستكون للاندماج العربي فيه انعكاسات سلبية على المنطقة العربية بأسرها.

(ب) تحركت القيادة التركية خلال حرب الخليج الثانية وبعدها مجدداً للدعوة إلى هذا المشروع حيث اقترح أوزال في 6 شباط/ فبراير 1991 وفي

24 نيسـان/ إبريل 1991 إقـامة "صندوق للتنمية الاقـتصـادية في الشـرق الأوسط" يمول بنسب معينة من العوائد النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الكبرى؛ بغرض توفير التمويل اللازم للمشروعات الإقليمية الحيوية؛ ولاسيما مشروع "مياه السلام" بتكلفته الكبيرة 21 مليار دولار.

وأعلن أوزال في 11 شباط/ فبراير 1991 ترحيب تركيا بعقد قمة مياه شرق أوسطية في إسطنبول خلال الفترة 3-9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وبعض الدول الآسيوية كالهند وباكستان وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وبعض الدول الأوربية؛ بغرض مناقشة هذا المشروع من جهة، ومناقشة خطة تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن الفرات ودجلة وقضايا الموارد المائية عموماً في المنطقة وسبل إدارتها واستخدامها بشكل رشيد من جهة أخرى.

ونتيجة للمعارضة العربية خاصة من جانب سوريا لمشاركة إسرائيل في هذه القمة على أساس عدم إمكانية بحث التعاون بين العرب وإسرائيل في شؤون المياه وغيرها من المسائل الإقليمية قبل التوصل إلى تسوية حقيقية شاملة للصراع بين الجانبين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مقابل تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة هذه المشاركة الإسرائيلية وتهديدها بعدم حضور القمة في حالة غياب إسرائيل عنها، أعلن أوزال في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 تأجيل القمة إلى آذار/ مارس-نيسان/ إبريل 1992. وكان هذا التأجيل نابعاً أيضاً من تقدير أوزال للتطورات الإقليمية الجارية على صعيد عملية السلام والتي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد، ورؤيته أنه من الأفضل لتركيا التريث لحين انعقاد هذا المؤتمر وما قد يعقبه من مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا إقليمية من بينها المياه.

(ج) أن دعوة أوزال لعقد تلك القمة (قمة مياه شرق أوسطية)، وقبل قراره بتأجيلها، تبعتها اتصالات أجراها مع شخصيات إسرائيلية أبرزها شيمون بيريز زعيم حزب العمل الإسرائيلي المعارض آنذاك وصاحب الدعوة إلى بناء "شرق أوسط جديد"، وتمركزت هذه الاتصالات حول مشروع "مياه السلام" ومشاركة إسرائيل فيه إلى جانب الدول العربية في ظل "السلام"، ومن ذلك اجتماعهما في أمستردام في 8 نيسان/ إبريل 1991 أثناء حضورهما ندوة نظمها مركز الأبحاث الأوربي لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واجتماعهما في مدينة غوجيك (Gocek) التركية الساحلية في 11 آب/ أغسطس 1991.

(د) أن تلك القمة التي لم تعقد، استعاضت عنها تركيا حتى الآن بثلاثة خيارات هي:

- المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بلجنة المياه في الشرق الأوسط، والتي انعقد اجتماعها الأول في فيينا في أيار/ مايو 1992 بمشاركة 38 دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها، وهي الدول نفسها التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في تلك القمة عدا سوريا ولبنان والعراق؛ وتمثل موقف تركيا - ومايزال - إزاء مشروع "مياه السلام" في تجنب طرحه مجدداً اعتماداً على جهودها وحدها، على أساس أن أطرافاً أخرى كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كفيلة ومهتمة بطرحه «كسبيل لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في مواجهة مشكلة ندرة المياه». وفي هذا السياق أشار رئيس وفد إسرائيل في الجولة الثانية لمفاوضات هذه اللجنة بواشنطن في

أيلول/ سبتمبر 1992 إلى «أن هدف هذه المفاوضات زيادة مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط؛ ومن السبل المهمة لتحقيق ذلك استغلال موارد المياه الموجودة بالفعل في دولة الوفرة المائية: تركيا».

- شكلت المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية "للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بدورها وسيلة لعرض هذا المشروع في إطار الموقف التركي سالف الذكر. وظهر ذلك بدرجة أو بأخرى في قمة "الدار البيضاء" عام 1994؛ فرغم ما أعلن خلال انعقادها من عقد اجتماعات للجان عمل متخصصة لمناقشة آليات التعاون الاقتصادي الإقليمي في عدة مجالات؛ منها موارد المياه، أدت حساسية مسألة المياه إلى عدم اقتراح آلية محددة للتعاون الإقليمي بصددها. وإن كان ذلك لم يمنع إسرائيل من التعبير خلال هذه القمة عن تشجيعها لهذا التعاون ولمشروع "مياه السلام" سواء في إطار هذه اللجنة أو غيرها كلجنة التجارة الإقليمية، التي ذكر مندوب إسرائيل خلال مناقشاتها «أن هناك بعض الدول في المنطقة لديها فائض كبير من مصادر المياه لا تستغله الاستغلال الكافي في وقت تعاني فيه الدول الأخرى من نقص في هذه المصادر، وهناك خطوات تتخذ من أجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول كلها».

- مؤتمر "مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل" المنعقد بإسطنبول في نهاية أيلول/ سبتمبر 1997 جاء ليحقق هدف أوزال سالف الذكر بشأن قمة المياه الشرق أوسطية، وفي ظروف ذات خصوصية إقليمية معينة مثل تعقد جمود عملية السلام على كافة مسارات التسوية بسبب

التعنت الإسرائيلي المصحوب بدعم أمريكي للمواقف الإسرائيلية، وجمود المفاوضات المتعددة الأطراف، واستبدالها عملياً بالمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد علاقات التعاون والتحالف العسكري والاستراتيجي التركي - الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ففي إطار هذه الظروف ينطوي مؤتمر إسطنبول على دلالة مهمة وهي تحويل فكرة "بيع المياه" التي طرحها أوزال لأول مرة عام 1987 في إطار مشروع "مياه السلام" إلى مشروع قيد البحث والتمويل، ويحظى بتأييد دوائر دولية وإقليمية معيَّنة لأسباب استراتيجية، وليست اقتصادية فحسب. وستكون تركيا وإسرائيل أكبر المستفيدين من هذا المشروع ليصبح «تحالفهما الاستراتيجي مدعوماً بتحالف مائي». ويذكر البعض في هذا الخصوص «أن الحاجة لعبور أنابيب المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر الأراضي السورية (في إطار الأنبوب الغربي لمشروع مياه السلام) لن تكون مانعاً نهائياً من التنفيذ. فربما فكروا (الأتراك والإسرائيليون) في مدها عبر البحر، وربما فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية (داخل سوريا). وقد لوَّحوا لسوريا في مؤتمر إسطنبول بحافز يتمثل في زيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليها من أنهار تركيا الداخلية (الوطنية) مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج»[103].

2. الارتباط بين الطاقة والمياه من وجهة نظر تركيا

بالرغم من حقيقة الاختلاف سالف الذكر بين مجالي الطاقة والمياه، فضلاً عن كون الثانية بحكم طبيعتها "غير قابلة للبيع" على خلاف

الأولى، إلا أن ارتباطاً قوياً يجمع بينهما من وجهة نظر تركيا التي تعبر عنه في ناحيتين أساسيتين هما:

أ. مشروع مياه السلام ومقايضة المياه بالنفط: فإضافة إلى تطلع تركيا إلى استغلال وفرتها المائية في تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات، والمرشحة مستقبلاً لنشوب صراعات وحروب مائية طبقاً للتصورات الغربية، فإنها تستهدف من هذا المشروع تحقيق عوائد مالية كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنوياً نظير "بيع المياه" إلى الدول العربية؛ بما يعنيه ذلك من مقايضة المياه بالنفط الذي تستورده من هذه الدول[104]. يضاف إلى ذلك أن تركيا التي تخطط لهذا المشروع على أساس تمويله من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتطلع في الوقت ذاته إلى توظيفه في الحصول على مزايا عديدة كالنفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية، وقروض عربية ميسرة، واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية، ومزيد من العقود في المشروعات الإنشائية العربية، وزيادة حصة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية[105].

ب. مشروع "جاب" ووفرة الطاقة الكهربائية لدى تركيا: تشكل محطات الطاقة الكهرمائية نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في تركيا، حيث بلغت 44٪ عام 1994[106]، ويتوقع في المستقبل القريب زيادة هذه النسبة والإنتاج عموماً بفضل 17 محطة للطاقة الكهرمائية تبنيها تركيا على نهري الفرات ودجلة ضمن السدود المندرجة في إطار هذا المشروع ومخطط استكمالها قبل عام 2002، وانتهى بالفعل بناء أكبرها على الفرات

سد "قاراقايا" عام 1989 وسد "أتاتورك" عام 1992. وسيؤدي هذا المشروع إلى زيادة إنتاج هذه الطاقة بمقدار 27.738 مليون كيلوواط/ ساعة من الكهرباء سنوياً[107]. ويفسر بدء عمل بعض هذه المحطات، ضمن عوامل أخرى، التزايد الملحوظ في إنتاج تركيا من الطاقة الكهربائية منذ نهاية الثمانينيات، فكما يتبين من جدول (27)، زاد هذا الإنتاج من 52.043 مليون كيلوواط/ ساعة في عام 1989 إلى 78.261 مليوناً عام 1994، أي بنسبة 50.4٪ خلال خمس سنوات.

3. مشروع الربط الكهربائي بين تركيا ودول المشرق العربي

في مواكبة اقتراحها تنفيذ مشروعها المائي الإقليمي "مياه السلام" اقترحت تركيا أيضاً في نهاية الثمانينيات مشروع ربط شبكات الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر، واستضافت أنقرة الجولة الأولى من مباحثات وزراء الدول المعنية في 16 ـ 17 كانون الثاني/ يناير 1989، وانعقدت الجولة السادسة بالقاهرة في أيار/ مايو 1994 وتلتها جولة أخرى بدمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1994[108]. ويلاحظ في هذا السياق ما يلي[109]:

أ. يتكلف المشروع حوالي 1.2 مليار دولار يساهم في تغطيتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، وتوفر الدول المعنية التمويل الباقي غير المشمول بالقروض. ويتضمن المشروع في مرحلته الأولى ربط الشبكتين المصرية والأردنية قبل نهاية عام 1997 بكابل بحري طوله 13 كم وعلى عمق 850 متراً عبر خليج العقبة، وربط الشبكتين

السورية والأردنية بطول 100 كم والشبكتين السورية واللبنانية، وربط شبكات الدول العربية الثلاث الأخيرة بتركيا قبل نهاية عام 1998 . وكان لبنان قد شارك لأول مرة في اجتماع المجلس الوزاري لدول المشروع في دمشق في 6 ـ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 . أما المرحلة الثانية فتبدأ عام 2002 وتتضمن ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من بغداد حتى زاخو على الحدود، ثم تصل الشبكة المشتركة إلى أنقرة وتلتقي بالخط المصري قرب إسطنبول. ويجري العمل قدماً في تنفيذ هذا المشروع، وكان من أهم تطوراته في عام 1997 ما يلي:

(1) الانتهاء في آب/ أغسطس 1997 من مشروع ربط الشبكتين المصرية والأردنية لتصبح الشبكة المشتركة جاهزة للتشغيل قبل نهاية عام 1997 . وتكلف المشروع 250 مليون دولار، منها 80 مليوناً تكلفة الكابل البحري، وساهم في تمويلها الصندوق العربي للإنماء. وقد التقى وزيرا الكهرباء والطاقة المصري والأردني في القاهرة في 21 أيلول/ سبتمبر 1997 لبحث تفاصيل تشغيل هذه الشبكة في كانون الأول/ ديسمبر 1997 .

(2) اجتماع اللجنة المشتركة لدول المشروع بأنقرة في نيسان/ إبريل 1997 لبحث الخطوات التنفيذية للمشروع واستكمال مرحلته الأولى قبل نهاية عام 1998 .

(3) عقد اجتماع بين وزيري الكهرباء المصري والسوري بالقاهرة في 3 حزيران/ يونيو 1997، وأشار بعده الوزير المصري إلى أنه «سيتم في منتصف عام 1998 الانتهاء من تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر وسوريا عبر الأردن»، بينما ذكر نظيره السوري «أن العمل يجري حالياً في سوريا لتنفيذ

المشروع على 4 مراحل بتكلفة 200 مليون دولار يمولها الصندوق العربي للإنماء، وأن الأولوية في التنفيذ ستكون للمرحلة الأولى لربط شبكات الدول العربية الثلاث، وأن المراحل الأخرى ستتضمن ربط الشبكة السورية بكل من الشبكتين اللبنانية والتركية قبل نهاية عام 1998».

ب. أن هذا المشروع، إضافة إلى انضمام لبنان إليه عام 1996، قد تنضم إليه مستقبلاً بعض أو كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ والتي حددت منها بعض المصادر التركية في نيسان/ إبريل 1989 المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة[(110)]. وإضافة إلى دور هذا المشروع في ربط شبكات كهرباء دول المشرق العربي بالشبكة الأوربية الموحدة عبر تركيا المرتبطة بهذه الشبكة من خلال اليونان، يتوقع اتساع نطاق الربط في إطار المشروع باتجاه الجمهوريات الآسيوية الإسلامية، خصوصاً في ظل إعلان وزير الكهرباء المصري في 1 تموز/ يوليو 1997 «أن تركيا عقدت اتفاقاً لمد الشبكة الكهربائية العربية إلى هذه الجمهوريات»[(111)].

ج. أن المشروع القائم على تبادل الطاقة الكهربائية بين دوله لاختلاف أوقات وصول استهلاكها إلى الذروة فيها يضم حالياً ست دول مختلفة من حيث إنتاجها واستهلاكها من هذه الطاقة ومن حيث نصيب هذه الدول ضمن إجمالي استهلاك الطاقة. وكما يتضح من جدول (27)، فإن أفضل هذه الدول حظاً في هذا الخصوص هي تركيا، وبدرجة ما مصر؛ حيث بلغ فائض الأولى من الطاقة الكهربائية ما يعادل مليوني طن من مكافئات النفط عام 1995، ويتوقع زيادة هذا الفائض في السنوات القليلة القادمة مع قرب اكتمال سدود ومحطات "جاب" قبل عام 2002، فضلاً عن أن تركيا

أعلنت مناقصة في كانون الأول/ ديسمبر 1996 لإقامة محطة نووية للطاقة الكهربائية قرب ميناء مرسين بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار، وستنتج عند اكتمالها عام 2005 ما لا يقل عن 1400 ميجاواط/ ساعة من الكهرباء[112].

د. أن ما نالته تركيا من ردود فعل إيجابية إزاء اقتراحها مشروع الربط الكهربائي، على خلاف مشروع مياه السلام، وكذا التقدم الجاري في تنفيذ الأول، أمران يمكن تفسيرهما في ضوء المزايا المتبادلة والمتوازنة نسبياً التي سيحققها المشروع للجانبين التركي والعربي، وكذا "الطبيعة الاقتصادية البحتة" لهذا المشروع؛ فمن بين هذه المزايا[113]:

(1) تأمين مصدر بديل للطاقة في حالة حدوث أعطال تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي، وكذلك في حالة عدم قدرة محطات توليد الكهرباء على توفير الحاجة القصوى للاستهلاك المحلي؛ ففي مثل هذه الحالات تنجم خسائر كبيرة للمؤسسات الصناعية والتجارية وللمستهلك العادي تتجاوز تكلفة إنتاج الكهرباء ذاتها، حيث تقدر الخسارة الناشئة عن هذه الأعطال بدولار واحد لكل كيلوواط/ ساعة مقابل 7 سنتات لتوليد 1 كيلوواط/ ساعة من الكهرباء، مما يعني أن تكلفة استيراد الكهرباء قد تكون أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.

(2) التوفير في تكاليف تجهيز وصيانة محطات الطاقة الاحتياطية؛ ذلك أن الاختلاف بين الدول المعنية بالمشروع في الأوقات الاستثنائية لوصول حجم الحاجة والطلب على الكهرباء إلى الحد الأقصى يتيح للطرف الأقل حاجة توفير الحاجة القصوى للطرف الآخر خلال هذه الأوقات بتكلفة أدنى من

تكلفة تشغيل المحطات الاحتياطية، والأخيرة أعلى تكلفة في تشغيلها مقارنة بالمحطات العادية الكبيرة.

(3) إتاحة الفرصة للدول ذات الفائض، أي تركيا وبدرجة ما مصر، كي تحصل على عوائد من بيع وتصدير فائضها الكهربائي إلى دول المشروع ذات العجز.

أما طبيعة المشروع الاقتصادية الخالصة فتعني محدودية أو حتى غياب مخاطره السياسية والأمنية، على عكس مشروع مياه السلام. إذ إن مشروع الربط الكهربائي تحكمه في التحليل الأخير اعتبارات السوق، وبافتراض انسحاب أحد الأطراف عند اكتمال المشروع (تركيا مثلاً) سيكون لدى الدول الأخرى (العربية) فرصة اللجوء إلى خيارات أخرى بديلة لسد احتياجاتها من الكهرباء بتكلفة قد لا تزيد كثيراً عما تدفعه في إطار المشروع، كما أن الدولة المنسحبة ذات الفائض ستتمكن على الأرجح من تصديره إلى دول أخرى بأسعار معقولة لا تقل عما تحصل عليه في نطاق المشروع. ومثل هذه الخيارات لن تكون بمثل هذه السهولة واليسر، وتحديداً من وجهة نظر الدول ذات العجز، إذا كان الأمر يتعلق بتعاون إقليمي في مجال المياه.

4. تركيا ومشروعات استيراد الغاز الطبيعي العربي

تتعلق هذه المشروعات بكل من الجزائر ومصر وقطر، فضلاً عن اتفاقين مبرمين بين تركيا وكل من العراق واليمن. ويعرض جدول (28) أبرز جوانب هذه المشروعات؛ والتي تبتغي منها تركيا غايتين؛ الأولى تتعلق

بتنويع مصادر إمدادها بالطاقة التي يزداد الطلب المحلي عليها بنسبة تتراوح بين 11 ـ 12٪ سنوياً؛ وذلك عن طريق زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، والمتوقع - طبقاً لتقدير وزارة الطاقة التركية - زيادة الطلب عليه إلى ما يتراوح بين 30 ـ 35 مليار م^3 سنوياً عام 2010 مقارنة بـ 8 ـ 9 مليارات عام 1996[114]. ويبرز جدول (22) أيضاً شدة احتياج تركيا إلى استيراد الغاز الطبيعي، حيث وصل حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة 1991 ـ 1995 إلى 23.1 مليون طن مكافئ للنفط. أما الغاية الأخرى فترتبط بطموح تركيا وتطلعها إلى التحول إلى مركز عالمي لنقل وتصدير الغاز - والنفط - عبر موانيها على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سينطبق بوجه خاص على المشروع التركي ـ العراقي في حالة تنفيذه.

خامساً: العلاقات العربية - التركية في مجال السياحة

تعكس هذه العلاقات الخاصية المميزة للعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية نفسها في المجالات الأخرى، وربما تتفوق عليها من حيث درجة التعبير عن تلك الخاصية والمرتبطة باستفادة الجانب التركي بدرجة أكبر من هذه العلاقات مقارنة بالجانب العربي؛ فرغم عدم وجود بيانات محددة عن حجم حركة السياحة بين الجانبين، يلاحظ اتساع حركة السياحة العربية في تركيا مقابل ندرة السياح الأتراك في الدول العربية[115].

ويساهم السياح العرب بدور كبير نسبياً في تطور صناعة السياحة التركية وزيادة عوائدها التي تشكل بنداً رئيسياً في ميزان المدفوعات التركي؛ حيث

زادت في الفترة 1987 ـ 1990 بنسبة 87.1٪ من 1.721 مليار دولار إلى 3.220 مليارات وبنسبة 34.2٪ خلال الفترة 1990 ـ 1994 حيث بلغت في الأخير 4.321 مليارات دولار[116]، وارتفعت في عامي 1995 و1996 بنسبة 13.9٪ من 4.975 إلى 5.650 مليارات دولار، وبلغت 828 مليون دولار في كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس 1997[117].

ومع مراعاة تأثير أزمة الخليج الثانية في حركة السياحة إلى تركيا، وخصوصاً من الدول العربية، يتضح في ضوء متابعة بيانات الجدول (29) أن مجموع السياح العرب في تركيا بلغ 95601 بنسبة 7.28٪ من الإجمالي عام 1989، و88705 بنسبة 6.07٪ من الإجمالي عام 1990، و63095 بنسبة 4.28٪ من الإجمالي عام 1991، ليصل بذلك المجموع في غضون هذه السنوات الثلاث إلى 247401 سائح عربي بنسبة 5.82٪ من إجمالي السياح في تركيا. ويبين الجدول أيضاً تباين نصيب الدول العربية من مجموع هؤلاء السائحين خلال تلك الفترة، حيث احتلت سوريا المرتبة الأولى بنسبة 42.9٪ من المجموع العربي مقابل 11٪ لليبيا و9.2٪ لتونس و7.69٪ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و5.9٪ للجزائر و5.8٪ للأردن و4.5٪ لمصر و4.4٪ للبنان.

رغم عدم توافر بيانات عن الإسهام العربي في عوائد السياحة التركية، وعدم وجود بيانات أحدث عن عدد السياح العرب في تركيا، فإنه بالاعتماد على نسبة 5.8٪ الواردة بهذا الجدول لعدد السياح العرب مقارنة بإجمالي السياح في تركيا في الفترة 1989 ـ 1991، رغم خصوصية تلك الفترة وزيادة هذه النسبة في الفترة اللاحقة لأزمة الخليج الثانية، وبالحصول

على متوسط إنفاق السائح عموماً في تركيا (خارج قسمة عوائد السياحة على إجمالي عدد السياح)، رغم تجاوز هذا المتوسط من قبل بعض سائحي الدول العربية، يمكن تقدير عدد السياح العرب في تركيا عام 1995 بنحو 446.6 ألفاً بالنسبة نفسها من إجمالي عدد السائحين البالغ 7.7 ملايين. ومع وصول عوائد السياحة في العام نفسه إلى 4.975 مليارات دولار، بمتوسط قدره 646 دولاراً للسائح، يصل حجم الإسهام العربي في هذه العوائد إلى حوالي 288.504 مليون دولار. ومع توقع وصول إجمالي عدد السياح في تركيا - طبقاً لتقدير منظمة السياحة العالمية - إلى 15 مليوناً عام 2000، سيكون منهم حوالي 870 ألفاً من العرب. ومع زيادة العوائد السياحية لتركيا عام 2000، طبقاً للتقدير نفسه، إلى 10.6 مليارات دولار بمتوسط 707 دولارات للسائح، يتوقع وصول الإسهام العربي في هذا الخصوص إلى حوالي 615.09 مليون دولار[118].

جدير بالذكر أن مصر وتركيا، رغم اختلال الحركة السياحية بينهما لصالح الثانية بمعدل يصل إلى 10 : 1، تهتمان بتنشيط تعاونهما السياحي في إطار اللجنة السياحية المشتركة التي تم في ختام انعقاد دورتها الخامسة بإسطنبول في 25 و26 حزيران/ يونيو 1997 توقيع بروتوكول تنشيط الحركة السياحية بين البلدين والقيام بأنشطة تسويقية مشتركة لتشجيع السياحة الوافدة من الدول الأخرى إلى الدولتين[119].

خاتمـــة

العلاقات الاقتصادية العربية - التركية وجوانبها ومضامينها السياسية

حللت هذه الدراسة أبرز المجالات الاقتصادية لعلاقات تركيا بالدول العربية؛ أي التجارة ونشاطات شركات الإنشاءات والعمال الأتراك في هذه الدول والاستثمارات والتمويل والمشروعات المشتركة والطاقة والمياه والسياحة. وباستثناء مجال المياه، سواء حالياً (مشكلة مياه الفرات) أو مستقبلاً (بيع تركيا للمياه في إطار مشروع مياه السلام أو غيره)، تتصف هذه العلاقات بأنها ذات طبيعة تعاونية وتبرز وجود قاعدة كبيرة من المصالح المشتركة بين الجانبين، وذلك بصرف النظر عن حقيقة استفادة الجانب التركي بدرجة أكبر من الجانب العربي من المزايا المتحققة في ظل هذه العلاقات.

تبتغي هذه الخاتمة التركيز على العوامل والجوانب والدلالات السياسية لهذه العلاقات الاقتصادية؛ وذلك بغرض التعرف على طبيعة وجوانب العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية في العلاقات العربية ـ التركية؛ ذلك أن أدق التصورات العلمية وأكثرها تعبيراً عن واقع وطبيعة العلاقة بين المتغيرين السياسي والاقتصادي سواء على النطاق الداخلي أو الخارجي، يقوم على افتراض وجود علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين هذين المتغيرين، مع اختلاف درجة ومدى التأثير لأي من المتغيرين في الآخر بحسب الظروف القائمة في مرحلة ما من مراحل التطور. فهل تعبر العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب عن هذه العلاقة بالنسبة إلى جانبيها التركي والعربي وبالنسبة إلى كل منهما على حدة؟

لا يدَّعي الباحث القدرة على تقديم إجابة محددة وقاطعة في هذا الخصوص، ولكن يمكن على الأقل الإشارة إلى خمسة أمور - بعضها قابل للنقاش - تكاد تنتهي بالمرء إلى الاعتقاد بوجود اختلال ما في العلاقات العربية ـ التركية منذ مطلع التسعينيات بشأن العلاقة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي:

1. **شدة تأثير المتغير الاقتصادي في تركيا خلال الثمانينيات وعلاقاتها الاقتصادية بالمنطقة العربية وسياستها تجاهها، مع قدرتها على التوظيف الجيد لهذه العلاقات لصالحها**؛ ويقصد بذلك أن جانباً كبيراً من عوامل التحول الإيجابي من وجهة النظر العربية في السياسة التركية تجاه هذه المنطقة وقضاياها منذ منتصف السبعينيات ارتبط بحاجة تركيا إلى الدول العربية لتزويدها بالنفط وكأسواق لصادراتها وعمالتها وشركاتها الإنشائية. وفي هذه المجالات وغيرها نشأت وتبلورت وماتزال علاقات اقتصادية قوية بين تركيا وهذه الدول تفوق حقيقة في قوتها العلاقات العربية البينية، وتحقق فعلياً مصالح أكبر لتركيا؛ سواء في إطار العلاقات والمشروعات القائمة أو الجاري تطويرها كمشروع الربط الكهربائي مع دول المشرق العربي ومشروعات الغاز الطبيعي مع مصر والعراق وغيرها.

2. **ارتباط السياسة التركية الجديدة إزاء المنطقة العربية بالتداعيات الاقتصادية والسياسية لأزمة الخليج الثانية**: حدثت تحولات نوعية سلبية من وجهة نظر عربية في السياسة التركية منذ بداية العقد الحالي، وتحديداً في مرحلة ما بعد هذه الأزمة، على نحو ما يظهر بوضوح في دور تركيا بجوانبه المختلفة في شمال العراق (الغازي، والوسيط، والحامي للأكراد بالتعاون والتنسيق بصدد الأخيرين مع الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا، وبصدد العراق مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) وتطوير علاقاتها العسكرية مع إسرائيل بموجب اتفاق شباط/ فبراير 1996 والاتفاقيات اللاحقة لتتحول إلى تحالف عسكري واستراتيجي (مدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية) يحمل الكثير من المخاطر الآنية والمحتملة على الأمن القومي العربي عموماً وعلى أمن دول عربية بعينها كسوريا والعراق وكذا مصر خصوصاً. وفي ظل اقتران حدوث هذه التحولات السياسية، بالرغم من قوة العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب، بالتداعيات والانعكاسات السياسية والاقتصادية السلبية لهذه الأزمة على الدول العربية، يثور التساؤل: هل كان بمقدور تركيا أن تحدث هذه التحولات لو لم تنشب هذه الأزمة أو لو لم تتم إدارتها على النحو الذي تم بالفعل؟

يعتقد الباحث بوجود ارتباط قوي بين السياسة التركية الجديدة إزاء المنطقة العربية وبين أزمة الخليج الثانية التي ستظل المنطقة العربية لفترة غير قصيرة تعاني من نتائجها، كما يتضح من الآتي:

أ. وفرت الانقسامات العربية القائمة منذ بداية هذه الأزمة وحتى الآن ظروفاً ملائمة ومشجعة لتركيا كي تتبنى هذه السياسة، وكذا كي تواصل موقفها الرافض لتسوية قضية المياه مع سوريا والعراق، وكي تلوِّح بإمكانية بيع مياه الفرات ودجلة لدول أخرى من بينها إسرائيل. ففي ظل هذه الانقسامات تدرك تركيا أن ردود الفعل العربية إزاء سياستها، وخاصة في شقيها المتعلقين بدورها في الشمال العراقي وبتحالفها مع إسرائيل، ستظل تتراوح بين موقفي الإدانة اللفظية والمناشدة لها لإعادة النظر في هذه السياسة حفاظاً على علاقاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية مع العرب.

ب. إن التكلفة الاقتصادية الكبيرة لهذه الأزمة، وخصوصاً بالنسبة إلى اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق، أدت - ضمن عوامل أخرى - إلى سعي تركيا إلى البحث عن أسواق أخرى لصادراتها وشركات مقاولاتها وعمالها كدول الاتحاد السوفيتي السابق، بل وكذلك إسرائيل على النحو المبين في جدول (30).

ج. جاءت بداية عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت حقيقة إحدى النتائج الإيجابية المتواضعة للجانب العربي من حصاد سلبي عموماً لأزمة الخليج الثانية نظير مشاركة بعض الدول العربية في "الائتلاف الدولي" بقيادة أمريكا خلال الأزمة، وما يواكب هذه العملية - حتى في ظل جمودها منذ عام 1996 بسبب السياسات الإسرائيلية - من استعدادات لبناء ترتيبات اقتصادية إقليمية "شرق أوسطية" جديدة، لتشكل عاملاً مهماً لهذا التحول في السياسة التركية باتجاه دعم العلاقات (عسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً) مع أكبر قوتين دولية (الولايات المتحدة الأمريكية) وشرق أوسطية (إسرائيل) دافعتين نحو هذه الترتيبات وغيرها من الترتيبات الإقليمية، على أمل أن تستفيد تركيا في إطارها سواء في مجال بيع المياه أو التمويل والاستثمارات والمشروعات المشتركة والتجارة وغيرها، أضف إلى ذلك أن قيام بعض الدول العربية بإلغاء مبدأ المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل منذ بدء عملية التسوية شكّل دافعاً إضافياً لتركيا لإقامة علاقات متنوعة مع إسرائيل.

3. **قيود ومحاذير تواجه السياسة التركية "الجديدة" في جوانبها الاقتصادية**: بافتراض صحة التصور السابق وتأثيره عملياً في السياسة

التركية وصانعيها، تقيد من مزاياه الاقتصادية بالنسبة إلى تركيا أمور عديدة منها:

أ. أن اهتمام تركيا اقتصادياً بمناطق أخرى كالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وحتى لو فسر من منظور مفهوم "تعدد الدوائر" كسمة مميزة لسياسة تركيا وتحركاتها سواء السياسية أو الاقتصادية، وحتى بافتراض عدم معارضة روسيا لتركيا في هذا السياق، لا يمكن أن يشكل في الأجلين المتوسط والبعيد بديلاً لتركيا عن مصالحها المتعددة مع الدول العربية في مختلف المجالات الاقتصادية.

ب. أن دور تركيا الاقتصادي في ترتيبات "شرق أوسطية" جديدة قد تتبلور مستقبلاً لن يحقق لها - على الأرجح - بالدرجة نفسها مزايا عديدة تتوقع نيلها من المشاركة في هذه الترتيبات، والتي تؤهل إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لقيادتها باعتبارها "رب العمل أو المنظم في التقسيم الإقليمي الجديد للعمل". وبالتالي سيكون دور تركيا - على الأرجح - قاصراً على دور "الشريك الأصغر" لإسرائيل في قيادة هذا النظام الجديد، بل قد يتضاءل هذا الدور ليقتصر على اعتبار الأولى مجرد "موردٍ للمياه وسوق للصادرات الإسرائيلية".

رغم ذلك، فإن هذا "القيد" الأخير يرد عليه "تحفظ"، يعيدنا مجدداً إلى الانقسامات العربية القائمة وغياب التضامن العربي. ويقصد بذلك قدرة تركيا - في إطار هذه الأوضاع العربية المرشحة للاستمرار فترة غير قصيرة - على أن تجمع في آن واحد بين مزايا اقتصادية تحصل عليها بفضل

علاقاتها مع الدول العربية وبين مزايا أخرى آنية أو محتملة لمشاركتها في الترتيبات "الشرق أوسطية".

ج. أن حجم العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية والمبينة في الجدول (30)، وباستثناء مجال التصنيع العسكري، غير قابل للمقارنة حالياً ومستقبلاً بحجم علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية وما تحققه في إطارها من مزايا ومنافع؛ وبعض هذه المزايا مؤجل إلى حين تنفيذ مشروعات عربية ـ تركية كبرى يجري العمل فيها حالياً؛ كمشروعات الربط الكهربائي وتصدير الغاز الطبيعي. رغم ذلك فإن للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل مخاطر عديدة آنية ومحتملة على المنطقة العربية من قبيل وضع أساس اقتصادي "مصلحي" لدعم وتطوير التحالف بين الدولتين ودعم اقتصاد إسرائيل والإمكانات التسويقية لصناعاتها العسكرية، وزيادة قدرتها على إنتاج الأسلحة وتطويرها وتحديثها، والمخاطر المتعلقة بتزايد العمال الأتراك وغيرهم من الآسيويين في إسرائيل سواء من حيث حرمان الجانب الفلسطيني من سلاح (مقاطعة العمل في إسرائيل) كان فعالاً إبان الانتفاضة الفلسطينية، أو من حيث زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني؛ وبالتالي تشجيع الهجرة الفلسطينية للعمل في دول عربية أخرى، فضلاً عن إسهام هذه العلاقات المتوقع – في حالة تنفيذ اتفاق المياه الثنائي أو مشروع إقليمي أوسع للمياه – في توفير وسيلة إضافية لإسرائيل لمعالجة مشكلتها المائية، إضافة إلى أساليبها الحالية المعتمدة على نهب الموارد المائية العربية في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، دون الحديث عن مخاطر مشاركة إسرائيل في مشروع "جاب" التركي المتمثلة في إضعاف فرص التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة مياه

الفرات، وكذا مخاطر توظيف إسرائيل لاتفاقية التجارة الحرة المبرمة مع تركيا في اختراق الأسواق العربية.

4. **أثر خبرة حكومة حزب الرفاه - الإسلامي التوجه - الائتلافية في الفترة حزيران/ يونيو 1996 ـ حزيران/ يونيو 1997 على العلاقات الاقتصادية وكذا السياسية بين تركيا والعرب**: رغم قصر هذه الفترة وتعرض حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان خلالها لضغوط* عديدة لتحجيم توجهاته من جانب شريكه في الائتلاف حزب "الطريق القويم" والأحزاب العلمانية الأخرى والرئيس دميريل، والأهم من ذلك المؤسسة العسكرية القوية، إلا أنه يثير الانتباه في هذا الخصوص ما يلي:

أ. أن تصريحات أربكان التعاونية إزاء الدول العربية والإسلامية وتحركاته باتجاه دعم العلاقات الاقتصادية معها على نحو ما ظهر في دعوته إلى إنشاء "مجموعة الثماني الإسلامية" والنتائج الاقتصادية المهمة لزيارتيه لمصر وليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 (إبرام اتفاقية تجارية مهمة مع مصر لزيادة حجم التجارة بين الدولتين إلى مليارى دولار سنوياً، والتوقيع خلال الفترة نفسها على اتفاقية استيراد تركيا للغاز الطبيعي المصري، وتسوية مشكلة ديون ليبيا لشركات المقاولات التركية)، عبرت هذه التصريحات والتحركات عن ضخامة إمكانات تطوير العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية وحرص الطرفين على هذا التطوير بالرغم من التوترات السياسية القائمة.

* أدت هذه الضغوط إلى تنحي أربكان عن رئاسة الوزراء وإلى تعرضه لحملة منظمة أدت إلى حل حزبه (الرفاه) وإلى منعه من ممارسة العمل السياسي. (المحرر)

ب. أن المفارقة الواضحة في هذا الصدد تمثلت في عدم اقتران هذا "النهج التعاوني" من جانب أربكان بسعيه - بالرغم من الضغوط والتوازنات التركية الداخلية - إلى التوقف عن أو على الأقل التخفيف من حدة اندفاع بلاده في سياسات ومواقف مهددة للمصالح والأمن القومي العربي، من قبيل العمليات العسكرية في شمال العراق ومواصلة التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مراقبة ما يسمى "بمنطقة الحظر الجوي" في شمال العراق وفي القيام بالوساطة بين حزبي برزاني وطالباني في إطار "عملية أنقرة للسلام"، وتطوير علاقات التعاون والتحالف مع إسرائيل، ومواصلة تنفيذ مشروع "جاب" على نهري الفرات ودجلة دون اهتمام حقيقي بتأثيراته السلبية الآنية والبعيدة المدى في مشروعات الري والطاقة في سوريا والعراق.

5. **الإخفاق السياسي العربي في التعامل مع تركيا باستغلال العلاقات الاقتصادية**: ويقصد بذلك أن التأثير العربي في المواقف السياسية التركية الراهنة غير المتفقة مع المصالح العربية باستخدام ما يسمى "بالحوافز المنضبطة" سيظل "مسألة نظرية" في ظل عدم قدرة الدول العربية على تجاوز أزمة الخليج الثانية، بالرغم من بعض المحاولات العربية لاستعادة وبناء التضامن العربي على أسس قوية كمبادرات الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبدالمجيد، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وبعض القادة العرب الآخرين ممن يدركون مخاطر استمرار الواقع العربي الراهن. ويعني هذا المفهوم (الحوافز المنضبطة) أن توضح الدول العربية بشكل مباشر لتركيا أن مزاياها الحالية والمستقبلية في علاقاتها الاقتصادية مع العرب أمر مرهون بمدى

احترامها للمصالح العربية. بل إن الحالة العربية الراهنة تحول بين بعض الدول العربية المستهدفة مباشرة بمخاطر سياسة تركيا وتحالفها مع إسرائيل وبين اتخاذ خطوات أكبر على طريق التنسيق فيما بينها لمواجهة هذه المخاطر، وهو ما ينطبق بوجه خاص على سوريا والعراق. فهل كان بمقدور تركيا أن تواصل سياستها هذه لو كانت لديها قناعة بأنها ستواجه بردّ فعل اقتصادي عربي - رسمياً كان أو شعبياً - كمقاطعة جزئية لمنتجاتها وشركاتها، أو قناعة بأن في استطاعة سوريا والعراق تطوير الانفتاح التجاري النسبي بينهما منذ صيف عام 1997 والوصول إلى التطبيع السياسي، والأهم من ذلك استئناف نقل وتصدير جزء يُعتدٌ به من نفط العراق عبر الأنبوب السوري كوسيلة لتقليل اعتماد العراق على تركيا في هذا الخصوص؟

جدول (1)

الصادرات التركية إلى الدول العربية في الفترة 1980 ـ 1995

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى إجمالي صادرات تركيا FOB)

الدول العربية	1989 ـ 1980		1990		1991		1992		1993		1994		1995	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
العراق [1]	6449.5	8.6	214.5	16.6	122.4	0.6	212	1.4	160	1	141	0.7		
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	4730.2	6.3	501.6	3.9	585.1	4.3	564.8	3.8						
• السعودية [2]	3250.9	4.3	338.4	2.6	484.5	3.6	485.9	3.3	652	4.2	609	3.4	470	2.4
• الكويت	1250.8	1.7	92.2	0.7	--	--	--		--		--			
• الإمارات العربية المتحدة	110.2	0.15	56.9	0.4	--	--	--		--		--			
• قطر	74.4	0.09	6.1	0.05	--	--	--		--		--			
• عُمان	22.4	0.03	4.5	0.04	--	--	--		--		--			
• البحرين	21.5	0.03	3.5	0.03	--	--	--		--		--			
اليمن (الموحد)	49.9	0.07	26.6	0.2	--	--	--		--		--			
الأردن	1115.4	1.5	80.8	0.6	--	--	--		--		--			
سوريا	914.3	1.2	194.5	1.5	--	--	--		--		--			
لبنان	1031.4	1.4	50.7	0.4	--	--	--		--		--			
دول شمال أفريقيا العربية	4630.6	6.2	646.13	4.9	--	--	637	4.3	597	3.9	725	4		
• مصر [3]	1197.8	1.6	160.1	1.2	169	1.2	173	1.2	191	1.2	195	1.1	246	1.1
• ليبيا	1841.1	2.5	220.5	1.7	237.5	1.7	246.5	1.7	--		--			
• الجزائر	1303	1.7	201.1	1.6	205.9	1.5	107.6	0.7	--		--			
• تونس	241.7	0.3	39.8	0.3	--	--	--		--		--			
• المغرب	46.3	0.06	24.6	0.2	--	--	--		--		--			
• موريتانيا	0.7		0.03	--	--	--	--		--		--			
السودان	121.1	0.2	21.4	0.2	--	--	--		--		--			
الصومال	7.6	0.01	--	--	--	--	--		--		--			
إجمالي الدول العربية	19050	25.4	1736.3	13.4	--	--	2154	14.5	2296	14.7	2583	14.4		
إجمالي الصادرات التركية	75112.1	100	12959.3	100	13563.4	100	14890	100	15610	100	18390	100	21598	100

(--) غير متاح.

(1) و(2) و(3) والمصادر بهامش الجدول (2).

جدول (2)

الواردات التركية من الدول العربية في الفترة 1980 ـ 1995

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى إجمالي واردات تركيا CIF)

الدول العربية	1989.1980		1990		1991		1992		1993		1994		1995	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
العراق [1]	12294.8	10.9	1046.5	4.7	0.5		0.9		--		--			
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	3996.7	3.6	975.3	4.4	2210.4	10.5	2101.6	9.2	--		--			
• السعودية [2]	2518.3	2.2	723.6	3.2	1828.9	8.7	1664.9	7.3	1500	5.1	1229	5.3	1385	3.9
• الكويت	1148.1	1	53.9	0.2	--		--		--		--		--	
• الإمارات العربية المتحدة	271.1	0.2	188.9	0.8	--		354	1.5	313	1.1	338	1.4	--	
• قطر	14.2	0.01	0.7		--		--		--		--		--	
• عُمان	8.8	0.01	--		--		--		--		--		--	
• البحرين	36.2	0.03	8.2	0.04	--		--		--		--		--	
اليمن (الموحد)	1.8		0.4		--		--		--		--		--	
الأردن	172.5	0.15	34.1	0.15	--		--		--		--		--	
سوريا	134.3	0.12	84.3	0.4	--		--		--		--		--	
لبنان	46.5	0.04	6.3	0.03	--		--		--		--		--	
دول شمال أفريقيا العربية	7357	6.5	938.6	4.2	--		575	2.5	381	1.3	--		--	
• مصر [3]	126.9	0.11	36.9	0.16	37	0.18	48	0.21	59	0.2	124	0.5	211	0.6
• ليبيا	5494.6	4.9	487.1	2.2	281.4	1.3	445.5	1.9	--		--		--	
• الجزائر	807.8	0.7	287.1	1.3	52.1	0.2	10.2	0.04	--		--		--	
• تونس	316.5	0.3	29.6	0.13	--		--		--		--		--	
• المغرب	606.1	0.5	97.9	0.4	--		--		--		--		--	
• موريتانيا	5.1	--	0.02		--		--		--		--		--	
السودان	44.5	0.04	5.9	0.03	--		--		--		--		--	
الصومال	0.2		--		--		--		--		--		--	
إجمالي الدول العربية	24048.3	21.4	3091.4	13.9	--		2858	12.5	2513	8.5	2466	10.6	--	
إجمالي الواردات التركية	112411	100	22302.1	100	21047	100	22871.5	100	29428	100	23270	100	35707	100

هوامش الجدولين (1) و(2):

(--) غير متاح.

(1) استفاد الاقتصاد التركي من استئناف تصدير نفط العراق بكميات محدودة كل ستة أشهر بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي نفذت مرحلته الأولى في الفترة من 10 كانون الأول/ ديسمبر 1996 إلى 7 حزيران/ يونيو 1997، حيث أدت صادرات النفط العراقية إلى تركيا المقدرة بـ 18.61 مليون برميل إلى زيادة تجارة الدولتين إلى ما يتراوح بين 300 ـ 500 مليون دولار خلال تلك المرحلة. ويتوقع استمرار هذا التطور في ظل تطبيق المرحلة الثانية للاتفاق ابتداء من 14 آب/ أغسطس 1997، حيث أبرمت تركيا في 20 آب/ أغسطس 1997 عقدين لشراء 15.3 مليون برميل من نفط العراق، فضلاً عن تبادل زيارات الوفود الاقتصادية بين الدولتين لدعم العلاقات التجارية والاقتصادية، خصوصاً منذ توقيع بروتوكول الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة في أنقرة في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

(2) احتلت السعودية عام 1995 المرتبة الثامنة بين شركاء تركيا الأساسيين في مجال الصادرات، وسبقت في ذلك الصين وإيران وبعض دول الاتحاد الأوربي، والمرتبة السادسة بينهم في مجال الواردات قبل بريطانيا وهولندا وإيران.

(3) وقعت مصر وتركيا في ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء الدولتين في القاهرة في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 اتفاقية تجارية حلت محل اتفاقية سابقة موقعة في 20 نيسان/ إبريل 1996، كما تم التوقيع في اليوم نفسه على بروتوكول اللجنة التجارية المشتركة. واستهدفت الاتفاقية والبروتوكول تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدولتين وزيادة حجمه من 457 مليون دولار عام 1995 إلى ملياري دولار سنوياً بحلول عام 1997. ولم يتحقق هذا الهدف، ولا يتوقع تحققه قريباً، إلا إذا جرى تنفيذ اتفاق تصدير الغاز المصري إلى تركيا. وكان حجم التجارة بين الدولتين قد زاد عام 1996 إلى 585.2 مليون دولار منها 270.8 مليوناً قيمة صادرات مصر إلى تركيا و314.4 مليوناً قيمة وارداتها منها، ووصل في النصف الأول من عام 1997 إلى 270.63 مليون دولار منها 142.97 مليوناً لصادرات مصر و127.66 مليوناً لوارداتها.

مراجع الجدولين (1) و(2):

- بيانات الفترة 1980 ـ 1989 وعام 1990، مصدرها:

سليم إيلكين، «العلاقات الاقتصادية والتجارة والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية»، في: أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف)، **العلاقات العربية ـ التركية من منظور تركي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجزء الثاني، 1993)، جدول (1)، ص 340؛ جدول (3)، ص 342.

- بيانات الأعوام 1991 و1992 و1993 و1994 مصدرها:

Ilnur Cevik (ed.) *Turkey 1991-1992 Almanac* (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1993), pp. 429-430.

IS Bank, *Economic Indicators of Turkey 1992-1994* (Ankara: Turkiye IS Bankasi, 1995), p. 11.

- بيانات 1995، مصدرها:

The Economist Intelligence Unit, EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97* (London: EIU, December 31, 1996), p. 50.

- البيانات الخاصة بالتبادل التجاري بين مصر وتركيا في الفترة 1994 ـ 1997، مصدرها:

محمود مراد، «مصر وتركيا في الميزان التجاري»، **الأهرام** ـ ملحق الجمعة (القاهرة، 1/ 5/ 1998)، ص 5.

جدول (3)

الميزان التجاري بين تركيا والدول العربية 1980 ـ 1995

(القيمة بملايين الدولارات والعجز أو الفائض يخص تركيا)

الميزان التجاري لتركيا مع:	1989.80	1990	1992	1993	1994	1995
إجمالي دول العالم	37298.9-	9342.8-	7981.5-	13818-	4880-	14109-
إجمالي الدول العربية، منها:	4998.3-	1355.1-	704-	217-	117+	--
العراق	5845.3-	832-	211.1+	--	--	--
السعودية	732.6+	385.2-	1179-	848-	620-	915-
ليبيا	3653.5-	266.6-	199-	--	--	--
الإمارات العربية المتحدة	160.9-	132-	--	--	--	--
الكويت	102.7+	38.3+	--	--	--	--
قطر	60.2+	5.4+	--	--	--	--
البحرين	14.7-	4.7-	--	--	--	--
عمان	13.6+	--	--	--	--	--
اليمن (الموحد)	48.1+	26.2+	--	--	--	--
مصر*	1070.9+	123.2+	125+	132+	71+	35+
الجزائر	495.2+	86-	97.4+	--	--	--
تونس	74.8-	10.2+	--	--	--	--
المغرب	559.8-	73.3-	--	--	--	--
سوريا	780+	110.2+	--	--	--	--
لبنان	984.9+	44.4+	--	--	--	--
الأردن	942.9+	46.7+	--	--	--	--
السودان	76.6+	15.5+	--	--	--	--

(--) غير متاح.

(*) سجل الميزان التجاري لتركيا مع مصر فائضاً لصالح الأولى قيمته 43.6 مليون دولار عام 1996 وعجزاً قيمته 15.31 مليوناً في النصف الأول من عام 1997.

المرجع: مشتق من جدولي (1) و(2).

جدول (4)

درجة التركز في الصادرات التركية إلى الدول العربية في الفترة 1980 ـ 1994

(نسبة مئوية من إجمالي صادرات تركيا إلى الدول العربية)

الدول العربية	الصادرات التركية إلى الدول العربية ٪				
	1989 ـ 1980	1990	1992	1993	1994
العراق	٪33.9	٪12.4	٪9.8	٪7	٪5.5
السعودية	٪17.1	٪19.5	٪22.6	٪28.4	٪23.6
ليبيا	٪9.7	٪12.7	٪11.4	--	--
الجزائر	٪6.8	٪11.6	٪5	--	--
الكويت	٪6.6	٪5.3			
مصر	٪6.3	٪9.2	٪8	٪8.3	٪7.5
الأردن	٪5.9	٪4.7	--	--	--
لبنان	٪5.4	٪2.9	--	--	--
سوريا	٪4.8	٪11.2	--	--	--
تونس	٪1.3	٪2.3	--	--	--
الإمارات العربية المتحدة	٪0.6	٪3.3	--	--	--
السودان	٪0.6	٪1.2	--	--	--
قطر	٪0.4	٪0.4	--	--	--
اليمن (الموحد)	٪0.3	٪1.5	--	--	--
المغرب	٪0.2	٪1.4	--	--	--
عُمان	٪0.1	٪0.3	--	--	--
البحرين	٪0.1	٪0.2	--	--	--
الصومال	٪0.04	--	--	--	--
موريتانيا	٪0.004	--	--	--	--

(--) غير متاح .

المرجع : مشتق من جدول (1)

جدول (5)

درجة التركز في الواردات التركية من الدول العربية في الفترة 1980 ـ 1994

(نسبة مئوية من إجمالي واردات تركيا من الدول العربية)

الدول العربية	الواردات التركية من الدول العربية ٪				
	1989-1980	1990	1992	1993	1994
العراق	٪51.1	٪33.9	٪0.03	--	--
ليبيا	٪22.8	٪15.8	٪15.6	--	--
السعودية	٪10.5	٪23.4	٪58.3	٪59.7	٪49.8
الكويت	٪4.8	٪1.7	--	--	--
الجزائر	٪3.4	٪9.3	٪0.4	--	--
المغرب	٪2.5	٪3.2	--	--	--
تونس	٪1.3	٪1	--	--	--
الإمارات العربية المتحدة	٪1.1	٪6.1	٪12.4	٪12.5	٪13.7
الأردن	٪0.7	٪1.1	--	--	--
سوريا	٪0.6	٪2.7	--	--	--
مصر	٪0.5	٪1.2	٪1.7	٪2.3	٪5.0
لبنان	٪0.19	٪0.20	--	--	--
السودان	٪0.18	٪0.19	--	--	--
البحرين	٪0.15	٪0.26	--	--	--
قطر	٪0.06	٪0.02	--	--	--
عُمان	٪0.04	--	--	--	--
موريتانيا	٪0.02	٪0.01	--	--	--
الصومال	٪0.001	--	--	--	--

(--) غير متاح.

المرجع: مشتق من جدول (2).

جدول (6)

الصادرات التركية إلى مصر حسب مجموعات السلع عام 1992
(النسبة إلى الإجمالي)

مجموعات السلع	النسبة ٪
1. سلع غذائية وزراعية، منها:	٪24.44
• عدس	٪18.81
• بندق	٪3.19
• باميش وفواكه مجففة	٪1.27
• أخرى (سامولينا - بذور زيتية - معلبات غذائية - توابل - تبغ)	٪1.17
2. معادن ومنتجات مناجم، منها:	٪3.89
• سلفات صوديوم	٪1.76
• باريوم وماغنسيوم	٪1.64
• أخرى (رخام - كربون أسود - شحوم وزيوت)	٪0.49
3. سلع صناعية وآلات ومعدات، منها:	٪64.41
• سيارات وحافلات وقطع غيارها	٪17.62
• غزل وخيوط صناعية ومنسوجات مصنعة منها وملابس جاهزة	٪13.98
• إطارات سيارات ومنتجات أخرى من المطاط	٪8.80
• زجاج مسطح ومنتجات أخرى من الزجاج	٪6.99
• حديد تسليح ومنتجات أخرى من الحديد	٪5.59
• مواد ومركبات كيماوية عضوية وأخرى غير عضوية للصباغة والطلاء	٪2.89
• مواتير ومولدات ومحولات ومضخات وآلات	٪2.45
• صابون ومستحضرات تنظيف	٪2.09
• أسياخ وأسلاك ومنتجات أخرى من النحاس	٪0.89
• أجهزة قياس ومعدات دقيقة	٪0.63
• أخرى (منتجات ألمونيوم - سيراميك - أجهزة كهربائية منزلية)	٪2.48
4. أخرى (وغير مبين)	٪7.26
الإجمالي	**٪100**

المرجع: جلال معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية - التركية»، في: عبدالمنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995)، جدول (4-4)، ص 369.

جدول (7)

الصادرات المصرية إلى تركيا حسب مجموعات السلع عام 1992

(النسبة إلى الإجمالي)

مجموعات السلع	النسبة ٪
1. سلع زراعية :	٪8.15
• أرز	٪3.03
• قطن خام طويل التيلة	٪4.99
• بذور عباد الشمس	٪0.03
2. نفط ومعادن :	٪49.95
• نفط خام ومنتجات نفطية	٪43.39
• معادن (فحم كوك ـ ألمونيوم خام وألواح ـ زنك)	٪6.56
3. سلع صناعية :	٪25.93
• مصنوعات قطنية (غزل قطن ـ خيوط للحياكة ـ أقمشة ومنسوجات وملابس جاهزة)	٪23.31
• منتجات أخرى (شفرات حلاقة ـ منتجات ورقية ـ نفتالين ـ أدوية ـ شموع ـ جلود مدبوغة ومجهزة)	٪2.62
4. أخرى (وغير مبين)	٪15.97
الإجمالي	**٪100**

المرجع : جلال معوض، المرجع السابق، جدول (4-3)، ص 368 .

جدول (8)

التوزيع السلعي للتجارة بين مصر وتركيا عام 1996 والنصف الأول من عام 1997

الصادرات المصرية إلى تركيا			الواردات المصرية من تركيا
السلع	نسبة إلى الإجمالي		
	1996	يناير - يونيو 1997	
النفط الخام	%70.16	%78.76	تتمثل أهم هذه الواردات في العدس والحمص وقطع غيار السيارات والزجاج والآلات. ويتوقع أن يؤدي تطبيق قرار السماح باستيراد مصر الملابس الجاهزة إلى زيادة الواردات المصرية من تركيا التي تقدمت كثيراً في صناعة الملابس الجاهزة بكميات ضخمة وبتكلفة إنتاجية محدودة مما يجعلها ذات أسعار رخيصة منافسة.
الأرز	%9	--	
القطن الخام	%4	%5.77	
غزل القطن والخيوط القطنية*	%4	%2.50	
الفحم	%2.60	--	
الألومنيوم (خام وألواح)	%2.50	%3.13	
المولاس	%1.50	--	
رمال صناعة الزجاج والكوارتز	%1.50	--	
المنتجات الزجاجية	%1.30	--	
أخرى (وغير مبين)	%3.44	%9.84	
الإجمالي	**%100**	**%100**	

(--) غير متاح.

(*) يعكس انخفاض نسبة هذه الصادرات عدم استفادة مصر من مذكرة التفاهم الموقعة في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1995، والخاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية إلى تركيا من غزل القطن والمنسوجات وقدرها 4850 طن من الغزل وألف طن أقمشة.

المراجع:

- ممدوح الولي، «التبادل التجاري بين مصر وتركيا...»، **الأهرام** (5/ 12/ 1997)، ص 6.
- محمود مراد، «مصر وتركيا في الميزان التجاري»، **الأهرام** - ملحق الجمعة (1/ 5/ 1998)، ص 5.

جدول (9)

توزيع التجارة الخارجية التركية حسب مجموعات السلع في الأعوام 1991 ـ 1995 وكانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1996

(النسبة إلى الإجمالي)

مجموعات السلع	الصادرات ٪						الواردات ٪					
	1991	1992	1993	1994	1995	1996*	1991	1992	1993	1994	1995	1996*
1. منتجات زراعية وحيوانية	20	15.4	15.5	13.6	10.7	13.4	3.9	5.2	5.7	5.2	6.9	58
2. معادن ومنتجات مناجم	2.1	1.8	1.6	1.5	1.9	1.5	14.2	13.3	10.3	12.8	9.7	
3. سلع صناعية، منها:	77.9	82.8	82.9	84.9	87.4	85.1	81.9	81.5	84	82	83.4	42
• منتجات حديد وصلب	10.7	10.6	13	13	10.4	--	--	--	--	--	--	--
• منسوجات	32.4	36.1	35.5	35.2	38.2	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(--) غير متاح.

(*) الفترة كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير

المراجع:

- بيانات الأعوام 1991 ـ 1995، مصدرها:

EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, Table 20; Table 21, p. 50.

- وبيانات الفترة كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1996، مصدرها:

Inter Media, *Executive's Handbook Turkey 1997 Almanac* (Istanbul: Inter Media Uluslararasi Iletisim AS, December 1996), p. 24; p. 26.

جدول (10)

توزيع التجارة الخارجية التركية حسب مجموعات الدول عام 1995 والفترة كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1995 - 1996

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى الإجمالي)

الدول	الصادرات التركية					الواردات التركية				
	عام 1995		كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير			عام 1995		كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير		
	القيمة	٪	1995	1996	نسبة التغير	القيمة	٪	1995	1996	نسبة التغير
1. دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)	13223	٪61.2	1978	2083	٪5.3	23595	٪66.1	2779	3899	٪40.3
• دول الاتحاد الأوربي	11078	٪51.3	1616	1700	٪5.2	16860	٪47.2	1930	3005	٪55.7
• دول الإفتا (EFTA)	294	٪1.3	39	63	٪61.5	892	٪2.5	83	168	٪102.4
• دول أخرى بالمنظمة	1851	٪8.6	323	320	٪0.9-	5843	٪16.4	766	726	٪5.2-
2. دول غير أعضاء بالمنظمة (OECD)	8375	٪38.8	--	--	--	12112	٪33.9	--	--	--
• كومنولث الدول المستقلة	2066	٪9.6	226	341	٪50.9	3315	٪9.3	409	395	٪3.4-
• الجمهوريات التركية	545	٪2.5	65	98	٪50.8	287	٪0.8	51	26	٪49-
• الدول الإسلامية	3521	٪16.3	547	594	٪8.6	4510	٪12.6	721	795	٪10.3
• دول أخرى	2243	٪10.4	--	--	--	4000	٪11.2	--	--	--
الإجمالي	21598	٪100	--	--	--	35707	٪100	--	--	--

(--) غير متاح .

المرجع : Inter Media, *Executive's Hand Book Turkey 1997 Almanac*, op.cit., p. 24 .

جدول (11)

قيمة عقود شركات الإنشاءات والمقاولات التركية في الدول العربية 1980 ـ 1988

(القيمة بملايين الدولارات)

الدول / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	يونيو 88
ليبيا	2340	7100	8167	8565	8657	8657	9266	9266	9422
السعودية	634	1130	3302	4125	4567	4954	4959	4959	4959
العراق	430	728	952	1031	1031	1297	2098	2098	2098
الأردن	11	43	43	108	108	168	185	185	185
اليمن	00	00	00	00	100	111	111	111	111
الإمارات العربية المتحدة	35	39	39	39	39	51	51	51	51
الجزائر	00	00	37	37	37	37	37	37	37
الكويت	11	12	16	17	17	17	17	17	17
مصر	00	00	00	16	16	16	16	16	16
البحرين	00	00	00	00	00	00	1	1	1
مجموع الدول العربية	3461	9052	12556	13938	14572	15308	16741	16741	16897
إجمالي دول العالم*	3461	9052	12576	14028	14763	15499	16932	16932	17276
نسبة الدول العربية إلى الإجمالي	٪100	٪100	٪99.8	٪99.4	٪98.7	٪98.8	٪98.9	٪98.9	٪97.8

(00) غير موجود.

(*) يشمل القيمة الإجمالية لعقود هذه الشركات في الدول العربية المذكورة، وكذا ثلاث دول أخرى هي الاتحاد السوفيتي السابق (188) مليون دولار عام 1988، والسنغال 20 مليوناً في كل من الأعوام 1983 ـ 1988، ومثلها إيران 16 مليون دولار. ولا يشمل قيمة تعاقدات صغيرة لشركات تركية أخرى في مشروعات صغيرة بدول أخرى؛ مثل المغرب وتونس وأوغندا ونيجيريا وزامبيا وجواتيمالا وهندوراس وألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا.

المراجع: • بيانات عام 1980، مصدرها:

عبدالمنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987)، جدول (2-13)، ص 112.

• بيانات الأعوام الأخرى، مصدرها:

Oktay Orhon, "Turkish Contracting Services Abroad," in: Erol Manisali (ed.) *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions* (Istanbul: The Middle East Business and Banking Magazine Publications, 1989), Table 2, p. 91.

جدول (12)
عدد شركات المقاولات التركية العاملة في الدول العربية
في الفترة 1978 ـ 1989

السنوات / الدول	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	يونيو 1988	1989
ليبيا	13	19	34	68	98	105	105	105	111	111	113	42
السعودية	4	5	13	19	79	109	115	120	124	124	124	25
العراق	3	4	7	13	35	35	35	35	37	37	37	5
الأردن	00	00	2	3	3	11	11	11	13	13	13	2
اليمن	00	00	00	00	00	00	00	--	--	--	--	00
الإمارات العربية المتحدة	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	00
الجزائر	00	00	00	00	1	1	1	1	1	1	1	00
الكويت	1	1	3	5	6	6	6	6	6	6	6	1
مصر	00	00	00	1	1	1	1	1	1	1	1	00
البحرين	00	00	00	00	00	00	00	00	1	1	1	1
مجموع الدول العربية	**22**	**30**	**61**	**111**	**225**	**270**	**276**	**281**	**296**	**296**	**298**	**76**
إجمالي دول العالم*	--	--	--	**113**	**242**	**283**	**290**	**296**	**311**	**311**	**315**	**89**

(--) غير متاح.

(00) غير موجود.

(*) في حزيران/ يونيو 1988 بلغ مجموع شركات المقاولات التركية النشطة في الخارج 230 شركة منها 66 شركة تعمل في أكثر من دولة، ومن ضمن مجموع الشركات بالجدول في الفترة نفسها 315 شركة، إضافة إلى 298 شركة بالدول العربية، 17 شركة بدول أخرى، منها شركتان في كل من الاتحاد السوفيتي السابق وإيران وأوغندا وشركة واحدة في السنغال. أما مجموعها عام 1989 فيشتمل إضافة إلى الشركات العاملة في الدول العربية 13 شركة عاملة في دول أخرى، منها 12 شركة عاملة في دول إسلامية غير عربية.

المراجع:

- بيانات الفترة 1978 ـ 1980، مصدرها:
  عبدالمنعم سعيد، مرجع سابق، جدول (2-12)، ص 111.
- بيانات الفترة 1981 ـ 1988، مصدرها: Oktay Orhon, op.cit., Table 1, p. 89.
- بيانات عام 1989، مصدرها:
  سليم إيلكين، مرجع سابق، جدول (10)، ص 349.

جدول (13)

عدد العمال الأتراك في الدول العربية في الفترة 1981 ـ 1989

الدول	عام 1981	عام 1987		إبريل 1989	
	عدد العمال	عدد العمال	العمال وأسرهم	عدد العمال	العمال وأسرهم
مجموع الدول العربية*، منها:	135,000	177,194	188,345	142,987	151,860
• السعودية	35000	150,000	160,000	105,000	112,000
• ليبيا	80000	23000	24000	22000	22500
• العراق	15000	4194	4345	3290	3400
• الكويت	--	--	--	3000	3300
• دول عربية أخرى	5000	--	--	9697	10660
مجموع الدول الأوربية	--	869,762	2,505,566	886,027	2,110,210
دول أخرى	--	41697	91960	29000	87000
إجمالي الدول	--	1,088,653	2,330,871	1,058,014	2,349,070
نسبة الدول العربية إلى الإجمالي	--	16.3٪	8.1٪	13.5٪	6.5٪

(--) غير متاح .

(*) مجموع عدد العمال، وكذا عددهم وأسرهم، بالدول العربية عام 1987 يقتصر على السعودية وليبيا والعراق فحسب .

المراجع :

- بيانات عام 1981، مصدرها :

عبدالمنعم سعيد، مرجع سابق، ص 111 .

- بيانات عام 1987، مصدرها : *Turkey 1989 Almanac*, op. cit., p. 263 .
- بيانات نيسان/ إبريل 1989، مصدرها :

The Istanbul Chamber of Commerce, *Economic Report, August 1989* (Istanbul, Publication no. 1989-29, 1989), Table 79, p. 87.

جدول (14)

نصيب السعودية وليبيا والعراق من عدد العمال الأتراك الوافدين سنوياً في الفترة 1981 ـ 1988

السنوات / الدول	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1988-81
السعودية	14379	12325	20238	21769	35067	23771	27109	34645	189,303
ليبيا	30667	26686	23292	16410	9680	8381	10986	13194	139,296
العراق	10467	8906	7367	2430	1612	2160	1729	3717	38388
مجموع الدول العربية الثلاث	55513	47917	50897	40609	46359	34312	39824	51556	366,987
دول غرب أوربا	1214	377	453	4470	440	612	630	720	8916
دول أخرى	2026	1094	1120	736	554	684	353	745	7312
إجمالي الدول	58753	49388	52470	45815	47353	35608	40807	53021	383,215
نسبة الدول العربية الثلاث إلى الإجمالي	%94.5	%97	%97	%88.6	%97.9	%96.4	%97.6	97.2	%95.8

المراجع :

- بيانات الأعوام من 1981 ـ 1987، مصدرها :

TUSIAD, Turkish Industrialists, and Businessmen's Association, *The Turkish Economy 1988* (Istanbul: TUSIAD, 1989), p. 42.

- بيانات عام 1988، مصدرها :

The Central Bank of the Republic of Turkey, *1988 Annual Report* (Ankara, April 1989), Table 15, p. 87.

جدول (15)

تحويلات العمال الأتراك في الخارج إلى تركيا 1983 ـ 1995 وتحويلاتهم من الدول العربية 1981 ـ 1989 (القيمة بملايين الدولارات)

إجمالي التحويلات		التحويلات من الدول العربية (تقديرية)*			
السنة	القيمة	الدول العربية	1981	1987	1989
1983	1553.6	مجموع الدول العربية، منها:	810	--	857.922
1984	1881.3	ليبيا	480	138	132
1985	1774.3	السعودية	210	900	630
1986	1696	العراق	90	25.164	19.740
1987	2102	مجموع الدول الثلاث	780	1063.164	781.740
1988	1865	الكويت	--	--	18
1989	3138	دول عربية أخرى	30	--	58.182
1990	3325	نسبة الدول العربية إلى الإجمالي	--	--	%27.34
1991	2819				
1992	3008				
1993	2919				
1994	2627				
1995	3500				

(--) غير متاح.

(*) تم إعداد هذا التقرير بإجراء عملية ضرب لعدد العمال الأتراك بالدول العربية طبقاً لبيانات جدول (3-1) في (6) آلاف دولار سنوياً كمتوسط لتحويلات العامل الواحد منهم سنوياً (مقارنة بـ 1800 دولار للعامل التركي في دول أوربا) طبقاً لتقدير أوردته بشأن هذه التحويلات عام 1981 الدراسة المذكورة بنهاية مصادر الجدول، وذلك بافتراض عدم تغير هذا المتوسط بالزيادة أو النقص.

المراجع:

- بيانات إجمالي التحويلات في الفترة 1983 ـ 1989، مصدرها:

The Istanbul Chamber of Commerce, ICC, *Monthly Economic Figures, January 1991* (Istanbul: ICC, 1991), Table 62, p. 67.

- بيانات إجمالي التحويلات في الفترة 1990 ـ 1992، مصدرها:

Turkey 1991-1992 Almanac, op.cit., p. 294; p. 434.

- بيانات إجمالي التحويلات في عامي 1993 ـ 1994، مصدرها:

IS BANK, *Economic Indicators of Turkey 1992-1994*, op.cit., p. 12.

- بيانات إجمالي التحويلات عام 1995، مصدرها:

EIU, *Country Profile, Turkey 1996-1997*, op.cit., p. 36.

- البيان الخاص بتقدير متوسط تحويلات العامل عام 1981، مصدره:

وليام هيل، «العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية»، **المستقبل العربي**، السنة 5، العدد 45 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1982)، ص 71. نقلاً عن: عبدالمنعم سعيد، مرجع سابق، ص 111 ـ 112.

جدول (16)

تطور قيمة الاستثمارات العربية في تركيا في الفترة 1985 ـ 1992

(القيمة بملايين الدولارات)

الدول	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
إجمالي دول العالم	234.46	363.94	536.49	824.47	1470.5	1784.30	1909.40	1819.90
مجموع الدول العربية	88.18	84.21	24.22	33.74	61.40	44.80	90.50	106.50
السعودية	4.36	75.77	7.27	17.32	11.10	4.50	25.80	34.10
البحرين	6	0.95	00	1.07	0.60	4.40	6.40	49.70
ليبيا	5.55	0.05	0.68	0.16	4.60	8.20	17.40	10.30
العراق	0.42	0.30	0.91	0.62	13.10	1.40	24	3.30
لبنان	00	3.89	7.17	1.43	1.90	8.60	5.30	4.40
سوريا	1.70	1.71	2.65	5.53	4.30	10.80	3	1
قطر	0.10	0.40	4.55	00	3.90	5	5.10	0.10
الكويت	0.16	0.05	0.27	6.92	20.60	1.30	2.80	2
الأردن	0.44	0.94	0.57	0.64	1.30	0.40	0.50	0.60
مصر	0.15	0.15	0.15	0.05	00	0.20	0.10	0.50
الإمارات العربية المتحدة	--	--	--	--	--	--	--	0.30
اليمن	--	--	--	--	--	--	0.10	0.10
تونس	--	--	--	--	--	--	--	0.10
نسبة الاستثمارات العربية من الإجمالي	٪8.05	٪23.14	٪4.51	٪4.09	٪4.18	٪2.51	٪4.74	٪5.85

(00) غير موجود.

(--) غير متاح.

المراجع:

- بيانات الفترة 1985 ـ 1988، مصدرها : *Turkey 1989 Almanac*, op.cit., p. 268.
- بيانات الفترة 1990 ـ 1992، مصدرها : *Turkey 1991-1992 Almanac*, op.cit., p. 316; p. 433.

جدول (17)
القيمة المتراكمة للاستثمارات العربية في تركيا في الفترة 1985 ـ 1992
(القيمة بملايين الدولارات)

الدول	القيمة	نسبة مئوية من إجمالي دول العالم	نسبة مئوية من مجموع الدول العربية
مجموع دول العالم	8943.46	٪100	
مجموع الدول العربية	464.25	٪5.19	٪100
السعودية	180.22	٪2.02	٪38.82
البحرين	69.12	٪0.77	٪14.89
ليبيا	46.94	٪0.52	٪10.11
العراق	44.05	٪0.49	٪9.49
لبنان	32.69	٪0.37	٪7.04
سوريا	30.69	٪0.34	٪6.61
قطر	19.15	٪0.21	٪4.12
الكويت	15.56	٪0.17	٪3.35
الأردن	5.39	٪0.06	٪1.16
مصر	1.30	٪0.01	٪0.28
الإمارات العربية المتحدة	0.30	٪0.003	٪0.06
اليمن	0.10	٪0.001	٪0.02
تونس	0.10	٪0.001	٪0.02
دول مجلس التعاون (عدا عُمان)	284.35	٪3.18	٪61.25

المرجع: مشتق من جدول (16).

جدول (18)

الاستثمارات العربية ضمن الاستثمارات الأجنبية الرئيسية في تركيا في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1995

(القيمة بمليارات الليرات التركية)[1]

الشركات / المشروعات[2]	بلد الشريك العربي[3]	قطاع النشاط	رأس المال	النسبة	تاريخ بدء النشاط	منطقة الاستثمار
IZMIR DEMIR CELIK	السعودية	صناعة الحديد والصلب	898	٪9.06	1985	إزمير
MASS HOLDING A.S.	السعودية	نشاط تجاري	114	٪100	1988	إسطنبول
YATIRIM BANK A.S.	السعودية	نشاط مصرفي	100	٪100	1988	إسطنبول
BIRLESIK TURK KORFEZ BANKASI A.S.	قطر	نشاط مصرفي	250	٪50	1988	إسطنبول
ULKER GIDA SAN. TIC. A.S.	البحرين	صناعات غذائية	200	٪30	1992	إسطنبول
HAIFAWI MEDIKAL TURIZM TESISLERI TIC. VE. SAN A.S.	الإمارات العربية المتحدة	مستحضرات طبية	100	٪55	1984	إسطنبول

(1) سعر الصرف في 31/ 12/ 1995 = 45771 ليرة للدولار.

(2) وردت هذه الشركات في قائمة تضم 175 شركة أجنبية كبرى عاملة في تركيا حتى نهاية عام 1995.

(3) المستثمرون العرب في هذه الشركات والمشروعات من القطاع الخاص من الأفراد والشركات والمصارف. فالشركات/ المشروعات الثلاثة الأولى يساهم فيها على التوالي الراجحي وأسرته وشركة كابلو (CABLO) السعودية ومصرف (TRANS-ARABIAN INV. BANK EC)، والمصرف الرابع يشارك فيه الشيخ محمد بن حامد، والشركة الخامسة تساهم فيها شركة التوفيق للاستثمار، والسادسة يشارك فيها سيد حيفاوي.

المرجع: Inter Media, *Executive's Handbook Turkey 1997 Almanac*, op.cit., pp. 64-72.

جدول (19)
الاستثمارات التركية في الدول العربية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 1989
(القيمة بالدولار الأمريكي)

الشركات / المشروعات	البلد المضيف	القطاع	قيمة الاستثمارات
Yapi Kredi Bankasi	البحرين	نشاط مصرفي	15,000,000
Kaya Kardesler Cam	الأردن	صناعة الزجاج	1,292,570
Kask Tas	السعودية	الإنشاءات والمقاولات	166,666
Cihaner Dericilik	تونس	صناعة المنتجات الجلدية	100,000
Al Barak Turk	تونس	نشاط مصرفي	400,000
المجموع			**16,959,236**

المرجع: سليم إيلكين، مرجع سابق، جدول (9)، ص 348.

جدول (20)

تطور أداء مؤسسات التمويل الإسلامية في تركيا في الفترة 1985 ـ 1989 (القيمة بمليارات الليرات التركية)

المؤسسات	1985/12/31	1986/12/31	1987/6/30	1987/12/31	1989/12/31
1 . دار البركة التركية • إجمالي الودائع ، منها :	12.572	31.051	53.252	--	--
- ودائع بالليرة التركية	7.819	20.351	33.060	--	--
- ودائع بالعملات الأجنبية	4.753	10.700	20.192	--	--
• إجمالي الاستثمارات، منها :	24.899	40.055	66.298	--	--
- استثمارات بالليرة التركية	15.633	28.518	52.535	--	--
- استثمارات بالعملات الأجنبية	9.266	11.537	13.763	--	--
2 . مؤسسة فيصل للتمويل • الأرباح	--	2.614	4	--	--
3 . دار البركة ومؤسسة فيصل • إجمالي الودائع	--	--	--	161	--
• نسبة من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي	--	--	--	٪1.81	--
4 . البركة وفيصل وشركة الأوقاف المالية الكويتية ـ التركية • إجمالي الودائع	--	--	--	--	538.2
• نسبة من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي التركي	--	--	--	--	٪1.3

(--) غير متاح .

المراجع : تم إعداد الجدول بالاستفادة من بيانات وردت في :

جلال عبدالله معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية 81، يوليو 1994)، جدول (2)، ص 45 ؛ ص 46 .

Turkish Daily News, *TDN* (Ankara, November 16, 1987), Special Supplement, Table 1, p. 21.

Huge Pope, "Islamic Banks Forge Ahead," *TDN* (June 20, 1988), p. 4.

Servetydirim, Islamic Banking Grows in Secular Turkey," *TDN* (January 22, 1990), Section B, p. 4.

جدول (21)

القروض المقدمة من صناديق التنمية العربية إلى تركيا في الفترة 1980 ـ 1989
(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى الإجمالي)

الصناديق العربية	القروض		المشروعات الممولة	
	القيمة	٪	العدد	القطاعات
الصندوق السعودي	192.13	٪52.1	5	غطت المشروعات عموماً عدة قطاعات كالنقل والاتصالات والطاقة ومرافق المياه والصرف الصحي والزراعة والإنتاج الحيواني والصناعة والتعدين.
الصندوق الكويتي	112.41	٪30.5	6	
صندوق أبوظبي	27	٪7.3	1	
أخرى	37.14	٪10.1	1	
الإجمالي*	368.68	٪100	13	

(*) لا يشمل قروضاً قيمتها 27 مليون دولار حصلت عليها تركيا خلال الفترة نفسها من صندوق "الأوبك".

المرجع: سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 333؛ جدول (7)، ص 346.

جدول (22)

أوضاع الطاقة في تركيا في الفترة 1991 ـ 1995

(الكمية بملايين الأطنان من مكافئات النفط)

الطاقة / الكمية	النفط	الغاز الطبيعي	الكهرباء	الفحم[1]	أخرى[2]	الإجمالي
1 . الاستهلاك	132	24.1	13.5	84.3	40	293.9
2 . الإنتاج	19.9	1	13.5	59.3	39.8	133.5
الفرق بين الإنتاج والاستهلاك	112.1-	23.1-	00	25-	0.2-	160.4-
3 . الواردات	121.9	23.6	0.2	22.5	00	168.2
4 . الصادرات	10.8	00	0.3	1.4	00	12.5
الفرق بين الواردات والصادرات	111.1-	23.6-	0.1+	21.1-	00	155.7-
5 . التغير في المخزون[3]	1.2-	--	--	--	--	1.9+

(00) غير موجود .

(--) غير متاح

(1) يشمل اللجنيت والفحم الصلب، وصادراته تشمل الفحم الحجري للسفن .

(2) تشمل الخشب والنفايات وغيرها .

(3) الإجمالي للفترة 1991 ـ 1995 ، وحساب مصادر الطاقة لعام 1995 وحده .

المراجع : أعد هذا الجدول من مجموع بيانات التقدير السنوي للبنك المركزي التركي في السنوات من عام 1991 إلى عام 1995 ، مع الاستفادة من جدول آخر بالمصدر التالي عن عام 1995 وحده :

EIU, *Country Profile, Turkey 1996-1997*, Reference Table 12, p. 46; p. 23.

جدول (23)
واردات تركيا النفطية في الفترة 1985 ـ 1995
(الكمية بالأطنان والقيمة بملايين الدولارات)

العـــام	الـواردات النفطيـــة*		
	الكميـــة	القيمــة	نسبة التغير في القيمة
1985	15,505,103	3321.4	--
1986	16,742,459	1807.3	٪45.6-
1987	19,691,964	2711.1	٪50+
1988	21,677,321	2434.3	٪10.2-
1989	18,591,928	2455.1	٪0.9+
1990	18,825,273	3494.6	٪42.3+
يناير ـ مارس 1991	--	592	--
1994	--	2780.9	--
1995	--	3290.5	٪18.3+

(--) غير متاح .

(*) الواردات في الفــتــرة 1985 ـ 1991 من النفط الخــام فـقـط ، وفي عــامي 1994 و1995 من النفط ومنتجاته .

المراجع :

- بيانات الفترة 1985 ـ 1988 ، مصدرها :

Turkey 1989 Almanac, op.cit., p. 260.

- بيانات 1989 ـ 1990 وكانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس 1991 ، مصدرها :

Turkey 1991 - 1992 Almanac, op.cit., p. 299; p. 301.

- بيانات 1994 ـ 1995 ، مصدرها :

EIU, *Country Report, Turkey, 2nd quarter 1997*, p. 32.

جدول (24)
النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي

الدول العربية	النفط العربي *				الغاز الطبيعي العربي **		
	الاحتياطيات نهاية 1994 مليار برميل	الإنتاج 1994 ألف برميل يومياً	الصادرات 1994 مليون ب/ي	العوائد 1994 مليون دولار	الاحتياطيات في نهاية 1994 مليار متر مكعب	الإنتاج 1993 مليون متر مكعب	الصادرات 1993 مليار متر مكعب
الإمارات العربية المتحدة	10.98	2250	--	11070	5794	31630	--
البحرين	0.21	31	--	1010	159	9800	--
السعودية	261.20	8082	--	38300	5264	67300	--
الكويت	26.50	2025	--	10200	1498	5170	--
قطر	4.50	420	--	2170	8495	18400	--
عمان	4.83	800	--	3900	600	6200	--
العراق	100	550	--	365	3100	2750	--
ليبيا	45	1412	--	6960	1289	12410	--
الجزائر	9.20	745	--	8700	3700	133829	--
مصر	3.26	893	--	1329	706	11230	--
سوريا	3	570	--	1900	500	1143	--
تونس	0.42	89	--	65	91	820	--
اليمن	4	336	--	831	481	10240	--
الإجمالي العربي	630.22	18203	16	86800	31677	310822	37.6
نسبة إلى العالم	٪61.59	٪27.89	٪37	--	٪21.10	٪11.67	٪12.9

(--) غير متاح.

(*) صادرات النفط تشمل النفط الخام والمنتجات المكررة. ووصلت في عام 1992 إلى 15.8 مليون برميل يومياً؛ منها 8.10 ملايين في السعودية و2.20 مليون في الإمارات العربية المتحدة و1.30 مليون في ليبيا و0.95 مليون في الكويت و0.76 مليون في الجزائر و0.68 مليون في عُمان و0.52 مليون في مصر و0.36 مليون ب/ ي في مصر.

(**) إنتاج الغاز الطبيعي إجمالي وليس الإنتاج المسوق غير المشتمل على الكميات المحروقة أو المعاد حقنها. ووصلت الصادرات العربية منه عام 1992 إلى 40.2 مليار متر مكعب بواقع 35 ملياراً للجزائر و3.4 مليارات للإمارات العربية المتحدة و1.8 مليار م3 لليبيا، وشكلت هذه الصادرات 12٪ من إجمالي الصادرات العالمية.

المراجع: • بيانات 1992 الواردة تحت الجدول مصدرها:

عادل إبراهيم، «العرب على خريطة الطاقة العالمية»، **الأهرام**، (8/ 5/ 1994)، ص 17.

• بيانات الجدول مصدرها:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول/ سبتمبر 1995، ملحق 4/ 13، ص 267؛ ملحق 4/ 15، ص 269؛ ملحق 4/ 4، ص 258؛ ملحق 4/ 5، ص 259؛ ملحق 4/ 14، ص 268؛ ملحق 4/ 16، ص 270؛ ملحق 4/ 4، ص 258 على التوالي.

جدول (25)

مشروع "مياه السلام" التركي لبيع المياه إلى الدول العربية*

(الطاقة بالمتر المكعب / يومياً)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
1 . الأنبوب الغربي	3,500,000	2 . أنبوب الخليج	2,500,000
• تركيا	300,000	• الكويت	600,000
• سوريا	1,100,000	• السعودية	800,000
- حلب	300,000	- جبيل	200,000
- حماة	100,000	- الدمام	200,000
- حمص	100,000	- القصير	200,000
- دمشق	600,000	- هفوف	200,000
• الأردن (عمان)	600,000	• البحرين (المنامة)	200,000
• السعودية	1,500,000	• قطر (الدوحة)	100,000
- تبوك	100,000	• الإمارات العربية المتحدة	600,000
- المدينة	300,000	- أبوظبي	280,000
- ينبع	100,000	- دبي	160,000
- جدة	500,000	- الشارقة وعجمان وأم القيوين	120,000
- مكة	500,000	- رأس الخيمة والفجيرة	40000
		• عُمان (مسقط)	200,000

(*) طبقاً للدراسة جدوى أولية للمشروع أعدتها في نهاية عام 1986 شركة (Brown & Root Co.) الأمريكية بناء على تكليف من الحكومة التركية. ويمكن عبر الأنبوبين نقل 6 ملايين م3/ يومياً من فائض مياه نهري سيهان وجيهان بجنوب تركيا إلى الدول الثمانية بتكلفة 0.84 دولار للمتر المكعب من مياه الأنبوب الغربي و1.07 دولار من مياه أنبوب الخليج، وتقدر تكلفة الأنبوب الأول بـ 8.5 مليارات دولار، والأنبوب الثاني بـ 12.5 مليار دولار، وفترة تنفيذ المشروع تتراوح بين 8ـ10 أعوام، ويقدَّر عمره الافتراضي بـ 50 عاماً.

المرجع:

Seyfi Tashan, "Water Problems in the Middle East and How they could be Alleviated," in: Erol Manisali (ed.) *Turkey's Place in the Middle East*, op.cit., p. 69; Table 1, p. 70.

جدول (26)

محطات تحلية المياه المالحة القائمة والتي هي قيد الإنشاء، وإنتاجها السنوي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1990 (الإنتاج السنوي مليون متر مكعب)

الدولة	محطات قائمة*	محطات تحت الإنشاء	الإنتاج السنوي
الإمارات العربية المتحدة	8	2	340.4
البحرين	3	--	70
المملكة العربية السعودية	22	4	656.9
سلطنة عُمان**	11	--	31.2
قطر	2	--	85
الكويت	6	--	230
المجموع	**52**	**6**	**1413.5**

(--) غير متاح.

(*) أكثرية هذه المحطات تعمل بطاقتها القصوى، وبعضها شارف على إكمال عمره الافتراضي؛ مما استلزم من هذه الدول إقامة محطات جديدة، خصوصاً مع توقع زيادة الاحتياجات المائية للقطاع المنزلي بها من 1169 مليون متر مكعب عام 1990 إلى 4855 مليون عام 2000 وتوقع زيادة احتياجات القطاع الصناعي من 180 مليون م3 عام 1985 إلى 602 مليون عام 2000 وزيادة استهلاك المياه للأغراض الزراعية خلال الفترة الأخيرة نفسها من 9024 مليون م3 إلى 22825 مليوناً.

(**) محطات سلطنة عُمان تشمل محطة واحدة كبيرة والباقية صغيرة.

المرجع: عمر سراج أبورزيزة، «الحاجة إلى إنشاء مركز خليجي لبحوث المياه»، مجلة **التعاون** (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 8، العدد 33، آذار/مارس 1994)، جدول (2)، ص 110. والملاحظة الأولى من المصدر نفسه، جدول (1)، ص 109؛ جدول (3)، ص 111؛ جدول (4)، ص 112.

جدول (27)

إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في تركيا ودول المشرق العربي 1988 ـ 1997
(ما بين الأقواس معدلات التغير قياساً إلى العام السابق)

الدولة	الفترة	الوحدة	الإنتاج(1)	الاستهلاك(2)	(1)-(2)	ملاحظات
1. تركيا	1988	مليون كيلووات/ ساعة	48.049 (٪8.3+)	-- (٪7.8+)	--	زادت صادرات تركيا من الطاقة الكهربائية بين عامي 1993 و1995 من 0.1 مليون طن من مكافئات النفط إلى 0.2 مليون. وفي عام 1995 بلغت نسبة الطاقة الكهربائية إلى إجمالي استهلاك أنواع الطاقة 4.6٪ مقابل 44.9٪ للنفط و8.2٪ للغاز الطبيعي و28.7٪ للفحم و13.6٪ للمصادر الأخرى.
	1989	مليون كيلووات/ ساعة	52.043 (٪8.3+)	- (٪6.9+)	--	
	1990	مليون كيلووات/ ساعة	57.542 (٪10.6+)	-- (٪6.3+)		
	يناير ـ إبريل 1990	مليون كيلووات/ ساعة	17.897	--	--	
	يناير ـ إبريل 1991	مليون كيلووات/ ساعة	18.774 (٪4.9+)	- (٪0.2-)	--	
	1992	مليون كيلووات/ ساعة	67.342			
	1993	مليون كيلووات/ ساعة	73.734 (٪9.5+)			
	1994		78.261 (٪6.1+)			
	1995	مليون طن من مكافئات النفط	7.9	5.9	2+	
2. سوريا	1988	مليون كيلووات/ ساعة	9.080	-	--	الكهرباء 12٪ والنفط 73٪ والغاز 15٪ من إجمالي الاستهلاك عام 1988، وبلغت هذه النسب على التوالي 4.7٪ و90.1٪ و5.2٪ عام 1991، و4٪ و86٪ و10٪ عام 1992. وزاد استهلاك الكهرباء في سوريا بين عامي 1990 و1994 بنسبة 108.95٪.
	1990	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	--	6.7	--	
	1991	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	8	--	
	1992	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	13.8	--	
	1993	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	13.8	--	
	1994	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	--	14	--	
3. العراق	1988	مليون كيلووات/ ساعة	25.005	--	--	الكهرباء 2.3٪ من إجمالي الاستهلاك مقابل 93.2٪ للنفط و4.5٪ للغاز عام 1991، والنسب الثلاث عام 1992 بلغت 3٪ و91٪ و6٪ على التوالي. ونسبة زيادة استهلاك الكهرباء 60.21٪ في الفترة 1990 ـ 1994.
	1990	ألف برميل مكافئ نفط يومياً		28.4	--	
	1991	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	--	15.7	--	
	1992	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	37.6	--	
	1993	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	41.4	--	
	1994	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	45.5	--	
4. الأردن	1988	مليون كيلووات/ ساعة	3.263	--	--	الكهرباء 1٪ والنفط 94٪ والغاز 5٪ من إجمالي الاستهلاك عام 1988.
5. مصر	1988	مليون كيلووات/ ساعة	39	--	--	توزيع إجمالي الاستهلاك بواقع 15٪ للكهرباء و73٪ للغاز و73٪ للنفط عام 1988، و9.9٪ و65.4٪ و20.7٪ على التوالي
	1990	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	57	--	
	1991	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	--	55.6	--	

يتبع

الجدول (27) ـ تابع

	1992	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	..	56	..	عام 1991، و9٪ و65٪ و24٪ على التوالي عام 1992، وانخفضت نسبة الفحم الحجري خلال العامين الأخيرين من 4٪ إلى 2٪. وفي الفترة يوليو 1995/ 1996 زاد إنتاج الكهرباء بنسبة 4.76٪ وزاد الاستهلاك بنسبة 7.02٪ وانخفض الفائض بنسبة 22.04٪. بينما في الفترة يناير 1996/ 1997 زاد الإنتاج بـ 6.22٪ والاستهلاك بـ 6.20٪ والفائض بـ 6.30٪.
	1993	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	56	..	
	1994	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	60	..	
	يوليو 1995	مليون كيلووات/ ساعة	4.668	3.620	1.048+	
	أغسطس 1995	مليون كيلووات/ ساعة	4.801	3.814	0.987+	
	أكتوبر 1995	مليون كيلووات/ ساعة	4.505	3.710	0.795+	
	يناير 1996	مليون كيلووات/ ساعة	4.711	3.886	0.825+	
	يوليو 1996	مليون كيلووات/ ساعة	4.890	4.073	0.817+	
	أغسطس 1996	مليون كيلووات/ ساعة	5.039	3.874	1.165+	
	ديسمبر 1996	مليون كيلووات/ ساعة	4.810	4.041	0.769+	
	يناير 1997	مليون كيلووات/ ساعة	5.004	4.127	0.877+	
6. لبنان	1990	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	6.5		انخفض استهلاك الكهرباء بنسبة 12.31٪ في الفترة 1990 ـ 1994.
	1991	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	2.8		
	1992	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	6.5		
	1993	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	..	5.7		
	1994	ألف برميل مكافئ نفط يومياً	-	5.7		

المراجع: بيانات تركيا عن الفترة 1988 ـ 1991، مصدرها: *Turkey 1991-1992 Almanac*, op.cit., p. 307; p. 310.

- بيانات تركيا عن الفترة 1992 ـ 1994، مصدرها: IS BANK, *Economic Indicators of Turkey 1992 - 1994*, op.cit., p. 7.
- بيانات تركيا عام 1995 من مصدر جدول (5-1) نفسه.
- بيانات الدول العربية عام 1988 مصدرها:

طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها على العلاقات العربية ـ التركية الراهنة...»، بحث مقدم إلى ندوة **العرب والأتراك: حوار مستقبلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 15 ـ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993)، جدول (5)، ص 25.

- بيانات الدول العربية عن استهلاك الكهرباء مصدرها:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/ سبتمبر 1995، ملحق 4/ 9، ص 263.

- بيانات الدول العربية عن توزيع استهلاك الطاقة في عامي 1991 و1992 مأخوذة على التوالي من:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1992، ملحق 4/ 12، ص 261؛ ملحق 4/ 13، ص 262؛ ملحق 4/ 15، ص 264.

عادل إبراهيم، مرجع سابق، ص 17.

- بيانات مصر في الفترة 1995 ـ 1997 مصدرها:

رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية العدد 33، المجلد 3، (أيلول/ سبتمبر 1995)، ص 4؛ العدد 36، المجلد 3، (كانون الأول/ ديسمبر 1995)، ص 4؛ العدد 46، المجلد 4، (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 4؛ العدد 51، المجلد 5، (آذار/ مارس 1997)، ص 4.

جدول (28)

تركيا ومشروعات استيراد الغاز الطبيعي العربي

الدول العربية	المشـــروعـــــات
1. الجزائر	تستورد منها تركيا 3 مليارات متر مكعب سنوياً من الغاز المسال لمدة 20 عاماً ابتداء من عام 1994.
2. قطر	ستبدأ اعتباراً من منتصف عام 1998 أو بداية عام 1999 في تزويد تركيا بـ 2 مليار م3 سنوياً من الغاز الطبيعي المسال.
3. مصر	بعد تعذر تنفيذ ما يسمى «بأنبوب السلام»، لنقل وتصدير الغاز الطبيعي المصري عبر غزة إلى إسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا بسبب جمود عملية السلام، تم التوقيع في «القاهرة» في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 على اتفاق بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة "بوتاشي" (BOTASI) التركية وشركة "أموكو" (AMOCO) الأمريكية لتصدير 10 مليارات م3 سنوياً من الغاز الطبيعي المصري المسال والمتج من حقول دلتا النيل (احتياطياتها المؤكدة 7 تريليون قدم مكعب) إلى تركيا ابتداء من عام 2010. ويتكلف المشروع 4 مليارات دولار نصفها بتمويل أمريكي والآخر بتمويل إيطالي ـ مصري عبر مشاركة شركة "إينال" الإيطالية في المشروع. وتم التوقيع في 24 آب/ أغسطس 1997 على اتفاق بين الشركتين المصرية والأمريكية لإقامة محطة/ مصنع غرب بورسعيد بتكلفة قدرها 1.2 مليار دولار لتجميع ومعالجة وإسالة الغاز الذي سيتم تصديره بحراً إلى تركيا، وكانت الشركتان قد اختارتا هذا الموقع لإقامة المحطة في 9 أيار/ مايو 1997 لقربه من مناطق الإنتاج وسهولة التصدير. واتفقت الشركات الثلاث المصرية والتركية والأمريكية في 14 تموز/ يوليو 1997 على اختيار مصرف سيتي بنك ليكون المستشار المالي للمشروع، وذلك في مواكبة استمرار المباحثات بينها بشأن تفصيلات مبيعات هذا الغاز لتركيا.
4. العراق	تم التوقيع في بغداد في 10 أيار/ مايو 1997، خلال زيارة وزير الطاقة التركي للعاصمة العراقية، على اتفاق لنقل وتصدير الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا عبر أنبوب طوله 1300 كم وكلفته 2.5 مليار دولار وطاقته في المرحلة الأولى تتراوح بين 3 ـ 4 آلاف م3 سنوياً من الغاز قابلة للزيادة في مرحلة لاحقة إلى 10 مليارات م3 سنوياً. ويتوقع توصل الجانبين بنهاية عام 1997 طبقاً للاتفاق إلى خطة لتمويل المشروع وصيغة عقد الشراء والبيع وبدء الخطوات العملية لتنفيذه، ليكون جاهزاً للعمل حال رفع الحظر المفروض على العراق. وإذا نفذ هذا الاتفاق، سيشكل أول مرة يصدر فيها العراق جزءاً من الغاز المصاحب للنفط الذي ينتجه، ولم يتم حتى الآن استثماره تجارياً رغم ضخامة احتياطياته المؤكدة التي تبلغ 3100 مليار م3، بما يقترب من حجم احتياطيات الجزائر البالغة 3700 مليار م3، ويفوق بأكثر من أربعة أمثال حجم احتياطيات مصر البالغة 706 ملايين م3 في نهاية عام 1994.

يتبع

الجدول (28) ـ تابع

الدول العربية	المشـــروعـــات
5 . اليمن*	عقدت تركيا عام 1997 اتفاقاً مع اليمن لاستيراد الغاز الطبيعي منه حال بدء إنتاجه مطلع القرن المقبل . وتبلغ احتياطيات اليمن المؤكدة من الغاز في نهاية عام 1994 481 مليار م3 .

(*) لا تتوافر بيانات أخرى عن اليمن .

المراجع : تم إعداد هذا الجدول في ضوء بيانات واردة في :

- جداول (3-5) بهذه الدراسة .
- EIU, *Country Report, Turkey, 1st quarter 1997*, pp. 27-28 .
- **الأهــــرام** (15/ 11/ 1996)، ص 9 ؛ و(10/ 5/ 1997)، ص 1 ؛ و(12/ 5/ 1997)، ص 9؛ و(25/ 8/ 1997)، ص 1 .
- نضال الليثي، «بعد مشاريع مشتركة مع إيران وروسيا ومصر، تركيا تخطط لربط إمدادات الغاز القطري والعراقي إلى الأسواق الدولية»، **الحياة**، العدد 12531، (21/ 6/ 1997)، ص 12 .

جدول (29)

عدد السياح العرب في تركيا 1989 ـ 1991

الدولة	1989	1990	1991	المجموع	نسبة إلى المجموع العربي ٪
سوريا	29226	37675	39224	106125	٪42.9
ليبيا	12196	8558	6367	27121	٪11
تونس	11879	8589	2260	22728	٪9.2
الجزائر	9918	3207	1468	14593	٪5.9
الأردن	5795	5081	3547	14423	٪5.8
السعودية	5133	4642	2687	12462	٪5
مصر	5523	3839	1778	11140	٪4.5
لبنان	3670	4486	2762	10918	٪4.4
العراق	2899	7027	352	10278	٪4.1
السودان	4682	2117	408	7207	٪2.9
المغرب	2101	1475	339	3915	٪1.6
الكويت	1445	1038	1431	3914	٪1.6
البحرين	654	566	262	1482	٪0.6
الإمارات العربية المتحدة	277	230	125	632	٪0.3
قطر	140	107	25	272	٪0.11
عُمان	63	68	60	191	٪0.08
مجموع الدول العربية*	95601	88705	63095	247401	٪100
نسبة إلى الإجمالي	٪7.28	٪6.07	٪4.28	٪5.82	--

(*) يشمل تلك الواردة بالجدول فقط، دون دول عربية أخرى لا تتوافر عنها بيانات.

المرجع: Turkey 1991-1992 Almanac, op.cit., pp. 328-329.

جدول (30)

العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية : مجالاتها وتطوراتها

المجالات	التطـــورات
1 . التجارة	زاد حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل من 61.367 مليون دولار عام 1987 إلى 90.365 مليوناً عام 1988 و363 مليوناً عام 1995 ، ووصل في عام 1996 إلى 448 مليون دولار منها 196 مليوناً قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل و252 مليوناً قيمة وارداتها منها ، ووصل في عام 1997 إلى 621 مليوناً منها 391 مليوناً قيمة الصادرات التركية . وقعت الدولتان اتفاقاً للتجارة الحرة في آذار/ مارس 1996 - أقره الكنيست الإسرائيلي في العام نفسه ، وأقره البرلمان التركي في 4 نيسان/ إبريل 1997 - ينص على إعفاء السلع المتبادلة بين الدولتين من الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة حجم التجارة بينهما خلال الأعوام الثلاثة المقبلة إلى ملياري دولار سنوياً ، ومواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوربي بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي (بدأ سريانه في أول كانون الثاني/ يناير 1996) . وقد أعلنت حكومة مسعود يلماز في 18 تموز/ يوليو 1997 بدء تنفيذ هذا الاتفاق .
2 . الاستثمارات	زاد عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا بين عامي 1987 و1988 من خمس إلى ست شركات ، وزادت قيمة استثماراتها من ما يعادل 155 مليون ليرة تركية بالعملات الأجنبية إلى 658 مليون ليرة (سعر صرف الليرة 855.69 ليرة للدولار عام 1987 و1420.76 ليرة للدولار عام 1988) . تم خلال زيارة الرئيس التركي سليمان دميريل لإسرائيل في آذار/ مارس 1996 إبرام اتفاقات اقتصادية ، منها ما يتعلق بتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي بين الدولتين .
3 . السياحة	وصل عدد السياح الإسرائيليين في تركيا إلى 7479 عام 1989 و6765 عام 1990 و4886 عام 1991 . تم عقد اتفاقية عام 1994 لتنشيط الحركة السياحية بين الدولتين .
4 . العمالة	سعت إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 إلى تشجيع هجرة العمال الأجانب ومنهم الأتراك؛ لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية . ويحتل العمال الأتراك حالياً المرتبة الثالثة من حيث العدد بين العمال الأجانب في إسرائيل في قطاع البناء بعد الرومان والصينيين . وقدر عدد هؤلاء الأتراك في 25 كانون الثاني/ يناير 1989 بحوالي 3 آلاف عامل .
5 . المياه	إضافة إلى سعي تركيا إلى إشراك إسرائيل في مشروع "مياه السلام" ، نشرت صحيفة **جيروزاليم بوست** في 9 حزيران/ يونيو 1990 تقريراً قدمه خبراء إسرائيليون في الموارد المائية إلى رئيس الوزراء آنذاك إسحاق شامير بشأن سبل مواجهة مشكلة نقص المياه ، ومنها إبرام اتفاق طويل الأجل مع تركيا لشراء 250 ـ 400 مليون م3 سنوياً من مياه نهر مانوجات بجنوب تركيا بسعر 25 سنتاً للمتر المكعب ، ويتم نقلها عبر البحر الأبيض المتوسط في حاويات بلاستيكية ضخمة تسحبها سفن شركة تركية خاصة وشركة

يتبع

الجدول (30) ـ تابع

	" ميدوسا " (Medusa) الكندية من ميناء تركي على هذا البحر، حيث سيتم مد أنابيب تبلغ تكلفتها 200 مليون دولار لنقل المياه من هذا النهر إلى الميناء ومنه بالحاويات إلى عسقلان. وفي 14 حزيران/ يونيو 1990 نفى الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال صحة ما ورد بهذا التقرير، مؤكداً عدم وجود علاقة للدولة التركية به. رغم ذلك، فإن هذا الاتفاق قائم بالفعل وإن لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن، بسبب خلاف الجانبين بشأن " سعر المياه ". وقد تم بحث هذه المسألة خلال زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيللر لإسرائيل في 3 ـ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، وزيارة وزير الزراعة الإسرائيلي يعقوب تسور لتركيا في حزيران/ يونيو 1995، وزيارة دميريل لإسرائيل في آذار/ مارس 1996، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لتركيا في نيسان/ إبريل 1997، وأشير في ختام هذه الزيارة إلى «عدم توصل البلدين إلى اتفاق نهائي بشأن هذا المشروع نتيجة الخلاف حول تسعير المياه». وظهرت مؤخراً بوادر لامتداد التعاون التركي ـ الإسرائيلي إلى مشروع جنوب شرق الأناضول " جاب "، بما يعنيه ذلك من إقحام تركيا إسرائيل في علاقاتها مع سوريا والعراق بشأن مياه نهري الفرات ودجلة، أو بعبارة أخرى تحويل هذا المشروع وغيره من المشروعات والأفكار قيد البحث إلى تحالف مائي يعزز التحالف الاستراتيجي بين الدولتين؛ ففي ختام زيارته لأنقرة حيث رأس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، أعلن شارانسكي وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في 25 آذار/ مارس 1998 «أن تركيا وإسرائيل سوف تتعاونان في مشروع جاب، وأن إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري لخدمة هذا المشروع، حيث تمتلك تقنية متقدمة في هذين المجالين».
6. النقل البري	وقع وزيرا خارجية الدولتين تشيللر وليفي في أنقرة في 9 نيسان/ إبريل 1997 مذكرة تفاهم للتعاون بين الدولتين في مجال النقل البري للسلع والركاب، على أن يتم تنفيذها في حالة «تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط» وذلك لوقوع سوريا جغرافياً بين الدولتين.
7. أخرى	تم خلال زيارة تشيللر لإسرائيل عام 1994 إبرام اتفاق للتعاون بين الدولتين في مجال الاتصالات والبريد، واتفاق آخر يقضي باستعانة تركيا بخبراء إسرائيليين لإصلاح نظامها المالي.
8. التصنيع العسكري	يتطور هذا التعاون بشكل ملحوظ منذ إبرام الاتفاق العسكري الاستراتيجي الأول بين الدولتين في شباط/ فبراير 1996، حيث عقدا 14 اتفاقاً في هذا المجال حتى حزيران/ يونيو 1997، فضلاً عن مشروعات أخرى اتفق عليها لاحقاً خلال زيارتي رئيس الأركان الإسرائيلي أمنون شاحاك ووزير الدفاع الإسرائيلي اسحق موردخاي لتركيا في تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 1997 على التوالي. ومن ذلك مشروع مدته 5 سنوات لتحديث 54 طائرة " إف4 " تركية في إسرائيل بتكلفة قدرها 600 مليون دولار، مشروع كلفته 75 مليون دولار لتحديث 48 طائرة تركية " إف5 " في إسرائيل، ومشروعات لتحديث إسرائيل دبابات تركية قديمة " إم 60 سي " ولإنتاج 800

يتبع

الجدول (30) - تابع

	دبابة إسرائيلية "ميركافا 3" في تركيا، ومشروع مشترك تكلفته 500 مليون دولار لإنتاج صواريخ جو أرض متوسطة المدى من طراز "بوباي2"، ومشروع مشترك لإنتاج صواريخ "دليلة" الإسرائيلية ومداها 500 كم وذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف، ومشروع لتزويد تركيا بصواريخ جو جو من طراز "4 فايتون" الإسرائيلية، ومشروع مشترك لإنتاج طائرات للمراقبة بطيار ومن دون طيار، ومشروع مشترك لإنتاج سفن "سعار5" الحربية الإسرائيلية في تركيا. وقد بلغ نصيب إسرائيل من الصادرات العسكرية إلى تركيا حتى زيارة موردخاي للأخيرة نحو مليار دولار، ويتوقع زيادتها مستقبلاً بفضل المشروعات الجديدة الجاري تنفيذها؛ ومنها مشروع لتصنيع 145 طائرة عمودية هجومية قيمته 4 مليارات دولار فازت به في كانون الثاني/ يناير 1998 شركات إسرائيلية وروسية.

المراجع: تم إعداد هذا الجدول في ضوء بيانات عديدة متنوعة المصادر (تركية وعربية وأجنبية)، ويمكن الرجوع إليها في:

جلال عبدالله معوض، **العلاقات الإسرائيلية-التركية**، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، 1997)، ص 32-35؛ ص 42-44. وانظر للباحث نفسه: «الجديد في العلاقات التركية-العربية»، بحث مقدم إلى ندوة **العلاقات العربية بدول الجوار: المتغيرات الراهنة والرؤى المستقبلية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية، 16 حزيران/ يونيو 1998)، ص 6-14.

الهوامش

1 . هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية»، **شؤون عربية**، العدد 80، (كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ص 129 ـ 130 .

2 . ورد ذلك بالنص في تقرير «المدى الزمني المنتظر للسلام العربي ـ الإسرائيلي» الصادر عن معهد "جافي" للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، والمقدم إلى الحكومة الإسرائيلية في شباط/ فبراير 1995 . وفي ظل جمود عملية السلام منذ عام 1996 بسبب السياسات الإسرائيلية المتعنتة على كافة مسارات التسوية، تتزايد حدة «تحذيرات إسرائيل من مخاطر تعرض أمنها للخطر بسبب تطور القدرات العسكرية غير التقليدية للدول العربية، وخصوصاً في مجالات الصواريخ البالستية والأسلحة الكيماوية . . .». ويثير الانتباه أن تركيا في ظل تطور تحالفها مع إسرائيل وانتقاداتها الأخيرة "للتسلح السوري غير التقليدي"، بدأت بدورها تثير هذه المسألة، حتى إن وزير دفاعها تورهان تايان عبر في 5 أيار/ مايو 1997 - بعد يوم واحد من عودته إلى بلاده قادماً من إسرائيل - عن «قلق تركيا من جهود سوريا وإيران لتطوير قدراتهما في مجال الحرب الكيماوية والصواريخ البالستية» وأضاف «أن امتلاك مثل هذه الدول أسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط، ولكن أيضاً لحلف الأطلسي». لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد، انظر:

جلال عبدالله معوض، **العلاقات الإسرائيلية ـ التركية**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ـ فرع الدراسات السياسية، تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، ص 120 ـ 125 .

3 . لمزيد من التفاصيل عن هذه العوامل، انظر:

جلال عبدالله معوض، «السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات»، **شؤون عربية**، (العدد 62، حزيران/ يونيو 1990)، ص 143 ـ 144؛

سليم إيلكين، «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار

العربية»، بحث نشر في كتاب: أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف): **العلاقات العربية ـ التركية من منظور تركي**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، إسطنبول: مركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجزء الثاني، 1993) ص 323 ـ 326.

4. جلال عبدالله معوض، «تركيا والحرب العراقية ـ الإيرانية»، مجلة **التعاون** (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 3، العدد 12، كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص 88.

5. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 329.

6. انظر:

Gul Demir, "Turkey's Role in the Middle East," *Turkish Daily News*, (TDN) (Ankara, June 2, 1989), 12.

7. *TDN* (October 11, 1988), 8.

8. *TDN* (April 18, 1989), 4.

9. هذا الارتباط، وهو غير صحيح، يقصد به ربط تركيا بين مشكلة مياه الفرات الناتجة عن إقامتها 17 سداً على الفرات و 4 سدود على دجلة و17 محطة للطاقة الكهرمائية على النهرين في إطار مشروع "جنوب شرق الأناضول" (GAP) دون اتفاق أو تشاور مع سوريا والعراق رغم الانعكاسات السلبية للمشروع على الري والطاقة فيهما، وبين مشكلتها الكردية التي هي في حقيقتها مشكلة داخلية من حيث أسبابها الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية، وهي أسباب أفرزت عمليات "حزب العمال الكردستاني" (PKK) منذ آب/ أغسطس 1984. فمن وجهة نظر المسؤولين الأتراك «لا توجد مشكلة كردية في بلادهم، وإنما عمليات إرهابية تدعمها قوى خارجية في مقدمتها سوريا التي تحاول عبر هذا الدعم الضغط على تركيا بشأن قضايا المياه والإسكندرونة وغيرها». وبرغم توقيع الدولتين بدمشق في تموز/ يوليو 1987 على اتفاقية مائية لتزويد سوريا بـ 500 م3/ ث من مياه الفرات، واتفاقية أخرى بشأن أمن الحدود، وبرغم نفي سوريا وجود أي ارتباط

لها بهذا الحزب وعدم وجود مصلحة لها في دعمه، تتجدد من حين إلى آخر "اتهامات" وادعاءات تركيا بشأن «ارتباط سوريا ودعمها لهذا الحزب» مصحوبة في بعض الحالات بتهديدات تركية «بإمكانية استخدام سلاح المياه ضد سوريا بسبب هذا الارتباط المزعوم». لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، انظر:

هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية 6، الطبعة الأولى، 1996)، ص 65 ـ 73.

جلال عبدالله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية»، **شؤون عربية**، العدد 65، (نيسان/ إبريل 1991)، ص 131 ـ 139. والباحث نفسه، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 160، (حزيران/ يونيو 1992)، ص 94 ـ 98.

10. جلال عبدالله معوض، «السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات»، مرجع سابق، ص 144 ـ 145. وكذلك:

Oral Sander, "Turkey and the Middle East," in *Turkish Review*, General Directorate of Press and Information, vol. 2, no. 10, (Winter 1987): 59-61.

11. انظر:

The Economist Intelligence Unit, EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97* (London: EIU, December 31, 1996), 50, Table 22.

12. هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، مرجع سابق، ص 86.

13. جلال عبدالله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية»، في: عبدالمنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، 1995)، جدول (2)، ص 359.

14. انظر:

EIU, *Country Report, Turkey, 3rd quarter 1997* (London: EIU, July 18, 1997), 29.

15. سليم إيلكين، مرجع سابق، جدول (3)، ص 342.

16. بشارة خضر، **أوربا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، نقله من الفرنسية إلى العربية: حسن عبدالكريم قبيسي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995)، ص 90ـ91.

17. سليم إيلكين، مرجع سابق، جدول (1)، ص 340.

18. صحيفة **الأهرام** (القاهرة، 5/10/1996)، ص 14.

19. **الأهرام** (4/10/1996)، ص 1.

20. جلال عبدالله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية»، مرجع سابق، ص 340.

21. المرجع نفسه.

22. المرجع نفسه، ص 336ـ337.

23. **الأهرام** (24/3/1997)، ص 15.

24. **الأهرام** (15/7/1997)، ص 14.

25. **الأهرام** (16/6/1997)، ص 7.

26. **الأهرام** (3/8/1997)، ص 5.

27. **الأهرام** (3/7/1997)، ص 5.

28. انظر:

EIU, *Country Report, Turkey, 1st quarter 1997* (London: EIU, January 31, 1997), 16.

29. **الأهرام** (5/6/1997)، ص 15.

30. صحيفة **الحياة** (لندن، العدد 12568، 28/7/1997)، ص 9.

31. مغازي شعير، «العراق يحصد خسائر النفط مقابل الغذاء»، **الأهرام** (23/8/1997)، ص 8.

32. EIU, Country Report, Turkey, 1st quarter 1997, op.cit, 25.

33. **الأهرام** (19/ 8/ 1997)، ص 9.

34. **الحياة** (11/ 6/ 1997)، ص 4.

35. **الأهرام** (21/ 8/ 1997)، ص 9.

36. **الأهرام** (28/ 4/ 1997)، ص 8.

37. **الحياة** (العدد 12486، 7/ 5/ 1997)، ص 4.

38. **الأهرام** (26/ 12/ 1997)، ص 8، الأهرام (12/ 5/ 1997)، ص 9.

39. **الأهرام** (8/ 10/ 1997)، ص 9.

40. انظر:

Turkey, Monthly Economic Newspaper, Istanbul, vol. 14, no. 179 (June 1995): 5.

41. انظر:

Oktay Orhon, "Turkish Contracting Services Abroad," in Erol Manisali (ed.) *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions* (Istanbul: The Middle East Business and Banking Magazine Publications, 1989), 90.

42. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 337.

43. Oktay Orhon, op.cit., 92-93.

44. انظر:

Ilnur Cevik (ed.) *Turkey 1991-1992 Almanac*, (Ankara: TDN Publication, 1993), 293.

45. انظر:

The Istanbul Chamber of Commerce, ICC, *Economic Report*, August 1989 (Istanbul: ICC, Publication no. 1989-29, 1989), 40, Table 31.

46. *Turkey 1991-1992 Almanac*, op.cit., 433.

47. EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 45, Table 10.

48. ICC, *Economic Report, August 1989*, op.cit., 40, Table 31.

49. ICC, *Monthly Economic Figures, January 1991*, 18, Table 17 .

50. انظر:

ISBANK, *Economic Indicators of Turkey 1992-1994* (Ankara: Turkiye IÇ Bankasi A.S., 1995): 13.

51. Oktay Orhon, op.cit., 93 .

52. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 237.

53. Oktay Orhon, op.cit., 92 .

54. Ibid .

55. Ibid .

56. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 330، جدول (5)، ص 344.

57. Oktay Orhon, op.cit., 93 .

58. EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 36 .

59. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 338.

60. Oktay Orhon, op.cit., 94-97 .

61. انظر:

Nuri Eren, "Kuwait Restructuring Under Stress," *TDN* (July 31, 1991): 8.

62. **الأهرام** (6/ 10/ 1996)، ص 5.

63. عبرت القيادة الليبية عن هذه الانتقادات خلال زيارة أربكان في 5/ 10/ 1996، وردت أنقرة بعد تلك الزيارة باستدعاء سفيرها في طرابلس للتشاور. وبعد يومين من صدور انتقادات ليبية أكثر حدة لغزو تركيا شمال العراق وتحالفها مع إسرائيل، قررت وزارة الخارجية التركية في 13/ 6/ 1997 سحب سفيرها نهائياً من طرابلس؛ مما دفع وزارة الخارجية الليبية في اليوم التالي إلى إعلان «أن ليبيا ستقوم بمجموعة من الإجراءات التي تمليها تصرفات النظام التركي. . .» دون أن توضح طبيعة هذه الإجراءات، بينما أشارت آنذاك مصادر دبلوماسية ليبية

بالقاهرة إلى «أن الخطوة التركية غير مُسوَّغة، ويجب أن تدرسها الحكومة التركية بعناية، واضعة في حسابها التداعيات السلبية التي يمكن أن تسببها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي». انظر بهذا الصدد:

الحياة (العدد 12525، 15/ 6/ 1997، ص 6؛ **والأهرام** (15/ 6/ 1997)، ص 8.

64. EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 36.

65. **الحياة** (العدد 12524، 14/ 6/ 1997)، ص 9.

66. **الأهرام** (10/ 9/ 1997)، ص 5.

67. أحمد فؤاد رسلان، «التقارب التركي-الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز»، **السياسة الدولية**، السنة 33، العدد 130، (تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، ص 118.

68. EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 33.

69. انظر:

Ilnur Cevik (ed.) *Turkey 1989 Almanac*, (Ankara: TDN Publication, 1989): 269.

70. *Turkey 1991-1992 Almanac*, op.cit., 433.

71. ISBANK, op.cit., 12.

72. EIU, *Country Report, Turkey, 3rd quarter 1997*, op.cit., 25.

73. جلال عبدالله معوض، «دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية»، **شؤون عربية**، العدد 69، (آذار/ مارس 1992)، ص 247-248.

74. *Turkey*, June 1995, op.cit., 5.

75. جلال عبدالله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية»، مرجع سابق، ص 341-342.

76. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 335. جدير بالذكر أن "الشركة التركية-السعودية القابضة للاستثمار" بدأت نشاطها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 برأس مال

قدره 235 مليون دولار، منها 60٪ للجانب السعودي، وتركز نشاطها في مشروعات صناعة المنتجات الغذائية والمنسوجات ومواد البناء في تركيا. انظر بهذا الصدد:

TDN (Ankara, November 19-20, 1988): 3.

77. جلال عبدالله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية»، مرجع سابق، ص 341.

78. **الأهرام** (15/ 7/ 1997)، ص 14.

79. انظر:

EBA, News Letter (Ankara: EBA Economic Press Agency, May 24, 1989): 4.

80. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 334.

81. لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤسسات ونشاطاتها وما تثيره من انتقادات من جانب بعض القوى العلمانية في تركيا، انظر: مصادر جدول (20).

82. سليم إيلكين، مرجع سابق، ص 331 ـ 334.

83. انظر:

"Economic Developments in Turkey," in *Turkish Review*, vol. 3, no. 13 (Autumn 1988): Appendix II, 63, TableD.

84. Ibid.

85. تقدر المصادر التركية هذه الخسائر بخمسة مليارات دولار سنوياً منذ آب/ أغسطس 1990، وإن كانت سكرتارية الخزانة والتجارة الخارجية التركية قدرت هذه الخسائر في 8/ 5/ 1991 بـ 6.2 مليار دولار في الفترة من 2/ 8/ 1990 إلى 30/ 4/ 1991 منها 2.2 مليار في قطاع التجارة الخارجية و1.3 مليار في قطاع النقل و850 مليوناً في القطاع المصرفي و650 مليوناً في قطاع الإنشاءات و400 مليون في السياحة. انظر بهذا الصدد: TDN (May 9, 1991), 2.

86. جلال عبدالله معوض، «دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية»، مرجع سابق، ص 241 ـ 243. وللباحث نفسه «التصور

التركي لأمن الخليج بعد الحرب»، بحث نشر في كتاب: مصطفى علوي (محرر)، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994)، ص 205، ص 236.

87. TDN (October 4, 1990), 2. *TDN* (March 14, 1991), 3.

88. *TDN* (May 31, 1991), 3.

89. *TDN* (May 22, 1991), 3.

90. *TDN* (July 24, 1991), 6.

91. تعقيب عبدالرحمن صبري، في **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي**، القاهرة: 29 ـ 31 أكتوبر 1994، تحرير: أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994)، ص 176 ـ 177.

92. المحاضرة الختامية لمحمد عبدالهادي راضي في الندوة سالفة الذكر نفسها، ص 212.

93. تعقيب مجدي صبحي، في **ندوة تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات**، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة في 19/ 2/ 1992، ونشرت في **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 160، (حزيران/ يونيو 1992)، ص 119 ـ 120.

94. لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، وإضافة إلى المصدرين المشار إليهما في هامش رقم (9)، انظر: محمد عبدالله الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات»، في ندوة **المشكلات المائية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 27 ـ 47؛ وفيق جويجاتي، «المسألة المائية في سوريا»، في الندوة نفسها، ص 17 ـ 25؛ وتعقيب جلال عبدالله معوض على البحثين السابقين في الندوة نفسها، ص 49 ـ 56.

95. جلال عبدالله معوض، «العرب وتركيا 1997»، **تقرير حال الأمة**، نيفين عبدالمنعم مسعد (تنسيق وتحرير)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

96. حديث للرئيس التركي سليمان دميريل، أجراه: إبراهيم نافع، **الأهرام** (16/ 9/ 1997)، ص 5.

97. صلاح عامر، «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية»، **الأهرام** (21/ 6/ 1997)، ص 11.

98. عبدالعظيم حماد، «بورصة المياه»، **الأهرام** (20/ 10/ 1997)، ص 4.

99. **الحياة** (العدد 12618، 16/ 9/ 1997)، ص 4.

100. **الأهرام** (30/ 9/ 1997)، ص 8.

101. حديث للرئيس دميريل، مرجع سابق، ص 5.

102. جلال عبدالله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، مصدر سابق، ص 107 ـ 111. وانظر أيضاً للباحث نفسه «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي»، بحث مقدم إلى ندوة **رؤية مستقبلية لمشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري**، نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 1995)، ص 28 ـ 38.

103. عبدالعظيم حماد، مصدر سابق، ص 4.

104. جلال عبدالله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، مرجع سابق، ص 108.

105. هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، مرجع سابق.

106. EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 23.

107. Teoman Fehim (ed.) *Turkey 1988*, (Ankara: GDPI, 1988), 249

108. هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، مرجع سابق، هامش (72)، ص 113. وانظر أيضاً: جلال عبدالله معوض، «السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات»، مرجع سابق، ص 151.

109. جلال عبدالله معوض، «العرب وتركيا 1997»، مرجع سابق، ص 58. وللباحث نفسه، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية»، مرجع سابق، ص 238 ـ 336. وانظر أيضاً: طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها على العلاقات العربية ـ التركية الراهنة: التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية ـ المياه

والقوة الكهرومائية»، بحث مقدم إلى ندوة **العرب والأتراك: حوار مستقبلي**، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 15ـ18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993)، ص 7ـ8؛ وص 11ـ14.

110. *Turkish Digest* (Ankara: GDPI, April 6, 1989), 5.

111. **الأهرام** (2/ 7/ 1997)، ص 25.

112. EIU, *Country Report, Turkey, 1st quarter 1997*, op.cit., 31.

113. طارق المجذوب، مرجع سابق، ص 11.

114. EIU, *Country Report, Turkey, 1st quarter 1997*, 27.

115. هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، مرجع سابق، ص 87.

116. انظر:

Inter Media, *Executive's Handbook, Turkey 1997 Almanac* (Istanbul: Inter Media *Uluslararasi Iletisim AS*, December 1996), 118.

117. EIU, *Country Report, Turkey, 3rd quarter 1997*, op.cit., 26.

118. تم الاعتماد بهذا الصدد على المصادر التالية:

Inter Media, op.cit., 117-118.

EIU, *Country Profile, Turkey 1996-97*, op.cit., 25.

EIU, *Country Report, Turkey, 3rd quarter 1997*, op.cit., 26.

119. **الأهرام** (27/ 6/ 1997)، ص 12.

نبذة عن المؤلف

جلال عبدالله معوض: حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام 1985 حول موضوع "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية". يعمل حالياً أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وقد شارك كباحث ومعقب في عدة ندوات ومؤتمرات علمية وحلقات نقاش في مصر والعراق ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية. يشارك منذ عام 1994 بالكتابة في الجزء المتعلق بالعلاقات العربية-التركية في تقرير "**حال الأمة**" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. نشرت له ثلاثة كتب حول **السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، و**عملية صنع القرار في تركيا**، و**الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**. كما نشرت له حوالي 30 دراسة عن قضايا التنمية في العالم الثالث والعالم العربي، وعن النظام السياسي التركي وعلاقات تركيا بالمنطقة العربية، وذلك في العديد من المجلات العربية المتخصصة.